تقارير 12 نسمات

التعذيب الممنهج في سجون أردوغان

حقائق وشهادات

نسمات
للدراسات الاجتماعية والحضارية
nesemat.com

مايو 2020

نسمات

للدراسات الاجتماعية والحضارية

نسمات للدراسات الاجتماعية والحضارية nesemat.com**، فضاء إنساني عالمي مفتوح يتقاسم فيه مجموعة من المفكرين والباحثين نتاجهم المعرفي، ويهدف إلى تقديم مادة علمية موسعة للمهتمين بالقضايا الاجتماعية والإنسانية والحضارية من خلال المحاور الآتية:**

- **ثقافة التسامح والسلام والعيش المشترك.**
- **منظومة القيم والبناء المجتمعي.**
- **حوار الأديان والثقافات والحضارات.**
- **التعليم بين تحديات الواقع واستشراف المستقبل.**
- **قضايا المرأة والأسرة والشباب.**
- **التنمية المستدامة ومكافحة الفقر.**
- **المجتمع المدني والمشاركة الديمقراطية.**
- **مكافحة العنف والتطرف والإرهاب.**
- **مشكلة الإسلاموفوبيا، أسبابها وطرق علاجها.**
- **مشاريع الإصلاح والتجارب المجتمعية الناجحة.**
- **قضايا الهوية والاندماج.**
- **دراسات استشرافية.**

فهرس

مقدمة..... 4

التزامات تركيا بالقوانين الدولية والقومية 7

1- الالتزامات الدولية 7

2- القوانين الوطنية التي تجرم التعذيب 9

3- أشكال أخرى من ضروب سوء المعاملة المحظورة أيضًا 12

لماذا اتبعت تركيا نهج التعذيب وسوء المعاملة على نطاق واسع؟ 14

من هم المعذِّبون؟ 16

تحريض جديد على التعذيب من خلال الجهاديين 18

إخفاق محاولة الانقلاب وقانون الطوارئ 20

عمليات الاعتقال الجماعي والقبض على المشتبه بهم وسط دعاوى التعذيب.. 22

إعلام الحكومة التركية يكشف عن التعذيب دون قصد 24

غض الطرف عن التعذيب والحث عليه 26

مراكز الاعتقال غير الرسمية 30

1- الكشف عن الصالة الرياضية في أنقرة كمركز اعتقال غير رسمي 32

2- التعذيب في قيادة العمليات الخاصة 37

3- اختفاءات بالإكراه 41

المدعون العموم يتجاهلون دعاوى التعذيب 43
الحرمان من حق الدفاع أو إنكاره..... 44
ظهور أساليب التعذيب القديمة مجددًا 48
بعض قضايا التعذيب الموثقة في العشرة شهور الأخيرة 51
1- قضية رجب شلبي 51
2- قضية أردن أييلدز 51
3- قضية هارون أوزدمير 53
4- قضية حسن كوبلاي..... 53
5- قضية زد جي (Z. G) 55
6- قضية جوكخان أشيكولو 60
7- قضية بوراك أشيكلين 62
8- قضية قدير إيجا 62
9- قضية مصطفى زمرة 64
10- قضية أيوب برنيسي..... 65
11- قضية فيليز يافوز 68
12- قضية السيدة التي وضعت وليدها وحدها في المعتقل..... 69
13- قضية الضحية التي كانت تعاني من حالة الهوس الاكتئابي نتيجة التعذيب 70
14- قضية توغبا يلديز 71
15- قضايا كل من مورات كيه، وسيمي سي، أبوزر واي. 72
16- قضية كامل أولوش.....72
17- قضية رازيت أوزانتي 73
18- قضية أو كيه.....74
19- قضية أبدي أيكوت 76

20- قضية ناجيهان كوكشك..... 78
21- قضية عائلة بونلو 79
22- قضية بلال كونكاشي..... 80
23- قضية جهاد ساعاتْجي أوغلو 80
24- قضية أعضاء مجموعة مخترقي الشبكات الإلكترونية "ريد هاك" 81
25- قضية هانم بشرى أردال 83
26- قضية عائشَنور باريلداك..... 85
27- قضية عدنان موميك 87
28- قضية أسلي أردوغان 88
29- قضية مظفر بيرم 89
تدهور الظروف داخل السجون..... 90
خاتمة 94

مقدمة

لقد أصبح التعذيب والتعدي وسوء معاملة المحتجزين والسجناء من الأمور المعتادة في تركيا، بل إنها فاقت كل التوقعات، في ظل نظام الحكم القمعي بقيادة رجب طيب أردوغان، الذي أقسم علانية أنه لن تأخذه شفقة ولا رحمة بمنتقديه ومعارضيه والمنشقين عنه، وقد أسفر الاضطهاد الجماعي عن سجن ما يزيد عن 50.000 فرد بناء على اتهامات ملفقة في العشر السنوات الماضية فقط.

ويستند المسؤولون عن التعذيب المتعمَّد في السجون التركية إلى ستار الدعم من الحكومة، حيث إن التحقيقات في هذه المزاعم لا تتم بواسطة المدعين العموم، وفي حالة إجراء أي تحقيق فإن الحكومة لا تجريه بالشكل القانوني الملائم أو الصحيح، بل إن حكومة حزب العدالة والتنمية التي يرأسها أردوغان (AKP)، قامت بتمرير مشروع قانون عام 2016 يهدف إلى استدامة الحصانة الحالية من خلال توفير الحماية القانونية لأجهزة الأمن، التي تشتبك في مواجهات القتال ضد جماعات "الإرهاب" على حد زعم الحكومة.

لقد أعلنت حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) تبنيها لسياسة "عدم التغاضي" عن التعذيب مطلقًا فور تسلمها السلطة في نوفمبر عام 2002، بينما تحولت الآن لتتبنى سياسة "التغاضي الكامل" عن التعذيب وسوء المعاملة، والاستخدام المفرط للقوة والمعاملة القاسية لمنتقدي الحكومة ومعارضيها من الحشود البشرية التي تجمعها الحكومة بشكل يومي، فقد قامت الحكومة بتجديد قانون الطوارئ ثلاث مرات بالفعل منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016، وأزالت الإجراءات الوقائية لحماية المحتجزين ضد سوء المعاملة والتعذيب، بالإضافة إلى إطالة فترة السجن، فضلاً عن أنها عملت على تقليص حقوق السجناء في إجراء محاكمة عادلة مثل حق السجناء في توكيل المحامين.

وقد تلقت المنظمات الحقوقية العديد من التقارير الموثوقة والخاصة بالتعذيب وسوء المعاملة من جانب المسؤولين الأتراك الذين يعملون لصالح فروع أجهزة الأمن والاستخبارات التابعة للحكومة، وفي بعض الحالات أسفر التعذيب عن موت المحتجزين، بينما أدى التعذيب في حالات أخرى إلى مشكلات صحية خطيرة مما تسبب في إحداث عاهات مستديمة، وقد احتجزت الحكومة عددًا من السجناء في مراكز احتجاز غير رسمية مثل الصالات الرياضية، والإسطبلات، ومباني المصانع القديمة، هذا إلى جانب إنكار أو تقييد حقوق السجناء المشروعة في رؤية محاميهم وأفراد أسرهم.

إن ما جاء في هذا التقرير من عشرات الحالات ما هو إلا قمة لجبل الجليد في ما اعتبرته منظمات حقوقية عديدة معضلات هائلة خلفها التعذيب في تركيا، حيث حوى التقرير حالات كثيرة جدًا تثبت أن هناك نهجًا تعسفيًّا تتبعه حكومة العدالة والتنمية وذلك بناءً على الشهادات التي أدلى بها الضحايا أنفسهم في قاعة المحكمة، والأحداث التي قصها أفراد العائلة، والمحامون.

كما أكدت تقارير دولية على ذلك، من بينها تقرير الأمم المتحدة، والمجلس الأوروبي، والجمعيات الموثوقة المناصرة لحقوق الإنسان، كمنظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، فكلها تثبت حالات تعذيب مماثلة، وحصانة متوغلة في تركيا، وذكرت تلك التقارير أشكال ممارسات التعذيب

المختلفة من جانب الحكومة التركية، التي تضمنت الضرب، والإغراق بالمياه إلى حد الاختناق، والحرمان من النوم، وإبقاء المسجونين في أوضاع ملازمة للتوتر، بالإضافة إلى الاغتصاب، والتحرش الجنسي، والإيذاء بالقول والفعل، ومنع الطعام والشراب، ورفض أو تشديد إتاحة الوصول إلى الأدوية أو الخدمات الصحية، وتجريد المسجونين من ملابسهم للتفتيش بشكل غير مصرح به، فضلا عن أشكال الإساءة الأخرى إلى المسجونين.

ولم تنتهك حكومة أردوغان مواد الدستور التركي وقوانين العقوبات التي تجرم التعذيب وسوء المعاملة فحسب، ولكنها أيضًا خرقت بشكل صارخ التزاماتها الدولية بمواثيق وعهود حقوق الإنسان، وعلى ذلك يجب على الحكومة التركية إجراء تحقيق عاجل دون تأخير في كل واقعة اتهام بالتعذيب والإساءة، لحظر هذه الممارسات المجحفة ومنع الحصانة التي ينعم بها الجناة.

وفي نفس الوقت يجب تحميل الحكومة التركية تبعات ومسؤوليات أفعالها، والتشهير بها، ولومها عالميًا، حتى يؤتي ذلك ثماره فيما يخص السجل الفظيع لحقوق الإنسان في تركيا.

التزامات تركيا بالقوانين الدولية والقومية

1- الالتزامات الدولية

لقد ألزمت تركيا نفسها بالخضوع لعدد من العهود والمواثيق الدولية التي تجرم التعذيب وسوء المعاملة، وكذلك الامتثال للهيئات الرقابية التابعة لأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان بالمجلس الأوروبي (COE).

وبموجب كل من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR)، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، (ICCPR)، تلتزم تركيا بمنع أشكال التعذيب والمعاملة الوحشية، غير الإنسانية، المهينة لكرامة الإنسان.

ولا يمكن أن تتنصل أنقرة من تلك الالتزامات، كما وقعت تركيا على البرتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (OPCAT) في 27 من سبتمبر 2011، كما ألزمت تركيا بالقيام بواجبات أخرى بموجب التوقيع على البروتكول الاختياري، وبموجب ما تنص عليه المادة 94 من قانون العقوبات التركي (TCK) فقد أقرت تركيا على حظر التعذيب وفقًا للعهود والمواثيق الدولية التي وقعت عليها، وتعهدت باتخاذ تدابير لمنع التعذيب وفقًا لها.

إن ميثاق الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والصادر في 10فبراير 1984، الذي صدقت عليها تركيا وقامت بالتوقيع عليه سنة 1988، يعرِّف التعذيب في المادة رقم 1 بأنه: " عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديًّا كان أم عقليًّا، يلحق عمدًا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات

أو على اعتراف، أو بقصد معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو بقصد تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب يقوم على التمييز أيًا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية".

- وقد جاء في المادة رقم: 5 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعتمد من قبل الجمعية العامة لحقوق الإنسان، والذي صدقت عليه تركيا باعتبارها عضوًا فيه في 10 ديسمبر 1948 ما نصه: "لا يجوز إخضاعُ أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة". ويؤكد على هذه النصوص اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بتاريخ 4 نوفمبر عام 1950 في المادة رقم: 3 إذ جاء فيها: "لا يجوز إخضاعُ أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، بينما تؤكد المادة رقم: 2 على أنه لا يمكن تبرير أعمال التعذيب تحت أي ظروف حيث جاء نص المادة: "لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أيًّا كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديدًا بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب، ولا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة من موظفين أعلى مرتبة أو من سلطة عامة كمبرر للتعذيب".

- بينما تحث المادة رقم: 4 من نفس الاتفاقية الدول الأطراف على تعريف أعمال التعذيب بأنها جريمة ونصها: "تضمن كل دولة طرف اعتبار جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي، وينطبق الأمر ذاته على قيام أي شخص بأية محاولة لممارسة التعذيب، كما ينطبق على قيام أي شخص بأي عمل آخر يشكل تواطؤا أو مشاركة في التعذيب، على أن تجعل كل دولة طرف في هذه الاتفاقية هذه الجرائم مستوجبة للعقاب بعقوبات مناسبة تأخذ في عين الاعتبار طبيعتها الخطيرة".

- وتنص هذه الاتفاقية على التزام الدول الأطراف بمنع أعمال التعذيب والتي تنطبق "على الأعمال الأخرى للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي لا تصل إلى حد التعذيب"، (مادة رقم: 16)، كما

صدقت تركيا أيضًا على الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب وسوء المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة في 26 نوفمبر 1987.

2- القوانين الوطنية التي تجرم التعذيب

بالتماشي مع تلك الالتزامات الدولية يأتي الدستور التركي ليقرر أن التعذيب محظور داخل تركيا ونصه: "لا يجوز تعريض أي أحد للتعذيب أو سوء المعاملة، ولا يجوز إخضاع أي أحد لعقوبات أو معاملة لا تتفق مع الكرامة الإنسانية"، (دستور جمهورية تركيا مادة رقم:7فقرة رقم: 3)، "ولا يجوز إجبار أحد على إدانة نفسه/نفسها... أو أن يُقدِّم أدلة تثبت تلك الإدانة" (دستور تركيا مادة رقم: 38 فقرة رقم: 5).

زيادة حالات التعذيب داخل السجون ومراكز الحجز.

ويعدد قانون العقوبات التركي العقوبات القانونية والمعايير الجنائية ضد التعذيب في الجزء الثالث منه تحت عنوان العذاب والتعذيب، حيث يتألف من المواد رقم: 94، 95، 96، وهي كما يلي: **المادة: 94 (1)، أ- يُحكم** على أي موظف عام بالسجن لمدة ثلاث سنوات تصل إلى اثني عشر عامًا، في حالة عدم امتثاله للكرامة الإنسانية وتصرفه بطريقة تتسبب في معاناة بدنية أو عقلية أو تؤثر في تصور أو إرادة الشخص نتيجة الشعور بالإهانة.

- في حالة ما إذا كانت الإساءة ضد أي طفل أو شخص غير قادر على الدفاع عن نفسه (جسديًا أو عقليًا) أو سيدة حامل، أو ضد موظف عام أو محامي في حالة قيامه بأداء مهام عمله، تفرض عقوبة السجن من ثماني إلى خمس عشرة سنة.

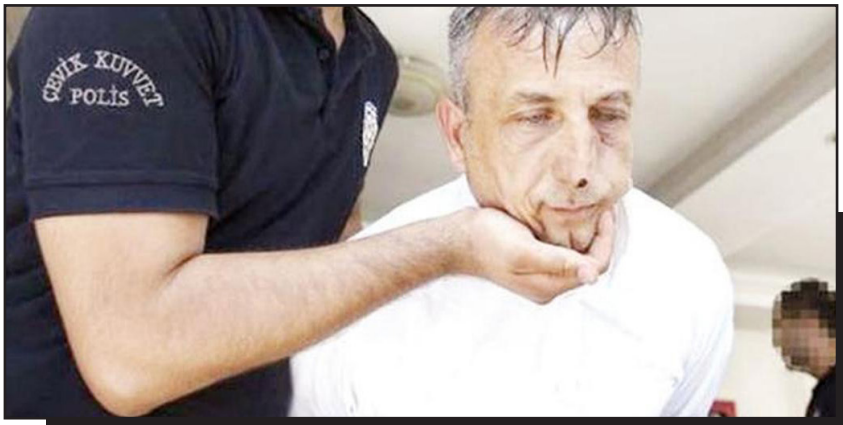

ضابط شرطة تركي يجبر مواطن على التقاط صورة بعد أن تم تعذيبه.

- في حالة ما إذا كان الفعل مصحوبا بالتحرش الجنسي يعاقب الجاني بعقوبة السجن من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة.

- يعاقب أي شخص يشترك في تنفيذ هذه الجريمة بعقوبة مماثلة لعقوبة الموظف العام.

- في حالة ما إذا ارتكبت الجريمة نتيجة الإهمال، فلا يجوز تخفيف العقوبة.

- تحليل المادة 94 منطقيًّا: "إن الأعمال التي تصل إلى حد التعذيب لا تمثل فقط الاعتداء على أجساد الضحايا مما يضر بصحتهم الجسدية والعقلية، بل إنه في نفس الوقت يتم إجبار الضحايا على الإدلاء بمعلومات أو اعترافات تحت وطأة الألم الذي يعانون منه، إذ إن إرادتهم مسلوبة، فضلاً عن تأثر قدراتهم الإدراكية نتيجة للتعذيب، لذلك فإن التعذيب المفضي إلى الاعتراف أو التصريح بأدلة متعلقة بجريمة معينة ربما يؤدي إلى طمس الحقيقة ويعوق إقامة العدل، وبالتالي فإن اعتبار التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبات جنائية سوف يخدم الغاية من الإجراءات الجنائية في كشف الحقائق المادية.

المادة 95 (1) في حالة ما إذا تسبب التعذيب (الواقع على الضحية) في حدوث ما يلي:

1- إضعاف وظيفة أي حاسة من الحواس أو أي عضو من الأعضاء بشكل دائم، بـ- إحداث خلل في عملية التخاطب، جـ- ندبة أو علامة مميزة في الوجه، د- تعريض حياة الضحية للخطر، أو ه- التسبب في ولادة مولود في موعد مبكر عن موعد ولادته، في حالة كون الضحية امرأة حاملاً، عندها يجب زيادة العقوبة المقررة وفق المادة المذكورة آنفا بمقدار النصف.

2- في حالة ما إذا تسبب التعذيب (الواقع على الضحية) فيما يلي:

أ- الإصابة بمرض عضال لا يرجى الشفاء منه، أو التسبب في دخول الضحية في حالة غيبوبة.

بـ- فقدان وظيفة أي حاسة من الحواس أو أي عضو من الأعضاء.

جـ- فقدان القدرة على الكلام أو فقدان القدرة على التخصيب.

د- إحداث تشويه للوجه بصفة دائمة.

هـ- التسبب في فقدان جنين لم يولد بعد، في حالة كون الضحية امرأة، يجب مضاعفة العقوبة وفقًا للمادة سالفة الذكر.

3- وفي حالة ما إذا تسبب التعذيب في كسر عظمة من عظام الضحية، يعاقب الجاني بعقوبة السجن لمدة عام وتصل إلى ستة أعوام، وذلك وفقًا لتأثير العظمة المكسورة على الضحية وقدرته على استكمال وممارسة حياته الطبيعية.

4- وفي حالة ما إذا تسبب التعذيب في موت الضحية، تفرض عقوبة السجن المشدد مدى الحياة.

وبموجب الفقرة 3 للمادة 94 من قانون العقوبات التركي، تُشَّدد العقوبة إذا كان فعل التعذيب مصحوبًا بالتحرش الجنسي، على أن يؤخذ في الاعتبار أن هذا البند لا يطبق في حالة كون الفعل محل النظر مصحوبًا بالاعتداء الجنسي، ففي هذه الحالة يعاقب الجاني أيضًا على جريمة الاعتداء الجنسي.

إن جريمة الاعتداء الجنسي لا تتم عادة إلا بموافقة الإذن الصريح من الرؤساء المنوط بهم مهام الخدمة العامة، وبعبارة أخرى: فإن الرؤساء يقومون بإعطاء التصريح الضمني للتعذيب من خلال الامتناع عن التدخل لوقف أعمال

إجبار المعتقلين على مدامة النظر في صورة الرئيس التركي أردوغان لساعات في وضع يثير القلق.

التعذيب التي تنال من المواطنين أثناء عملية التحقيق إذ إنها تتم تحت إشرافهم، وفي تلك الحالة، فإن الموظف العام الذي يتقلد المناصب الأعلى سوف يُعتبر مشاركًا في عملية التعذيب بناء على الإهمال الصادر منه حيال ذلك، ولذلك يتحمل مسؤولية الجريمة دون أي تخفيف بموجب الفقرة الخامسة من المادة 94 المذكورة أعلاه.

3- أشكال أخرى من ضروب سوء المعاملة المحظورة أيضًا

يفرق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقوانين التركية أيضًا بين التعذيب والأشكال الأخرى من سوء المعاملة، بينما تأتي السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECTHR) التي يعتبر حكمها ملزمًا لتركيا، لتظهر أن المحكمة -ومقرها في ستراسبورغ- تأخذ العديد من العوامل بعين الاعتبار، حال النظر في تعريف مدى عِظم أو شدة التعذيب الواقع على المحتجزين.

وتتضمن هذه المعايير بوجه عام مدة فعل التعذيب، وآثاره الجسدية والعقلية، والنوع الإنساني للضحية التي يجري عليها فعل التعذيب، كما يؤخذ في الاعتبار عمر الضحية، وحالتها الصحية، والطريقة والوسيلة المستخدمة في الفعل، وعلى النقيض من أشكال وضروب عدة من سوء المعاملة، فإن التعذيب يتطلب وجود غرض محدد وراء عملية التعذيب وذلك لإجبار الضحية على

الاعـتراف أو للحصـول عـلى معلومات، ولا شـك من وجود تبعـات قانونية في كل مـن التعذيب وسـوء المعاملة، مثل المعاملة اللاإنسـانية، والقاسـية، والمذلة، والمهينة، فضلا عن المعاملة الحاطّة بالكرامة الإنسانية، والقهر البدني والنفسي الذي يلحق بالضحايا.

ووفقًا لقانون العقوبات التركي فإن قانون سوء المعاملة يتم تنظيمه وفق مـا جـاء في القانون تحت عنوان "العذاب"، وعليـه جاء نص المادة 96 من قانون العقوبات التركي كالتالي:

(1) يحكم على أي يشـخص يمارس أي عمل ينتج عنه تعذيب شـخص آخر بعقوبة السجن لمدة سنتين تصل إلى خمس سنوات.

(2) في حالـة ارتـكاب جريمة التعذيب ضد كل من: أ- ضد طفل أو شـخص غير قادر على الدفاع عن نفسه (جسديًا أو عقليًا) أو سيدة حامل، ب- ضد موظف عام أو محامي في حالة قيامه بأداء مهام عمله، تفرض عقوبة السجن من ثماني إلى خمس عشرة سنة، وفي حالة حدوث الأعمال السابقة وموافقتها لنص الفقرة المذكورة أعلاه ووقوعها في حق كل من طفل أو شخص غير قادر على الدفاع عن نفسـه (جسـديًّا أو عقليًّا) أو سيدة حامل، أو في حق أحد الأصول أو أحد الفروع، أو في حق الآباء بالتبني، أو في حق الزوج أو الزوجة، تفرض عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات تصل إلى ثماني سنوات.

لماذا اتبعت تركيا نهج التعذيب وسوء المعاملة على نطاق واسع؟

إن السبب الرئيس الذي جعل الحكومة التركية تبدأ من جديد عمليات التعذيب وسوء المعاملة على نطاق واسع داخل مراكز الاعتقال والسجون هو إطلاقها لحملة "صيد الساحرات" التي دشنَّها حكام الدولة الإسلاميون لتدمير جماعات المعارضة عن طريق اعتبارهم مجرمين بواسطة سوء استغلال نظام العدالة الجنائي، وفي أعقاب فضيحة الفساد الكبرى التي وقعت في ديسمبر 2013، حيث أدين فيها أفراد من عائلة الرئيس أردوغان وبعض وزرائه، فلم يكن من القيادة السياسية إلا أن تصب غضبها على منتقديها ومعارضيها، وتصفهم بأنهم "عملاء" و"إرهابيون" يحاولون الإطاحة بالحكومة.

ولتجاوز فضيحة الفساد التي حدثت بعد ستة أشهر من حادث احتجاجات حديقة جيزي المناهضة للحكومة في صيف عام 2013، انتهجت حكومة أردوغان سياسة الإيقاع بمعارضيها لينتهي بها المطاف إلى اضطهاد جماعي، وفي يناير عام 2014 فُضحت حكومة أردوغان بشكل يندى له الجبين، حين تبين إرسال الحكومة شحنات تسليح غير شرعية للجماعات الجهادية في سوريا، بإذن شخصي من أردوغان (رئيس الوزراء آنذاك)، ومن ثم عزمت على عقاب المنتقدين لها من خلال إجراء التحقيقات الواهية وإلحاق اتهامات العار بهم لتشتيت انتباه المنتقدين والمعارضين.

وحيث إنه لا يوجد دليل ملموس على أية تجاوزات من جانب جماعات المعارضة تؤيد حملة "صيد الساحرات" -كما أسمتها الحكومة- بدأت السلطات

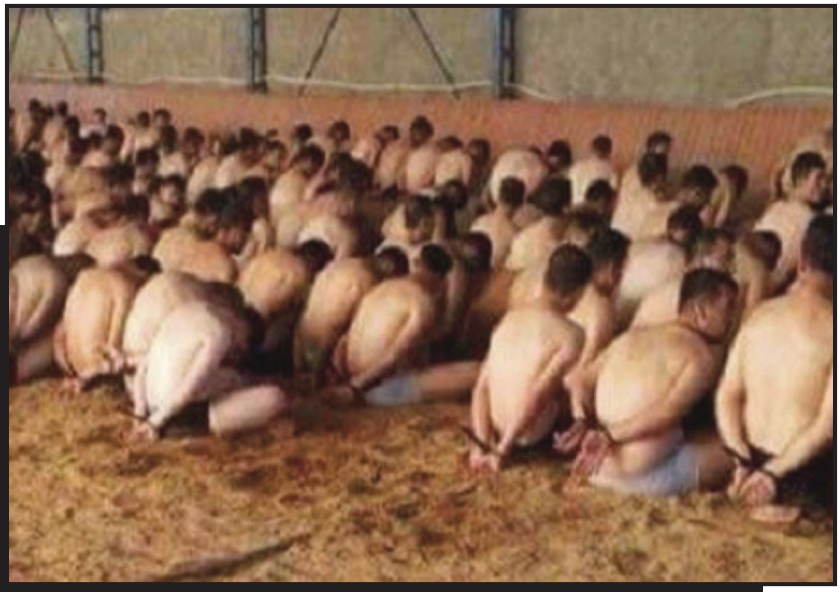

تم استخدام اسطبلات الحيوانات كمعسكرات اعتقالٍ لمئات الأشخاص مورس عليهم شتى أنواع التعذيب.

التركية تفرض ألوانًا وصنوفًا من التعذيب وسوء المعاملة، في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2015، والتي يؤكد كثير من المراقبين للسياسات التركية على أن هذه المحاولة كانت عملية مسرحية كاذبة تم تدبيرها وحياكتها على يدي أردوغان.

وفي أواخر مايو -وعلى مدار العشرة شهور الأخيرة فقط- بلغت حصيلة المعتقلين 154,694 مواطنًا تركيًّا، بينما تم إلقاء القبض رسميا على 50,136 آخرين في أنحاء تركيا بحجة اتصالهم بحركة كولن، وقامت وكالة الأنباء الرسمية للدولة دون أدنى حياء أو خجل بنشر صور المحتجزين الذين تم ضربهم وتعذيبهم وتعمد إيذائهم جسديًّا، وفي أثناء جلسات الاستماع للعديد من المحتجزين التي عقدت بعد ذلك بشهور، تراجع الضحايا عن أقوالهم الأصلية، وشهدوا بأنهم اعتقلوا تحت وطأة الضرب الشديد والتعذيب.

من هم المعذِّبون؟

في أثناء توثيق حالات التعذيب تحدث مركز ستوكهولم للحريات (SCF) إلى رئيس شرطة من ذوي الخبرة، أمضى عقودًا من الزمان يخدم في جهاز الشرطة، وقد كان شاهد عيان على وقائع التعذيب وسوء المعاملة التي لحقت بالمحتجزين من أجل الإدلاء بالمعلومات لمن يعذبونهم، أو لإشباع الدافع من وراء التعذيب، ويروي رئيس الشرطة المتمرس-الذي يحتفظ مركز ستوكهولم للحريات (SCF) باسمه لأسباب أمنية- كيف تحدث ألوان التعذيب في مراكز الحجز والسجون قائلا: "غالبًا ما يلجأ المحققون للتعذيب عندما يعجزون عن إيجاد حيلة لإدانة الضحية بأي أدلة موثوقة أو قوية".

ويتابع رئيس الشرطة السابق قوله: "إن المحقق عادة ما يعد مخططًا أو سيناريو قبل البدء في عملية الاستجواب، وفي حالة ما إذا حاد المشتبه به عن ذلك المخطط يبدأ المحقق في استخدام ألوان من التعذيب والضغط على المشتبه به ليعود إلى السيناريو مرة أخرى. وفي حالة ما إذا كانت المعلومات التي حصل عليها المحقق بفعل التعذيب تشير إلى سيناريو آخر، أو سيناريو أفضل من الذي قد قام بإعداده، يوجِّه التحقيق في ذلك الاتجاه. وأحيانا لا يكون المحقق راضيًا عما حصل عليه من اعترافات الضحية التي يستجوبها تحت وطأة التعذيب، وفي هذه الحالة يتحول الغرض من التعذيب لمجرد العقاب بدلا من كونه وسيلة لانتزاع المعلومات.

ويعتقد رئيس الشرطة أن المعذبين يتم تحفيزهم وشحنهم ضد الضحايا على أنهم عملاء وخائنون، ويستحقون العقاب لأجل ذلك، ويضيف قائلا: "إن

الموظفين الذين يعذبون الضحايا ربما يلجأون إلى التعذيب بنية إثبات وطنيتهم أمام زملائهم ويتوقعون المكافأة على ذلك أو الترقية من قبل رؤسائهم، وحيث إن التعذيب في حقيقته عمل مناف للإنسانية فإنه يمثل تحديًا لكلٍّ من المعذب أو الضحية، حيث يعمد المعذبون إلى شرب الكحول أو مواد أخرى مخدرة أثناء عملية التعذيب".

وفي سياق التعذيب الممنهج والمنتشر للذين يوصمون "بالإرهاب"، تمارس الحكومة على موظفي الأمن والموظفين العموم الذين يعترضون على التعذيب أساليب القمع والعزلة، وتتعمد معاملتهم كمنبوذين، "وربما وصفوا الممتنعين عن التعذيب بأنهم "إرهابيون"، وربما قاموا بمطاردتهم؛ وبسبب تلك الضغوطات لم يجد ضباط الأمن مفرًّا من الانضمام إلى معسكر المعذِّبين،

بتصريح وفتاوى رجال الدين التابعين لـ"أردوغان"، تم تشجيع المتطرفين لممارسة العنف وتصعيده.

وبعد مرور فترة من الزمن قد يبدأ هؤلاء الضباط في الاعتياد على ذلك ومن ثم لا يشعرون أن ما يقومون به يسمى تعذيبًا، حيث تمارس كافة ألوان وصنوف التعذيب بإتقان، إذ يقوم الضباط ذوو الخبرة في التعذيب بمشاركة خبراتهم لغيرهم من الضباط لضمان عدم موت الضحية أثناء التعذيب، وعدم إظهار آثار التعذيب على الجسد" هذا ما صرح به رئيس الشرطة السابق.

لم يقتصر التعذيب وسوء المعاملة على ضباط الشرطة ومسؤولي السجن

فقط، ولكن ظهرت فرق خارجية جلبتها الحكومة؛ لتمارس مهمات محددة من التعذيب ضد المحتجزين كجانب من حملة الترهيب والتخويف ضد المنتقدين، فقد تم اختيار هذه العناصر الخارجية ضمن مجموعة من المرشحين من قبل وكالة الاستخبارات MİT، وهي عبارة عن قوات مشبوهة، ومليشيات اتفقت معها الحكومة كشركة SADAT الموالية لأردوغان، بالإضافة إلى الأفراد المسرحين مسبقًا من الشرطة، بسبب سمعتهم السيئة في التعذيب. ومن العجيب أن المسؤولين الذين يقرون التعذيب وسوء المعاملة في حق المحتجزين ويحضون على ذلك، تكافئهم الحكومة بترقيات وبحصانة ضد أي محاكمات.

تحريض جديد على التعذيب من خلال الجهاديين

بخلاف ما سبق من قضايا التعذيب التي لعبت فيها النزعات القومية والوطنية دورًا في الحث على المعاملة الوحشية واللاإنسانية للمحتجزين والسجناء، أضافت حكومة أردوغان إلى هيئات إنفاذ القانون في تركيا عنصرًا جديدًا شديد الخطورة ذا خلفية دينية، وذا قناعات متأصلة على فوبيا كراهية الأجانب، فقد عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على إقصاء عشرات الآلاف من ضباط الشرطة ممن تتهمهم بالانتماء إلى الخدمة، بما في ذلك العديد من رؤساء الشرطة الأكفاء ذوي الخبرة، واستبدلتهم بالإسلاميين والقوميين شديدي التعصب.

ونتيجة لذلك يستمد المعذبون في تركيا التحفيز والتحريض من نزعات الجهاديين؛ ولذلك ربما يعتقدون أو يتحيزون ضد المشتبه بهم الذين يجرون معهم التحقيق باعتبار أنهم "كفار"، أو "أعداء للإسلام"؛ ولسوء الحظ فغالبًا ما ينشأ هذا المفهوم المتشدد من خلال ما يثيره أردوغان ومن على شاكلته من القادة الإسلاميين، فهم يحثون على التعذيب وسوء المعاملة في ما يبثونه في خطاباتهم العامة؛ ولذلك فلا يعتبر المعذبون أن ما يقومون به من أعمال يعد تعذيبًا ، بل يعدونها أعمالا مقبولة، ومبررة ينتظرون عليها الثواب في الآخرة.

فقد أصدر عالم الدين المؤيد للحكومة خير الدين كارمان، والملقب بـ "مفتي أردوغان"، في جريدة يني شفق اليومية فتوى تقول: بـ "إن الضرر الذي

يلحق بجماعة صغيرة جائزٌ في مقابل تحقيق المصالح العامة للأمة"[1]، وبذلك يمنح مباركته لإجراء المحاكمات الجماعية للمنتقدين والمعارضين السياسيين لحزب العدالة والتنمية الحاكم في البلاد.

وكثيرًا ما يردد أردوغان، وشركاؤه، والموالون لحزب العدالة والتنمية، هذه الفتوى الجازمة والتأكيد الذي لا يأبه بحقوق الإنسان بشكل متكرر، وقد أصدر كارمان فتوى أخرى في أعقاب محاولة الانقلاب في الخامس عشر من يوليو 2016 تقول: "بأن خرق القانون بشكل طفيف من جانب الجنود في حالة الحرب معفوٌ عنه"[2].

كما أفتى الفقيه الإسلامي المبجل من جانب جماعات الإسلام السياسي كارمان بشكل فاضح "أن الفساد لا يعد سرقة في الشرع"[3]، جاء ذلك تعقيبًا على

(1) Türkiye" nin dostları ve düşmanları", Yenişafak, December 19, 2013, http://www.yenisafak.com/ yazarlar/hayrettinkaraman/turkiyenin-dostlar%C4%B1-ve-dumanlar%C4%B1-44456

(2) Zaman dostların çekişme zamanı değildir", Yenişafak, February 2, 2017, http://www.yenisafak.com/ yazarlar/hayrettinkaraman/zaman-dostlarin-cekisme-zamani-degildir-2035923

(3) "Yolsuzluk başka hırsızlık başkadır", Yenişafak, December 21, 2014, http://www.yenisafak.com/yazarlar/hayrettinkaraman/yolsuzluk-baka-h%C4%B1rs%C4%B-1zl%C4%B1k-bakad%C4%B1r-2006694

أحداث الفساد في ديسمبر عام 2013 التي أصابت بسهامها العديد من الوزراء، من المسؤولين العموميين، فضلا عن رئيس مجلس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان، وأفراد من عائلته.

ويستخدم الرئيس أردوغان نمط خطاب الكراهية بانتظام وبشكل متعمد ضد حركة كولن، واصفًا أعضاء الحركة والمشاركين والمتطوعين فيها بأنهم "ليسوا مسلمين"، أو "كفار"، مما أدى بدوره إلى تقديم ذريعة إضافية لممارسات التعذيب التي تتبناها الجهات الأمنية ضد المحتجزين، ومن ثم تفاقم الوضع بالنسبة لحملة "صيد الساحرات" التي أعلن أردوغان إطلاقها بجرأة دون حياء ضد حركة كولن.

إخفاق محاولة الانقلاب وقانون الطوارئ

جاء إطلاق المحاكمات ضد حركة الخدمة بأمر من أردوغان في أعقاب فضيحة الفساد والرشوة في ديسمبر عام 2013 ليكتسب زخمًا هائلاً بعد إخفاق محاولة الانقلاب في الخامس عشر من يوليو عام 2016، مما جعل أردوغان يصف هذه المحاولة الانقلابية الفاشلة بأنها "هدية من الله". وقد سارع أردوغان إلى اتهام حركة كولن في الساعات المبكرة من حدوث الانقلاب دون تقديم أي دليل، وفي الوقت الذي لم يتم فيه القبض بعدُ على الجناة الذين يقفون وراء هذه المحاولة الفاشلة التي قام بها مجموعة من الجنود، والتي دفع ثمنها 241 ضحية، ومن جانبه أنكر كولن هذه التهمة بشدة، وطالب بعقد لجنة دولية تتولى التحقيق في مزاعم أردوغان.

وحسبما ورد في تقارير استخباراتية كل من الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، لم يكن هناك أي دليل على تورط حركة كولن في محاولة الانقلاب الفاشلة. غير أن أردوغان انتهز محاولة الانقلاب فرصة سانحة للقضاء على معارضيه، وخاصة الموالين لحركة كولن، فقام باتهامها بأنها منظمة إرهابية خططت للانقلاب.

كان أردوغان وحكومة حزب العدالة والتنمية قد اتهموا أعضاء حركة كولن "بتدبير انقلاب ضد الحكومة"، عقب ظهور ممارسات الحكومة الفاسدة

للعلن، والكشف عن مساعدة الحكومة للمنظمات الإرهابية المتطرفة في سوريا، عن طريق إمدادها بالسلاح. وللتغطية على ذلك تم القبض على القضاة وضباط الشرطة الذين قاموا بإجراء هذه التحقيقات فيما يعرف إعلاميًا "بعمليات الانتقام".

وبعد مرور أيام قليلة من محاولة الانقلاب تم إعلان حالة الطوارئ، حيث مدت الحكومة فترة الاعتقال من أربعة أيام إلى ثلاثين يومًا، وفقا لمرسوم قانون الطوارئ رقم: 667، إذ قامت الحكومة خلال تلك الفترة بالتضييق على المحتجزين ومنعهم من حقوقهم في رؤية محاميهم، وقد كانت هذه الفترة كافية لجهاز الشرطة حتى يقوم بإخفاء أدلة التعذيب. ومن جانبه أصدر أردوغان ومسؤولو الحكومة إرشادات شجعت الشرطة وضباط الأمن على الاستمرار في معاملة المشتبه بهم بطريقة غير قانونية.

وبالتماشي مع نزعة أردوغان نحو الاستخفاف بحقوق الإنسان الأساسية، والحريات، ومبادئ القانون الرئيسية، أصدر حزب العدالة والتنمية الحاكم مراسيم الطوارئ التي أرجأت العمل بمواد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، واتفاقيات وعهود أخرى صدقت تركيا عليها كطرف فيها، إذ تنص هذه الاتفاقيات على حسن معاملة الإنسان واحترام كرامته، وتجرم التعذيب وسوء المعاملة، وتكفل حق الدفاع[1].

وفي أعقاب محاولة الانقلاب اتُخذت القرارات وأُصدرت القوانين، لضمان حماية ضباط الأمن من المحاكمة على الجرائم التي يرتكبونها أثناء حالة الطوارئ، ومن ثم فقد أعطت الحكومة الضوء الأخضر للتعذيب الممنهج والمنتشر بعد فترة توقف قصيرة، هذا على الرغم من أن القانون الدولي يحظر تلك الجرائم تمامًا حتى في حالة الحرب.

(1) "OHAL ve Avrupa İnsan Hakları Sözleşmesi: Hukukçular ne diyor?", BBC Türkçe, July 22, 2016, http://www.bbc.com/turkce/36860670

عمليات الاعتقال الجماعي والقبض على المشتبه بهم وسط دعاوى التعذيب

اتخذت الحكومة محاولة الانقلاب الفاشلة ذريعة لشن حملات الاعتقال والقبض على المشتبه بهم على نطاق غير مسبوق من قبل، فلم تقتصر الحكومة على اعتقال مخططي الانقلاب المزعومين في الجيش، ولكن امتدت موجة الاعتقال العارمة لتشمل قضاة ومدعين عموم، ومحافظين، ومدرسين، وصحفيين، وعمالاً اتحاديين، ونشطاء، ومهندسين، وطلابًا، حتى طالت ربات البيوت في المنازل، إلى أن ضاقت مساحات مراكز الاعتقال والسجون عن استيعاب هذا العدد الهائل من المحتجزين؛ مما ألجأ الحكومة إلى تحويل الصالات الرياضية، ومبانٍ أخرى إلى أماكن غير رسمية للاحتجاز، حيث تمارس أساليب التعذيب والتنكيل وسوء المعاملة على نطاق واسع.

يذكر أن الحكومة قد أطلقت سراح ما يقرب من 30,000 مجرمًا من السجن لتوفير مساحة كافية للمشتبه بهم، وهم المسجونون الذين ينتظرون المحاكمة، وبنهاية شهر مايو لعام 2017، ووفقا لوكالة الأناضول الإخبارية التابعة للدولة فقد أجري التحقيق مع 154,694 متهمًا بواسطة السلطات القضائية (الذين تم اعتقال غالبيتهم من قبل الشرطة)، ومنذ الخامس عشر من يوليو عام 2016 اعتقلت جهات الأمن رسميًا 50,136 شخصًا في جميع أنحاء تركيا بناء على صلاتهم المزعومة بحركة كولن[1].

وصرح وزير الداخلية سليمان صويلو في الثاني من أبريل عام 2017 بأنه تم اعتقال 113,260 شخصًا، والقبض على 47,155 شخصًا على ذمة التحقيق في

(1) "FETÖ soruşturmalarının 10 aylık tablosu", Anadolu Agency, May 28, 2017, http://aa.com.tr/tr/turkiye/feto-sorusturmalarinin-10-aylik-tablosu/827667

عدد من جنرالات الجيش والقيادات العليا تم تصفيفهم لالتقاط صورة للجريدة القومية بعد تعذيبهم.

اتهامات تتعلق بحركة كولن، كما أعلن وزير العدل بكير بوزداغ في السادس من مايو عام 2017 أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد 149,833 شخصًا، من بينهم 48,636 شخصًا تم اعتقالهم منذ الخامس عشر من يوليو، وبناء على الإحصائيات التي ذكرها بوزداغ كان من بين المعتقلين 16 جنرالاً، و6,810 عقيدًا وضابطًا عسكريًا من ذوي الرتب العسكرية الأدنى، و8,667 ضابط شرطة، بينما أُصدرت قرارات الرقابة القضائية في حق 35,783 منهم، وأصدرت أوامر القبض على حوالي 6,791 شخصًا[1][2]. وقد وثق مركز ستوكهولم للحريات 75 حالة موت مثيرة للريبة، تشمل العديد من حوادث الانتحار التي وقعت إما في المعتقلات، أو في السجون، أو خارجها، بتورط من مسؤولي الحكومة أو جراء ما يمارسونه من ضغوط، فبعض هذه الحالات يُعتقد أنها نتيجة التعذيب الذي يبلغ درجة القتل دون محاكمة، ولكن الحكومة من جانبها وصفت تلك الحوادث بأنها جرائم

(1) "Süleyman Soylu: 47 bin kişi FETÖ'den tutuklandı", Aydınlık, April 2, 2017, https://www.aydinlik.com.tr/turkiye/2017-nisan/suleyman-soylu-47-bin-kisi-feto-den-tutuklandi

(2) Bozdağ: ABD'ye terörist başı Gülen'in tutuklanması için gidiyoruz, Sözcü gazetesi (Bozdağ: We are going to the US for the arrest of terrorist leader Gülen), May 6, 2017, http://www.sozcu.com.tr/2017/gundem/son-dakika-haberi/bozdag-abdye-terorist-basi-gulenin-tutuklanmasi-icin-gidiyoruz-1834965/

انتحار دون إجراء أي تحقيق صحيح، أو تحريات حقيقية.

وحال ظهور المتهمين لأول مرة بعد فترة طويلة من الاعتقال في جلسات الاستماع، شهد العديد منهم أمام المحكمة أنهم يخضعون للضغط، والتنكيل، والتعذيب، والتهديدات، وسوء المعاملة، أثناء فترة إقامتهم الطويلة قيد الاعتقال، ولكن تم منعهم من إثبات ذلك في السجلات الرسمية، فقد منع ضباط الشرطة المتهمين من إضافة تلك الزيادة -التي مفادها أنهم يخضعون للضغط- إلى السجلات، وتذرع ضباط الشرطة بأنه مؤخرًا صدرت المراسيم والقوانين التي تجعل من المستحيل تقديم أي شكوى ضد ضباط الشرطة الذين يرتكبون جرائم التعذيب والتنكيل وسوء المعاملة في حق المعتقلين، كما منعت السلطات المحامين أيضًا من إضافة تلك الزيادة إلى السجلات الرسمية أثناء تحقيقات الشرطة.

وفي سياق تطور جرائم التعذيب، وسوء المعاملة المنتشرة، أغفل الأطباء أيضًا دليل التقصي والتوثيق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أوالعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أوالمهينة، والمعروف بـ "بروتوكول إسطنبول"، بل إن بعض الأطباء يقومون بإصدار التقارير دون رؤية ضحايا التعذيب، بينما منعت الشرطة آخرين من تسجيل ملاحظاتهم عن حالات التعذيب[1].

وحسبما جاء في تقارير لبعض وسائل الإعلام قام ضباط الشرطة بمنع تسجيل دعوى ضابط ذي رتبة عالية في محاضر المحكمة إذ قال إنه تعرض للتعذيب، وحجتهم في ذلك أنهم يقومون بتعذيبه ولكن في حال وضع أسلحتهم على الطاولة، وقد بلغ من طغيانهم أن هددوا القاضي بقولهم: "من السهل أيضًا تدبير اعتقالك أنت أيها القاضي"[2].

إعلام الحكومة التركية يكشف عن التعذيب دون قصد

على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات للتغطية على ممارساتها، إلا

(1) "Gözaltında işkence iddiaları: Yüreğimin en pis yerine yazdım", BBC Türkçe, November 28, 2016 http://www.bbc.com/turkce/haberler-turkiye-38126711

(2) "Avukattan acı itiraf: Korktum işkenceye sessiz kaldım", Cumhuriyet, October 24, 2016, http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/620855/Avukattan_aci_itiraf__Korktum__iskenceye_sessiz_kaldim.html

أنه تم الكشف عن حالات تعذيب وسوء معاملة عديدة داخل المعتقلات، وعلى عكس ما هو متوقع فقد أذاعت وكالة الأناضول الإخبارية المملوكة للدولة، ومحطة TRT الفضائية، صورًا لجنود معذبين على أنهم مخططو الانقلاب، فقد كان ذلك لأغراض الدعاية على ما يبدو، وكجزء من حملة الترهيب والتخويف.

كان ذلك أول دليل مباشر في أعقاب محاولة الانقلاب، وحيث نشرت تلك الصور بواسطة محطة مملوكة للحكومة فإن ذلك يعتبر إقرارًا بالجريمة من قبل السلطات؛ إذ إن هذه القنوات تقع تحت إدارة نائب رئيس الوزراء، وأثناء جلسات استماع المحاكمة في مايو عام 2017 شهد الضحايا بأنهم تعرضوا للتعذيب مما يؤكد مصداقية وصحة هذه الصور.

إن استمرار إذاعة تلك الصور ومقاطع الفيديو بواسطة وكالة الأناضول الإخبارية، وعرض الجنرالات، واللواءات، وتصويرهم متأثرين بالجراح والكدمات وهم قيد الاعتقال بعد أحداث الخامس عشر من يوليو، كان دليلاً ليس فقط على انتشار ممارسة التعذيب والتنكيل وسوء المعاملة، ولكنه أيضًا دليل على استخفاف الحكومة والشرطة بعمليات التعذيب وسوء المعاملة.

فقد كان من بين الجنرالات المعذبين الجنرال أكين أوزترك، وقد أظهرت الصور أن أوزترك مر بعملية تعذيب أليمة، وتعرض للمذلة على أيدي الشرطة مدة اعتقاله، وذلك على الرغم من أن أوزترك كان من بين خمسة عشر جنرالاً يحظون بأعلى رتب داخل القوات المسلحة التركية (TSK)، فقد أُصيب أوزترك بجراح وكدمات في وجهه وجسده حتى إنه كان يضع ضمادة وشاشًا على أذنه؛ وذلك فيما يبدو نتيجة لتأثره بالضرب، وظهر جنرالات آخرون بجراح وكدمات مماثلة، كانت تلك الصور قد التقطت عندما أحيل إلى المحكمة، وعندما ألقي القبض عليه أشار إلى أن تعذيبه استمر في تلك الفترة البينية.

وقد قام ضباط الشرطة على صفحات التواصل الاجتماعي، متفاخرين بنشر صور لهم وهم يقومون بممارسة أشكال للتنكيل والتعذيب على جنود قاموا باعتقالهم بتهمة محاولة الانقلاب، مما يعتبر من أقوى الأدلة على التعذيب وسوء المعاملة، ويظهر من بين تلك الصور مشهد لعدة جنود مقيدين في

الأصفاد من الخلف، يجلسون على الأرض، وضباط الشرطة يهددونهم بإزهاق أرواحهم وباغتصاب زوجاتهم وبناتهم، وتظهر في الصورة آثار للدماء على ملابس الضحايا وأجسادهم، وعلى الحوائط التي كانوا يستندون إليها[1].

وقد ذكر المتهمون عددًا من أشكال التعذيب الأكثر شيوعًا ضمن شهاداتهم في محاضر جلسات المحكمة، فقد كان من بين تلك الأشكال والأساليب: الضرب، وقذف الضحية بالماء البارد المضغوط، وإدخال عصاة في فتحة مؤخرة الضحية، والصعق بصدمات كهربية، وعصر الخصيتين، وإغراق رأس الضحية في دلو من الماء، ووضع الضحية في أوضاع التوتر والضغط العصبي، والحرمان من النوم، وتقييد اليدين والقدمين، وتعليق الضحية من يديها بوضع مقلوب مع ربط اليدين من الخلف، والتهديد باغتصاب أفراد عائلة الضحية، والسب بأفظع الشتائم، وغير ذلك من أساليب التنكيل التي تتعارض مع كرامة الإنسان.

وبسبب تلك الأساليب الوحشية للتعذيب، أزهقت أرواح عديد من الضحايا، بينما فقد آخرون اتزانهم العقلي، أو أصيبوا باضطرابات نفسية، وقد أجريت تحقيقات بشأن بعض حالات الوفاة أثناء الاعتقال، ولكن لم يطلع أقرباء الضحية على أية معلومات تتعلق بنتائج التحقيقات بحجة الحفاظ على سرية التحقيقات.

غض الطرف عن التعذيب والحث عليه

لم تتخذ حكومة حزب العدالة والتنمية أية إجراءات فيما يخص دعاوى التعذيب وسوء المعاملة المنتشر في البلاد، وذلك منذ اندلاعها في أعقاب محاولة الانقلاب في الخامس عشر من يوليو 2016، بل إنها لم تتوان عن إصدار بيانات فاضحة لا يمكن بأي حال التوفيق بينها وبين التزامات تركيا بمراعاة حقوق الإنسان الأساسية، والمبادئ الدولية للقانون، وفقا للدستور التركي، والمواثيق الدولية التي قامت تركيا بالتصديق عليها كطرف فيها.

لقد كان أردوغان هو الزعيم المحرض على التعذيب وسوء المعاملة لمنتقديه، وخاصة المشاركين منهم في حركة كولن، فقد جاوز الحد بإعلانه أن

(1) "Images of tortured subversive soldiers published on", YouTube, July 20, 2016, https://www.youtube. com/watch?v=Racum9mZZx8

الموالين لحركة كولن ليس لديهم الحق في الحياة، وغالبا ما أعجبته فكرة إعادة صياغة عقوبة الإعدام خاصة في حق أولئك الموالين للخدمة ومن على شاكلتهم.

وقد صرح أردوغان أثناء خطاب له ألقاه على حشد في مقاطعة زونغولداك المطلة على البحر الأسود، في الرابع من أبريل عام 2107 فقال: "سوف نستأصل

هذا السرطان [حركة كولن] من جسد العاصمة ومن جسد البلاد، فلن ينعموا بحق الحياة، ولسوف تستمر معركتنا ضدهم حتى نجهز عليهم، فلا نترك منهم مصابين أو جرحى"[1].

وقد أعلن محمد متينر رئيس اللجنة الفرعية للسجون في البرلمان أن اللجنة لن تزور أولئك المعتقلين على ذمة تحقيقات بشأن التورط مع حركة كولن، وأنها لن تقوم بإجراء أية تحقيقات أو فحص بخصوص دعاوى التعذيب وسوء المعاملة التي يعانون منها[2]، وقد انتقدت الجمعية البرلمانية لمجلس

(1) "Cumhurbaşkanı Erdoğan'dan IKBY'ye bayrak tepkisi", TRT Haber, April 4, 2017, http://www.trthaber.com/haber/gundem/cumhurbaskani-Erdoğandan-ikbyye-bayrak-tepkisi-307472.html

(2) "AKP'li Metiner'den vahim sözler: İşkence'ye inceleme yok", Cumhuriyet, October3, 2016, http:// www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/608880/AKP_li_Metiner_den_vahim_sozler__iskenceye_inceleme_yok.html

أوروبا (COE) محمد متينر بشدة على هذه التعليقات الفاضحة في قرار أصدرته في الخامس والعشرين من أبريل عام 2017[1].

وفي خطاب ألقاه وزير الاقتصاد السابق نهاد زيبكجي، الذي تولى عددًا من المناصب في حكومة حزب العدالة والتنمية السابقة، وسط جمع من الموالين للحزب، صرح بقوله: "إننا سوف نذيقهم من كأس العقاب حتى يقولوا "نتمنى الموت"، فلن ترى أعينهم وجوه البشر، ولن تسمع آذانهم صوت الآدميين، ولسوف يموتون كما يموت فئران المصارف في زنزانة مساحتها لا تزيد عن 2-1.5 متر مربع.

وقد أعلن بهذه التصريحات أنهم سوف يتعاملون وفق مشاعر الانتقام والكراهية التي تحركهم ضد الضحايا؛ وبهذا قام حزب العدالة والتنمية بتحفيز ضباط الشرطة الذين تحجرت قلوبهم بممارسة التعذيب على الاستمرار فيه بإعطاء هذه الرسائل الواضحة التي تجعلهم يغضون الطرف عن التعذيب[2].

يتزامن ذلك مع إعادة تشكيل السلطة القضائية في تركيا بما قام به أردوغان من "مشروع المحاكم"، مما جعل الأمر أكثر تعقيدًا، وهو ما أتاح الفرصة للحزب الحاكم أن يتحرر بأفعاله من المراجعة القضائية، وتتم التغطية على الشكاوى المقدمة بشأن التعذيب وسوء المعاملة بقرارات عدم الاضطهاد أو الإقصاء، فلم يقم حزب العدالة والتنمية بحظر جميع أنشطة منظمات حقوق الإنسان الدولية فحسب، ولكنه أيضا اتخذ ما يلزم من التدابير لإعاقة أية حقائق تثبت عن حدوث جرائم التعذيب داخل المعتقلات.

وكشفت وثيقة رسمية تم تسريبها للصحافة عن مدى اهتمام الحكومة بالحقيقة التي توصلت إليها لجنة منع التعذيب (CPT) بمجلس أوروبا (COE)، في الفترة ما بين الثامن عشر من أغسطس والسادس من سبتمبر عام 2016، حيث طلبت اللجنة من الشرطة وقف استخدام مراكز الاعتقال غير الرسمية

(1) "The functioning of democratic institutions in Turkey", Parliamentary Assembly, April 25, 2017, http://assembly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref-XML2HTML-en.asp?fileid=23665&lang=en

(2) "Ekonomi Bakanı: Bu darbecilere öyle bir ceza vereceğiz ki 'Gebertin bizi' diye yalvaracaklar!", T24, August 1, 2016, http://t24.com.tr/haber/ekonomi-bakani-bu-darbecilere-oyle-bir-ceza-verecegiz-ki-gebertin-bizi-diye-yalvaracaklar,352845

كالصالات الرياضية على سبيل المثال[1].

فقد أرسلت إدارة الشرطة الوطنية خطابًا سريًا لكافة وحدات الشرطة في إحدى وثمانين مقاطعة، بتعليمات واضحة تنبههم إلى إخفاء أية آثار للتعذيب في كافة مراكز الاعتقال، جاء ذلك قبل زيارة وفد تفتيش رسمي من لجنة التعذيب (CPT)، ولم ينشر تقرير لجنة التعذيب (CPT) علانية إلى الآن بسبب حق الفيتو من قِبَل الحكومة التركية.

(1) "Turkey removes evidence of torture, maltreatment in prisons ahead of CPT visit", Turkish Minute, September 8, 2016, http://www.turkishminute.com/2016/09/08/turkey-removes-evidence-torture-maltreatment-prisons-ahead-cpt-visit/

مراكز الاعتقال غير الرسمية

أطلقت الحكومة التركية تحقيقات غير رسمية على مستوى البلاد، واتخذت لذلك مراكز غير رسمية للاعتقال، حيث تمارس فيها بوحشية عمليات التعذيب والتنكيل وسوء المعاملة، فقد أصبح من المعروف جمع المتهمين وتعذيبهم بطرق ممنهجة ومنظمة في أماكن لا يمكن أن يُجرى عليها التفتيش مثل صالات الرياضة، ومباني المصانع.

ويمنع المحامون وأفراد عائلات الضحايا من زيارتهم في تلك الأماكن، وذلك على الرغم من كون تلك المراكز هي أماكن عامة ومعروفة لدى الجميع، وخاصة في المقاطعات الصغيرة، ويحرم المتهمون في تلك المراكز من أبسط حقوقهم الآدمية الأساسية، مثل دخول دورات المياه، واستعمال الماء النظيف، أو توفير الخدمات الطبية للحالات الطارئة.

وكان من بين تلك المراكز غير الشرعية للاعتقال، مصنع النسيج التاريخي المؤسس عام 1950 في أنطاليا، فقد أشارت وسائل الإعلام التي تديرها الحكومة أن هذا المصنع يسع خمسمائة شخص، وبدأت الحكومة في استخدامه نظرًا لامتلاء منشآت الاعتقال في تسع عشرة مقاطعة بالمدينة، حيث مكث أكثر من مائتي رجل وامرأة في مساحات محدودة جدًا داخل مبنى ذلك المصنع القديم، وفي تلك الأثناء كانت تُجرى عمليات استجواب الضحايا التي استمرت طوال أيام، وهم يتجرعون من صنوف التعذيب النفسي والجسدي[1].

(1) "Dokuma gözaltı merkezi oldu", Sabah, August 13, 2016, http://www.sabah.com.tr/akden-iz/2016/08/13/dokuma-gozalti-merkezi-oldu

استخدام صلات الرياضة كمراكز اعتقال غير رسمية وتعرية المحتجزين وإجبارهم على التقاط صور لهم في أوضاع غير إنسانية.

وباقتراب موعد محاكمة الجنود الذين تم اعتقالهم في أعقاب محاولة الانقلاب، والتي بدأت بعدها بأشهر، كشفت مصادر عن إعداد غرفة استجواب في مقر هيئة الأركان العامة حيث تؤخذ فيها شهادات الضباط المتهمين تحت وطأة التعذيب، ومرارة الإكراه.

وصرح الملازم أول كوبرا يافوز الذي كان يخدم في مقر هيئة الأركان العامة في شهادته أمام المحكمة، أنه تم استجوابه في مقر هيئة الأركان العامة وسط تهديدات بالقتل، وقال يافوز: "عندما ذهبت إلى هيئة الأركان لأداء مهام عملي

المعتادة في الثاني من أغسطس، أُخذت إلى غرفة الأمين العام، وقد كان في الغرفة قائد القوات الخاصة الجنرال زكاي أكسكالي وثلاثة مساعدين، وقال لي: "لدي صور أنت تظهر فيها، أخبرني بما تعرف، لقد كنت مشاركًا بشكل واضح في تلك الأحداث"، ثم بدأ يضغط علي ويهددني بقوله: "إنك ستعدم أو يتم تسريحك"، لقد قمت بالإدلاء بشهادتي في هيئة الأركان تحت وطأة التهديد بالموت"[1].

وعلى ما يبدو فقد كان مقر وكالة الاستخبارات القومية (MİT)، ومقر هيئة الأركان، وأكاديمية الشرطة، وإسطبل الخيل التابع لقصر الرئاسة بمدينة بيستيبي بأنقرة هي أماكن اعتقال تلك الأعداد الغفيرة لاحقًا، كما اشتملت أيضًا على غرف تحقيق مجهزة لذلك، ومن المعتقد أن ضباط الجيش ذوي الرتب العالية مثل العقيد ليفينت تركان، مساعد رئيس هيئة الأركان هولوسي آكار تم استجوابهم تحت التعذيب في قصر الرئاسة في بيستيبي، وتظهر الصور التي تداولتها وسائل التواصل الاجتماعي كيف تم تعذيب الجنود في المساجد، ولكن تلك الدعاوى لم تثبت بالبرهان لعدم إجراء أية تحقيقات بشأنها[2].

1- الكشف عن الصالة الرياضية في أنقرة كمركز اعتقال غير رسمي

في السابع من مايو كشف مركز ستوكهولم للحريات (SCF)كيف استخدمت الشرطة التركية مبنىً تابعًا لشركة أعمال المياه (DSİ) التابعة للدولة، كمركز اعتقال حيث يعاني الضحايا من مرارة صنوف التنكيل والتعذيب اللفظي والجسدي، بما في ذلك تهديدات بالقتل، والاغتصاب، والضرب، وتعليق الضحية من يديها بوضع مقلوب مع ربط اليدين من الخلف، والرش بماء مثلج.

وقد صرح بعض المتهمين لمحاميه بقوله: "لقد سمعتْ أذناي جميع أنواع السباب والشتائم في حق عائلتي أثناء التحقيق، كما هددوني باغتصاب أفراد عائلتي، لقد خضعنا لكافة أنواع التنكيل، والتعذيب، والعنف

(1) 15Temmuz Gecesi Fidan'ı uğurlayan Yavuz: Genelkurmay'daki ifademi ölüm tehditleri altında verdim, Sputnik Türkiye, March 7, 2017, https://tr.sputniknews.com/turkiye/201703071027523444-darbe-gecesi-mit-mustesari-fidani-ugurlayan-kubra-yavuz-genelkurmaydaki-ifademi-olum-tehdidi-altinda-verdim/

(2) "Askerlere camide işkence", soL, July 16, 2016, http://haber.sol.org.tr/toplum/askerlere-camide-iskence-162145

تم تصوير المعاملات غير الإنسانية والتعذيب الذي مورس على المحتجزين.

الجسدي هنا، ورأيت رجلا أصيب بالعمى في عينيه الاثنتين، ورأيت رجلاً آخر يعاني من صعوبة في المشي؛ لأن أفراد الشرطة أقحموا عصًا في مؤخرته، وتظهر علامات التعذيب على كثير من أجساد الضحايا نتيجة سوء المعاملة والتعذيب، وقد حدث أن طبيبًا كتب تقريرًا يوثق فيه التعذيب ولكن الشرطة كانت تحاول تزوير تاريخ التقرير".

وأضاف المتهم أيضًا قوله: "لقد سمعنا أن مدة التعذيب وسوء المعاملة سوف تطول، ولكننا أُخبرنا أن الشرطة في عجلة من أمرها حيث إنهم يستعدون لقدوم المئات من المعتقلين في الأسابيع المقبلة، ويحتاجون إلى توفير الأماكن للسجناء الجدد؛ فلهذا السبب كانوا يتعمدون أن يشددوا علينا فترة التعذيب، وسوء المعاملة، حتى يتمكنوا من تحويل المتهمين إلى مخبرين".

ففي الأسبوع الأول من مايو عام 2017 أصدر المدعون العموم في تركيا 4,900 مذكرة اعتقال بحق أشخاص بتهمة صلاتهم المزعومة بحركة كولن، بينما تم اعتقال 1,009 من أولئك الأشخاص في مداهمات فورية عبر 72 مقاطعة في تركيا، في بداية شهر مايو.

وبحسب المعلومات الواردة في هذا الصدد أنَّ من قام بإعداد قائمة الأشخاص المطلوبين للاعتقال هي وكالة الاستخبارات الوطنية التركية سيئة

السمعة (MİT)، حيث إنها قامت بإعطاء معلومات عن أشخاص غير متهمين بناء على توجهاتهم السياسية، ومعتقداتهم، إذ إنه لم يثبت أي دليل راسخ لإصدار أمر باعتقالهم، ومن جانبها كانت الشرطة تستخدم سوط التعذيب الغاشم لاستخلاص اعترافات من المتهمين بالقوة، وفي كثير من الحالات كانت الشرطة تجبر الضحايا على التوقيع على أوراق الاستجواب التي تم إعدادها مسبقًا.

ومن بين أولئك الضحايا كثير ممن كانوا يمتهنون مهن التدريس، والتربية، حيث وجهت إليهم تهمة العضوية في حركة كولن التي كانت تنتقد بشدة نظام أردوغان القمعي الاستبدادي، فقد كانوا يعتقلون دون معرفة محاميهم، ويستجوبون دون حضورهم في التحقيقات.

وتسلَّم مركز ستوكهولم للحريات (SCF) خطابًا من محامٍ -يحتفظ المركز باسمه لأسباب أمنية- عدَّد فيه كيف أن موكله تحمل سوء المعاملة على أيدي وحدات الشرطة، في الصالة الرياضية (DSİ) أولاً والتي استخدمته الشرطة مركز احتجاز غير رسمي للمعتقلين، وتعرض للتنكيل ثانية في مركز اعتقال الشرطة.

وقد بدأ الخطاب بقوله: "إنني أشعر بالخزي الشديد بصفتي محاميًا بشأن الانتهاكات المشينة لحقوق الإنسان وممارسات التعذيب الوحشية، التي اطلعت عليها طوال فترة مزاولتي مهنة المحاماة"، وقد طلب المحامي عدم الكشف عن اسمه أو هوية موكله بدافع الخوف على حياتهم، فضلاً عن العواقب الوخيمة نتيجة مشاركة معلومات عن التعذيب، وأضاف أنه يرغب في أن يعرف العالم أجمع كيف تجرع موكله الذي يمتهن التدريس ويلات التعذيب حينما كان في حوزة الشرطة في أنقرة، عاصمة تركيا.

فقد اعتقل المدرس في أكبر موجة اعتقالات فردية في تاريخ تركيا، أسفرت عن القبض على قرابة 1,000 شخص واعتقالهم باتهامات الإرهاب المزعومة، واستهدفت الموجة المشاركين في حركة كولن كجزء من اضطهاد الحكومة للجمعيات المدنية، بينما حبس المئات في مراكز غير مصرح بها رسميًا في منشآت DSİ التابعة للحكومة على طريق أسكي شهر القريب من أنقرة، وأخبر المحامي أنه علم بشأن منشأة DSİ عندما زار موكله في دائرة شرطة أنقرة.

ووفقًا لأقوال الضحية فقد أخذتهم الشرطة إلى ذلك المكان أولاً، وأبقتهم هناك حيث خضعوا لسوء المعاملة، ثم أخذوا بعد ذلك إلى مركز الشرطة في مجموعات، وقال الضحية للمحامي: "حينما اعتقلتنا الشرطة أخذتنا إلى الصالة الرياضية، فقد كنا قرابة 150 شخصًا، ولم يكن هناك إلا دورة مياه واحدة، وحوض غسيل واحد، وأجبرنا على افتراش الأرض ينام بعضنا فوق بعض لعدة أيام، ثم نُقلنا إلى مركز اعتقال دائرة شرطة أنقرة، أما الآن فأنا أمكث مع أربعة عشر شخصًا في زنزانة تبلغ مساحتها ستة أمتار مربعة.

وبعد انتهاء ساعات العمل، وعندما لا يتبقى إلا أفراد قليلون في المبنى، تأتي الشرطة لحجراتنا، في منتصف الليل غالبًا، وتنادي على اسم ليؤخذ بعيدًا في غرفة مظلمة، فيجردونه من ملابسه ليبقى عاريًا، ثم يطلبون منه أن يعترف ويعطيهم أسماء أناس آخرين، وإذا لم تعطهم ما يريدون سماعه يغطون رأسك بكيس أسود، ويقيدون يديك بالأصفاد من الخلف، وفي هذه الأثناء يقومون بإيذائك بوضع كأس زجاجية على قضيبك، وينهالون أيضًا عليك بالضرب حتى تذكر لهم بعض الأسماء.

وغالبًا ما كنا نسمع الصرخات العالية، والضوضاء الصاخبة عندما يؤخذ

زملاؤنا في الزنزانة إلى الاستجواب، واسترسل قائلاً: "إن الأشخاص الذين يؤخذون إلى من يسمونهم بالمحققين يعودون إلى غرفهم بعد ساعات قليلة، وبشكل عام فإنهم يشعرون بالخزي حيال حكاية التفاصيل الفظيعة التي قام بها المعذبون في حقهم، وكان من بين الضحايا زميلي في الغرفة، حيث أُخذ للاستجواب في إحدى الليالي، وعندما رجع كان فاقدًا للوعي، واستمر في القيء على مدار يومين؛ نتيجة التأثير القوي للصدمة التي تعرض لها في رأسه أثناء عملية الضرب، ولكنه لم يُنقل إلى المستشفى، وفي نهاية اليوم الثاني جاءت وحدة الاستجابة للطوارئ، وحقنوه ببعض العقارات المنومة، ولا يزال في حالة مريعة في غرفته".

وقال الضحية غير معلن الهوية: إنه لم تعُدْ حياة أي أحد في مأمن في معتقلات الشرطة، وعبَّر عن شعوره بالرعب بأنهم سوف ينادون اسمه في ليلة من الليالي، ليقاسي آلام التعذيب والضرب، وأضاف قائلاً:" إنني خائف جدًا، فلم أرتكب أي جرم لأعترف به، فهم لا يظهرون الرحمة للمعتقلين، ولا يرفقون حتى بأشخاص يعانون من أمراض القلب، وآلام الظهر، أو مرض الفتق.

وقال الضحية للمحامي: إنه في حالة عدم اعتراف السجناء وفق ما تراه الشرطة مناسبًا، وعدم تكرار تلك الأقوال في حضور المحامي أثناء الاستجواب الرسمي، أو خلال جلسات الاستماع في المحكمة، فإن الشرطة تتوعدهم بالمزيد من ألوان التعذيب الشديد والضرب المبرح، وذكر الضحية: "وقد أخبرتنا الشرطة أن القضاة سوف يأمرون بالقبض علينا على أية حال، وإذا لم نشهد حسبما تراه الشرطة، فلسوف تقوم الشرطة بأخذنا من داخل السجن وتتعدى علينا بزيادة جرعة التعذيب".

وشرح الضحية أن عملية التعذيب تبدو في غاية الاحترافية، فيحرص ضباط الشرطة على عدم ترك أي علامات دائمة تظهر على أجساد المعتقلين، وطلب الضحية من محاميه عدم الإفصاح عن تفاصيل تلك الفظائع التي قصها، حتى يحضر إلى جلسة الاستدعاء في المحكمة، وقال محذرًا: "لا تفعل وإلا يفتكون بحياتي"، وفي هذا الخطاب اعترف المحامي بأنه بعد سماعه عن التعذيب من

موكله، كان من الواجب عليه أن يثبت ذلك في المحاضر الرسمية عن طريق التحدث إلى ضباط الشرطة، ولكنه قرر ألا يفعل مخافة أن يواجه موكله المزيد من التعذيب والتنكيل وهو ما زال في حوزة الشرطة[1].

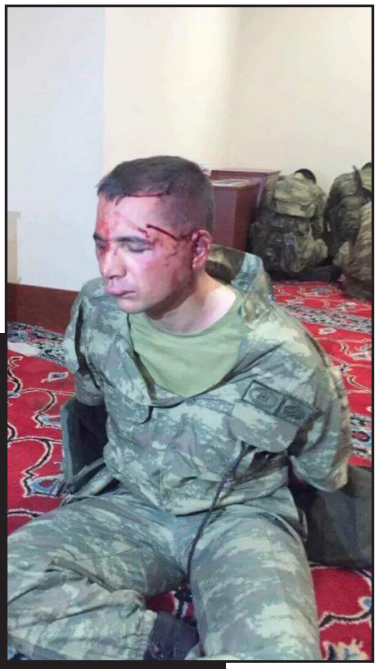

2- التعذيب في قيادة العمليات الخاصة

شهد مقر قيادة القوات الخاصة في أنقرة ممارسة صنوف التعذيب كواحد من أماكن التعذيب في تركيا، ومن صور ذلك ربط الأيدي والأقدام، والإغراق إلى حد الاختناق، والصعق بصدمات كهربية، وطمس الرأس في مياه المرحاض، وهو من أكثر أنواع التعذيب شيوعًا وفقًا لشهادات الضحايا في المحكمة، حيث وصف المتهمون كيف كانوا يعانون من مرارة التعذيب وهم قيد الاعتقال، خلال جلسة الاستماع بالمحكمة الجنائية العليا الرابعة عشر في أنقرة، والمنعقدة بشأن اتهامات محاولة الانقلاب في الثاني من مارس عام 2017.

تم ضرب المحتجزين وتعذيبهم في المساجد بأوامر خاصة من الجنرال زكائي أكساكلّي في أوضاع غير إنسانية.

اللواء زكائي أكساكلّي

وأوضح فاتح أويسال الذي قبض عليه بتهمة المشاركة في محاولة الانقلاب، أثناء فترة خدمته كضابط صف يعمل تحت إمرة رئيس أركان قيادة القوات الخاصة، عن نظام التعذيب الخاص المستخدم داخل قيادة القوات الخاصة، حيث قال: "لقد غضب الجنرال زكاي أكسكالي غضبًا شديدًا عندما رآني في موقع الحراسة، إذ كُسرت أنفي وضلوعي إثر ذلك، وقد فعلوا ذلك معي خصيصًا، فهم يكرهون أن نكون في مقر القيادة لأننا نعرف مواطن الخلل عندهم[2].

(1) "Horrific Torture Details Emerge in Turkey's Capital", A Lawyer Reveals To SCF, May 10, 2017, http://stockholmcf.org/horrific-torture-details-emerge-in-turkeys-capital-a-lawyer-reveals-to-scf/

(2) "Sorguda kaburgamı kıran asker bir ay sonra FETÖ'den tutuklandı", ODATV, March 2, 2017, http:// odatv.com/genelkurmayin-listeyi-yeniden-kontrol-etmesini-istiyorum-0203171200.html

وفي دفاعه قال الملازم أول مشاة جوخان ميركان: "لقد استدعوني، وأخبروني أن أذهب لمقابلة الجنرال زكاي أكسكالي، فلما ذهبت قيدوني بالأصفاد على الفور، ولن أصف ما مررت به من التعذيب لأن عائلتي هنا، وكان فولكان فورال بال يعرفني وهو من هاجمني بأبشع صور الانتقام والكراهية، حتى كسرت ضلوعي، إننا لم نصل إلى هذا الحد من الوحشية في المعاملة مع أعضاء حزب العمال الكردستاني (PKK)[المحظور]، وقد اعتقل فولكان فورال نفسه بعد شهر أيضًا، لقد بدا الأمر كما لو أنه يحاول أن يثبت شيئًا، وفي اعتقادي أنه كان معهم لفترة من الزمن".

وقد تذكر الضابط جوخان أنه عندما قال: إن الأصفاد كانت ضيقة جدًا، وطلب توسيعها قليلاً في محكمة غولباشي، قام ضابط شرطة بطعنه بسكين من الخلف، وظهر القلق على رؤساء الشرطة بسبب تسرب تلك الكمية الكبيرة من الدم المتدفق، ثم جاء طبيب ليقوم بخياطة جرحه.

كما ذكر ضابط الصف جوربوز ترك في شهادته أمام المحكمة: "أنه كان في بيته ليلة الانقلاب، ولكن تم استدعاؤه لأداء مهام عمله المعتادة في السابع عشر من يوليو، ولم يسمح لهم بمغادرة أماكن عملهم حتى إنهم اضطروا إلى النوم على الكراسي حتى السابع والعشرين من يوليو، وذكر الضابط: "أنه تم استدعاؤه إلى المقر الرئيسي للإدلاء بشهادته في الثامن والعشرين من يوليو، ثم قاموا بالقبض عليّ وقالوا: "أنت مقبوض عليك بناء على أمر من المدعي العام".

بعد ذلك قيدوني بالأصفاد، ووضعوا غطاء على عيني، ثم وضعوني في حجرة، وقالوا: "لدينا أسماء بحوزتنا، فلا تحاول المراوغة، وإذا لم تقم بالتأكيد على تلك الأسماء، سوف نرميك إلى قسم العمليات الخاصة بالشرطة فقد فقدوا خمسين رجلاً من زملائهم، [جراء أحداث محاولة الانقلاب]، ونحن على ثقة أنهم سوف يمزقون جسدك إلى قطع من الأشلاء".

ويواصل جوربوز وصف ما لاقاه من تعذيب فيقول: "خضعت للتعذيب بالإغراق إلى حد الاختناق عدة مرات، لقد كان أمرًا شاقًا لا يطاق لدرجة أنني قد بللت ملابسي، وكانوا يقولون: "سنظل هنا حتى الصباح، فليس هناك مفر ولا سبيل

للخروج"، قبلت الاعتراف على الأسماء التي فرضوها عليّ من أجل إنقاذ نفسي منهم، ثم هددوني بقولهم: "لو كنت تحب أطفالك ستدلي بنفس الشهادة أمام الشرطة، ولشدة خوفي من أن يرسلوني إلى قيادة القوات الخاصة مرة أخرى شهدت بنفس الشهادة أمام الشرطة، وأردف قائلا: " وأنا أتبرأ من تلك الشهادة الآن".

وفي جلسة الاستماع الرابعة للقضية المتصلة بالقوات الخاصة المنعقدة في محكمة الجنايات العليا الرابعة عشر بأنقرة في الرابع والعشرين من أبريل عام 2017، استمر الجنود المتهمون في الكشف عن جرائم التعذيب والتنكيل التي كابدوا فظاعتها، وأوضح المتهمون أن قائد القوات الخاصة زكاي أكسكالي قام بركلهم، وسبهم بنفسه بأقذر الشتائم، وأمر مرؤوسيه أن يعذبوهم.[1]

وذكر المتهم قادر أسلان على الرغم من كونه ليس متورطًا في الانقلاب بأي شكل من الأشكال، فقد تم تصنيفه "كإرهابي"، أو الإشارة له بأنه "حقير"، وهو مقيد اليدين والقدمين، وقال أسلان في شهادته: "لقد انتشر خبر وصول القائد زكاي أكسكالي إلى مقر قيادة القوات الخاصة، وفور دخوله قام بركل أحد الأشخاص، وصاح قائلاً: "كان بإمكاني إقصاء هؤلاء الأوغاد، ولكنك وقفت في طريقي"، ثم سأل: من الذي كان في الخدمة؟ واستمر في ركله ثم قال: "لقد عملت على أن يكون هذا المكان مرصودًا، لماذا لم تقم بعملك حيال ذلك؟"، وبعد تعذيبي بتقييد يديّ وقدميّ، أزيلت عني عصابة العينين في غرفة المدعي العام".

(1) "Domuz bağı, suyla boğma, elektrik, kafanın klozete sokulması", Shaber, April 4,2017, http://www.shaber3.com/domuz-bagi-suyla-bogma-elektrik-kafanin-klozete-sokulmasi-haberi/1284758/

بينما صرح الرقيب أول محمد دورماز أنه لم يكن له أي علاقة بالانقلاب، وأنه خضع للتعذيب بربط اليدين والقدمين بعدما تم اعتقاله، ومن جانبه قال الملازم أول إمداد محمد كوتش: إنه كان في إجازة مع زوجته وطفله في أنطاليا عندما اتصل به صديقه محمد رايدمير من قيادة القوات الخاصة ليخبره أنه قرر الانتحار، فرجع كوتش إلى أنقرة ليجد نفسه واقعًا في الأسر على يد رايدمير وبضع رجال آخرين.

وقد استطاع كوتش أن يهرب ليعود إلى أنطاليا مرة أخرى، ثم رجع بزوجته وطفله إلى أنقرة في الخامس عشر من يوليو، ثم ذهب إلى سفرنبلو، وهناك سمع بمحاولة الانقلاب، وبعدها حضر تجمعات الديمقراطية لمدة يومين، وأوضح كوتش قائلاً: "وحيث إنه تم استدعائي من قبل رؤسائي عدت إلى عملي في صبيحة اليوم الثامن عشر من يوليو، إلا أنهم ألقوا القبض عليّ بعد ممارسة عملي من ساعتين إلى ثلاث ساعات.

وقد لاقيت من ألوان التعذيب الكثير والكثير ومن ذلك تقييد اليدين والقدمين، والإغراق إلى حد الاختناق، والصعق بصدمات كهربية، وطمس الرأس في مياه المرحاض، ولو أنني شاركت مع من قاموا بخطفي في ليلة الخامس عشر من يوليو، لشغلت منصب مشرف شرطة بدلاً من فولكان فورال بال، وعلى الرغم من كل ذلك فهو مازال حرًا وأنا قيد الاعتقال".

بينما صرح المتهم علي تشلك أنه تعرض للتعذيب وقد كسرت أنفه، وذكر المتهم المقدم محمد علي أنه كان في إجازة في باليكيسير أثناء محاولة الانقلاب، وأنه عاد إلى أنقرة بعدما تلقى اتصالاً هاتفيًا من رؤسائه في السابع عشر من يوليو، وقال المقدم: "بمجرد أن خطوت نحو المدخل الرئيسي أجبرت على الرقود على الأرض؛ ليتم تقييدي بالأصفاد، ولم يعطني أحد شربة ماء حتى الصباح، ولكنهم لم يبدأوا بضربنا، إلى أن وصل الجنرال أكسكالي في الصباح فانهالوا علينا بالضرب.

وفي نفس السياق ذكر المقدم مرات أيدين ما حدث له بعد اعتقاله في الخامس عشر من يوليو، فهو القائد الذي كان مسؤولاً عن أنظمة المعلومات

ووسائل الاتصال الإلكترونية، والدفاع السيبراني بالقوات الخاصة، فيقول: "عندما اعتقلت في مقر قيادة القوات الخاصة، خضعت لتحقيق لاإنساني، وقد زادت شدة التحقيق عندما طلبت حضور صلاة الجمعة، فقد قاموا بوضع ورقة مقاسها A4على رأسي وثبتوها بشريط لاصق، وقد أُخذت في الممرات وأنا على هذه الحال، ولم يحدث أن قام طبيب بفحصي طوال فترة اعتقالي إلى فترة دخولي السجن".

بينما التزم المتهم البالغ من العمر سبعة وعشرين عامًا أحمد موفيت برتبة ملازم ثاني بشهادته التي مفادها أنه لم يعرف أحد قط بمحاولة الانقلاب مسبقًا، وأنهم نفذوا أوامر قادتهم في الخدمة، فقال: "لقد أراد مخططو الانقلاب استخدامنا كبيادق الشطرنج، ولو علمت بأن ما يجري هو محاولة انقلاب لأبلغت عنها في أقرب مركز للشرطة، ولكنني اعتقلت في مقر قيادة القوات الخاصة.

وقد سألوني ما معرفتي بسميح ترزي، وأجبتهم بأنني لم أعرفه قط، ثم وضعوا عصابة على عيني، وقيدوا يدي وقدمي، ولا يأتي أحد إلا ركلني وسبني، وكلما حاولت الحديث، يضربني أحدهم برجله على رأسي ثم أُصبت بحالة من الإغماء، بعدها أخذوني عن طريق الخطأ مع مجموعة قادمة من المدخل الرئيسي، وبعد ذلك أخذونا إلى مكان ليس فيه كاميرات، فخطر ببالي أنهم سوف يقتلوني، ولم ينفك الكابتن فولكان عن ضربي فقد ركلني من 40 إلى 45 مرة، وقد لكمت مرات عديدة لدرجة أنني لم أتذكر اسمي عندما كنت أدلي بشهادتي أمام المدعي العام، وأردف قائلاً: "لم أكن لأخون بلادي"[1].

3- اختفاءات بالإكراه

بدأت الحكومة التركية مرة أخرى في اللجوء إلى أسلوب الاختفاءات القسرية، والاختطاف غير الشرعي، الأمر الذي يذكرنا بفترة التسعينيات حالكة السواد، في ظل انتهاك سافر منها وتجاهل لالتزاماتها بموجب قوانين حقوق الإنسان.

وعلى ما يبدو فإن تلك الاختفاءات خططها عناصر على صلة بالحكومة التركية كجزء من حملة التخويف التي تقوم بها الحكومة مستهدفة منتقدي

(1) PKK'daki darbe girişimi davası", Habertürk, February 28, 2017, http://www.haberturk.com/yerel-haberler/haber/11094976-okkdaki-darbe-girisimi-davasi

فرق من القوات الخاصة للأمن القومي تقوم باختطاف المواطنين من الشوارع.

ومعارضي الرئيس التركي، إذ إن معظم الضحايا في موجات الاختطاف الأخيرة تربطهم صلة بحركة كولن، فقد وصلت حالات الاختطاف إلى إحدى عشرة حالة وثقها مركز ستوكهولم للحريات، الذي يقوم بتحديث البيانات من خلال موقعه:

وبحسب ما صرح به مركز ستوكهولم للحريات (SCF)، فإن أحد المختطفين ظل محبوسًا كرهينة، يعذب لمدة اثنين وأربعين يومًا، في موقع غير معروف على أيدي رجال عرَّفوا أنفسهم على أنهم من رجال الشرطة، وقد سلموه للشرطة ليكون على ذمة الاعتقال الرسمي، ثم قاموا بإجباره على التوقيع على جريمة لم يرتكبها، بينما يشير التصوير بواسطة كاميرات المراقبة إلى نمط مماثل لما سبق في قضايا كثيرة، حيث تستخدم مركبة من نوع فوكس فاجن في أخذ أناس أبرياء بسرعة خاطفة.

ولم يحدث أن اهتمت الحكومة التركية لذلك، ولم تقم حتى بإلقاء بيان عن هذه التقارير، وذلك على الرغم من تقديمها في البرلمان على يد نائب من المعارضة، يأتي ذلك في ظل شكوى أُسر الضحايا بأن الشرطة والمدعين العموم لا يلقون بالاً إلى شكاواهم، ويدعون أن السلطات غير مستعدة للتحقيق في تلك القضايا.

المدعون العموم يتجاهلون دعاوى التعذيب

أصدرت السلطات القضائية قرارات تشجع ضباط الأمن المتهمين بارتكاب جرائم التعذيب على التمادي فيما يرتكبون من فظائع، جاء ذلك في ظل الشكاوى المقدمة من المتهمين الذين يعانون من فرط التعذيب وسوء المعاملة في حالة كونهم رهن الاعتقال أو في السجن، وقد قام السيد عبد الله ب، الذي كانت الشرطة قبضت عليه لاتصاله بحركة كولن في طرابزون، بتقديم شكوى إلى مكتب المدعي العام بطرابزون، قال فيها إنه تعرض هو وزوجته التي لم تتجاوز مدة حملها شهرين للضرب، وسوء المعاملة، والتهديد طوال فترة الاحتجاز.

بينما قرر المدعي العام أشرف أكتاش "عدم التحقيق في الشكوى"، فقد أحال الشكوى إلى المادة 9 من المرسوم رقم: 667، الذي أصدرته الحكومة بموجب قانون الطوارئ، وقد ختم المدعي العام أكتاش قراره بقوله: إن ضباط الشرطة ليس عليهم أي مسؤولية جنائية فيما يتعلق بما يصدر منهم أثناء أداء واجبهم المهني، ولا يمكن مقاضاتهم طبقًا لما ورد في المرسوم سالف الذكر، وعلى ذلك يشير القرار إلى أن ضباط الشرطة لا يمكن اتهامهم ولا محاكمتهم على جرائم التعذيب التي وصفها قضاة مستقلون بأنها "فاضحة"[1].

ومن جانبها ذكرت وسائل الإعلام التركية أنه عندما أخبر الضحايا في زونجولداك ضباط الشرطة الذين قاموا بتعذيبهم، أنهم سوف يتخذون الإجراءات القانونية ضدهم، رد عليهم ضباط الشرطة بأنهم يؤدون مهامهم الوظيفية بناء على أوامر من المدعي العام، فيقولون: "قال المدعي العام

(1) Savcı işkence suç duyurusunu KHK'ye dayanarak reddetti", Evrensel, January 16, 2017, https://www. evrensel.net/haber/304217/savci-iskence-suc-duyurusunu-khkye-dayanarak-reddetti

هوسنو هاكان ياجيز، إذا استطاعوا المشي فإن ذلك كافٍ بالنسبة لهم، والفضل يرجع لحالة الطوارئ، فلا يمكنكم فعل أي شيء حيالنا"، بل وزيادة على ذلك لم ينكر الأطراف المشتركون في تلك الواقعة ما جاء في هذا التقرير[1].

ولسوء الحظ فإن الأمر قد تفاقم ليبلغ من السوء ما يزيد على مقولة: "إذا استطاعوا المشي فإن ذلك كافٍ بالنسبة لهم"، فمن الضحايا من ابتلي بإصابات خطيرة، بل إن بعضهم قد مات بالفعل أثناء التعذيب، ومن ذلك المعلم جوخان أشيكولو، وضابط الصف أوندر إيرماك حيث لقي كل منهما حتفه نتيجة التعذيب، والتنكيل، وسوء المعاملة التي تجرعوا مرارتها وهم قيد الاعتقال، فقد انتزعت أرواحهم، وقضوا نحبهم، في دائرة شرطة إسطنبول.

الحرمان من حق الدفاع أو إنكاره

في ظل ما تشهده البلاد من تداعيات إعلان حالة الطوارئ، زادت الحكومة فترات الاحتجاز إلى ثلاثين يومًا، ليس ذلك فقط ولكن أيضًا منعت المتهمين من رؤية محاميهم خلال الأسبوع الأول من الاحتجاز، وحرموا من حقهم في الجلوس إلى محاميهم في جلسة خاصة، بل إن إطالة مدة الاحتجاز ليست لممارسة التعذيب النفسي على الضحايا فقط، ولكن أيضًا لإزالة آثار التعذيب الوحشي من على أجساد الضحايا، كما أشار بعض المتهمين إلى أن المحامين المعينين من قبل نقابة المحامين تواطأوا مع الشرطة وقاموا بتضليل الضحايا.

فقد امتنع بعض المحامين بالفعل عن الدفاع عن الضحايا الذين صنفوهم على أنهم "إرهابيون" مسبقًا، وعلى سبيل المثال فقد صرح ملتم بانكو المحامي المعين من قبل نقابة المحامين بأنقرة ــ بقوله: "بالنظر إلى حقيقة كون هذه القضية قضية خيانة عظمى، فإنني بصراحة أعتقد أنه من الخيانة أن يدافع محامٍ عن موكل مثل هذا، فإنني لا أستطيع أن أخالف ضميري حيال ذلك، وإنني شخصيًا لا أوافق على كوني جزءًا من لجنة الدفاع في هذه المحاكمة، إذ إن العلاقة بين المحامي وموكله أو موكلته دائمًا ما تقوم على

(1) "Muşta ile dayak, copla tecavüz girişimi, eşe tecavüz tehdidi!", Shaber, February 16, 2017, http://www.shaber3.com/musta-ile-dayak-copla-tecavuz-girisimi-ese-tecavuz-tehdi-di-haberi/1280700/

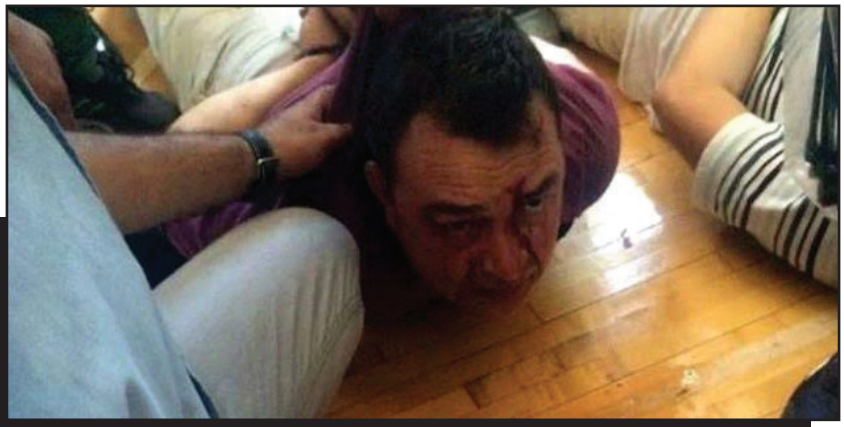

نشرت الحكومة صور التعذيب للمحتجزين في حملة لتخويف وإرهاب المواطنين.

الثقة، فكيف لي أن أثق بموكل قد خان أرضه وبلاده؟"[1].

بينما قال رئيس رابطة القضاة الموالية للحكومة المحامي محمد ساري: "إن كثيرًا من الناس يحاولون الحصول على محامين بشكل خاص؛ يدافعون عن ذويهم المحتجزين على خلفية اتهامات بالمشاركة في الانقلاب، وفي نظري فإن ما نسميه حق الدفاع ينجم عن حقيقة كون المتهمين أناسًا يستطيعون التفكير، ففي الأدب الغربي يطلقون على ذلك مصطلح الكرامة الإنسانية، أما بالنسبة لمخططي الانقلاب فعليهم أن يكتسبوا صفة الإنسانية أولاً، ومن ثم يكون من حقهم أن يحظوا بالكرامة الإنسانية، وفي حالة كوننا لا نعدهم آدميين، إذًا فإننا نعلن عدم قبولنا لتلك الدعاوى ونرفضها"[2].

وبالإضافة إلى المثال السابق لنقابة المحامين المنوط بهم الدفاع عن المتهمين، فإنهم التزموا الصمت مقابل الشكاوى المقدمة من المتهمين عما يلاقونه من التعذيب وسوء المعاملة في المعتقلات، وقد اشتكى المتهمون أيضًا من الأطباء الشرعيين الذين يعتقد تواطؤهم مع الحكومة لطمس ملاحظاتهم

(1) "Avukatlar darbecileri savunmak istemiyor", Sabah, July 24, 2016, http://www.sabah.com.tr/gundem/2016/07/24/avukatlar-darbecileri-savunmak-istemiyor

(2) "Aradığınız insana şu an ulaşılamıyor", Evrensel, August 9, 2016, https://www.evrensel.net/haber/287253/aradiginiz-insana-su-an-ulasilamiyor

عـن آثـار التعذيـب في التقارير التـي يكتبونها، أثنـاء الفحوصات الطبيـة اليومية، بينـما كشـف التفتيـش بصـورة متعاقبـة عـن نتائج التعذيـب الشـديد التـي تعمد الأطبـاء إهمالهـا وغـض الطرف عنهـا في تقاريرهم، وذلك عـلى الرغم من أن تلك الفحوصات الطبية إنما تهدف في المقام الأول إلى منع جرائم التعذيب.

ومـن جانبه قام سلشـوك كوزاغاشـلي رئيـس رابطة القضـاة المعاصرين، التـي راقبـت الانتهـاكات والتجـاوزات مـن خـلال وفـود الرابطة- بإعلان مـا توصل إليـه من نتائج خلال جلسـة الاجتـماع العام لنقابة المحامـين بأنقرة، فقد أوضح كوزاغاشـلي أن المتهمـين قـد تعرضـوا للتعذيـب الشـديد بمـن فيهـم القضـاة، والمدعـون العمـوم، وضبـاط الشرطة، ومواطنـون عاديون، وغيرهـم، ممن ألقي القبـض عليهـم باتهامـات العضويـة في حركـة كولـن، فمنهـم من اغتصـب بمواد صلبـة، ومنهم من كابد عنـاء تمزق الأمعاء جراء التعذيب، ولم يقتصر التعذيب على غرف الاحتجاز، ولكنه تعدى ليصل إلى السجون أيضًا.

وذكـر ذلـك في قولـه: "إن أولئـك الذيـن يـؤدون الصـلاة سـويًا في مسـجد المحكمة يغتصبون زملاءنا في السجن، إذ ينتزعون أظفارهم في أقسام الشرطة، ويغتصبونهـم داخـل السـجن، فقـد رأيت بعيني مـن الضحايا من يخضـع لعملية جراحية في أمعائه الغليظة نتيجة الأشياء التي أدخلوها في مؤخرته...بالإضافة إلى انتحـار ثمانيـة عـشر شـخصًا، مـن بينهـم مدعون عمـوم، ورؤسـاء للشرطة، ومحافظون، انظروا في ذلك أيها السادة، كيف يستطيع شخص أن يوجه السلاح إلى رأسـه ويطلق النار على نفسـه/ نفسها؟ ونقابة المحامين تقف عاجزة عن منع التعذيـب حتـى داخـل مبنـى المحكمـة..."، وبعدهـا أطلع المحامي كوزاغاشـلي الصحافة على تفاصيل التعذيب الوحشي المنظم[1].

وأضـاف كوزاغاشـلي قائـلاً: "ونسـتطيع القـول فعليًـا إن جميـع المعتقلـين يكابـدون مأسـاة التعذيـب، التـي تسـتخدم فيهـا كافـة وسـائل التعذيب، وقـد أعيد تفعيـل اسـتخدام الوسـائل القديمة مرة أخرى، فعلى سـبيل المثـال: الجلد بالعصا على أخمصي القدمين، يفعلون ذلك ثم يقومون بأخذ الأطباء إلى المعتقلات ومراكز

(1) "ÇHD: FETÖ zanlıları arasında tecavüze uğrayıp bağırsak ameliyatı olanlar var!", YouTube, October 16, 2016, https://www.youtube.com/watch?v=o9S3u8mQ4LM

التعذيب، إنها حقًا لجريمة يعاقب عليها القانون، وإذ لم يُجر الأطباء الفحص في غرف الاحتجاز فإننا ليس في مقدورنا أن نتعقب آثار التعذيب، فالأشخاص ليسوا فقط محتجزين، ولكن فرض الحظر على زيارة مراكز الحجز أيضًا.

ويبقى الوضع قائمًا، فلا نستطيع أن نتعقب آثار التعذيب، على الرغم من هذه الطلبات العديدة لدينا، ولا يقوم ذوو الضحايا بإطلاع الصحافة على الأمر؛ لأن حملة صيد الساحرات تقف بالمرصاد، ولا شك أن التعذيب جريمة لا تسقط بالتقادم، ولسوف نستمر في سعينا وراء هذا الأمر"، وقد سلط كوزاغاشلي الضوء أيضًا على الواقع الذي تعانيه كثير من السيدات اللاتي يقبعن تحت وطأة الاعتداء الجنسي.

ظهور أساليب التعذيب القديمة مجددًا

أشارت المحامية جولسرن يوليري عضو جمعية حقوق الإنسان (İHD) إلى أنها قامت بزيارة منطقتي شرناق، ومنطقة نصيبن، في وفد مكون من ثمانية عشر شخصًا في أواخر شهر أغسطس في أعقاب محاولة الانقلاب في الخامس عشر من يوليو، ورأت أن وسائل التعذيب قد عادت مرة أخرى في مراكز الاعتقال، وقالت المحامية: "لقد سمعنا عن ممارسة جرائم التعذيب في مراكز الاعتقال، فقد أعيد استخدام أساليب التعذيب مرة أخرى، وكأن آلات التعذيب القديمة كانت مخبأة لفترة، ثم استخرجت الآن لتقوم بعملها، فمنها التعليق على الطريقة الفلسطينية (تعليق الضحية من يديها بوضع مقلوب مع ربط اليدين من الخلف)، ومنها الصدمات الكهربية"[1].

وقالت يوليري لصحيفة جمهوريت: "دعيني أقتبس نصًّا من كلام معلمة استعانت بجمعية حقوق الإنسان (İHD)، قد قمنا بتحرير شكواها حيث قالت: "إننا ليس لدينا أي علاقة بمنظمة (فتح الله كولن الإرهابية) فيتو FETÖ، إننا فقط عائلة محافظة، وقد سُرح زوجي من وظيفته، ولم يسمح لي برؤيته إلا بعد مرور أربعة أيام من احتجازه، وقد ظهرت على وجهه علامات الضرب، فسألته: ما الذي حدث؟ ولكن شرطيًا تدخل قائلاً: "إذا سألت عن أي شيء سوف نأخذك أنت أيضًا، لا تتحدثي معه، انظري إليه فقط"، وهدد زوجي أيضًا بقوله: "لو أخبرتها أي شيء فسوف تمكث في السجن لمدة ثلاثين عامًا"، لقد كان زوجي مرتعبًا ورد عليه: "لا تأخذني إلى الحبس الاحتياطي، أفضل الحبس لمدة ثلاثين

(1) "Eski işkence aletleri geri döndü", Cumhuriyet, September 13, 2016, http://www.cumhuriyet.com.tr/ haber/turkiye/599848/Eski_iskence_aletleri_geri_dondu.html

عامًا في السجن"، وقد حققت الشرطة معي هناك بشكل غير رسمي، فضلاً عن التهديد الذي وجه إليّ".

وأضافت يوليري: "لقد واجه المتهمون ألوانًا من التعذيب منها: الحبس ثلاثون يومًا رهن الاعتقال، والحرمان من أي مساعدة قانونية، بينما يمثل قرار السرية تعذيبًا في حد ذاته، دعوني أخبركم عن سجن سيليفري والذي قمت بزيارته مؤخرًا، في اليوم الحادي والثلاثين من أغسطس، إذ اندلعت الانتهاكات في أعقاب محاولة الانقلاب.. وقد واجهنا صعوبات في الزيارات، والرعاية الصحية، في حين قالت الشرطة للسجناء: "لا نستطيع أخذكم إلى المستشفى بسبب حالة الطوارئ"، وقد اكتظت السجون بالنزلاء، ونحن نعرف أن السجناء يتبادلون النوم في العديد من السجون بما في ذلك سجن سيليفري.

ففي سجن سيليفري تحولت زنزانات التعذيب إلى زنزانات إقامة، وهي حجرات صغيرة ليس لها تهوية، وفيها تغسل الأواني في حوض غسيل الوجه بدورة المياه، كما أخبرنا النزلاء أنهم لا حيلة لهم إلا تبادل الأدوار في الوقوف إلى جانب النافذة حتى يمكنهم التنفس، وبعضهم تدهورت حالة الصحية؛ نظرًا لفترة الإقامة الممتدة، بينما تقوم سلطات السجن بتغيير أيام الزيارة بشكل عشوائي، فيضطر حينئذ ذوو السجناء القادمون من أماكن نائية إلى الرجوع دون زيارة أقاربهم، هذا بالإضافة إلى ارتفاع العقوبات التأديبية بشكل متزايد، وإجبار الزائرين على خلع ملابسهم للتفتيش قبل الدخول إلى زنزانات السجن، وإذا رفض الزائر ذلك التفتيش يعتدون عليه بالعنف".

وصرحت سيفيم هالمان عضو بعثة السجون التابعة لجمعية حقوق الإنسان İHD، وخالة على جوميز الذي حكم عليه بعقوبة السجن مدى الحياة بقولها: "تعتقد السلطات أن السجناء السياسيين يستحقون انتهاك الحقوق بكافة الأنواع، بداية من الحبس الانفرادي للسجناء، ومرورًا بإجبارهم على التحلل من إنسانيتهم، وانتهاءً بحرمانهم من الزيارات لمدة أعوام، أما الآن فلا يسمح بالزيارة إلا مرة واحدة كل شهرين، وبالمقارنة بما مضى فقد كانت الزيارات مرة في كل شهر، فضلاً عن ترحيل المسجونين إلى سجون بعيدة عن محل إقامة أقاربهم.

وقال على جوميز: "كنا نسمع تأوهات السجناء من داخل الزنزانات يتمتمون: "إن ما نحن بصدده هو محاولة انقلاب...إن الأشخاص المسجونين على خلفية اتهامات بالتورط في عمليات "منظمة فتح الله كولن الإرهابية" FETÖ، يخضعون لأشد أنواع التعذيب"، فنعطيهم الماء، والسجائر، ونرمي لهم مكعبات من الثلج، وقد أجري معنا تحقيق بشأن معارضتنا للتعذيب".

بينما قامت نزيلات في السجن بإرسال خطابات يرجون فيها سماع أصوات استغاثتهن، حيث تم ترحيلهن كإجراء تأديبي لهن، من سجن سنكان إلى سجن سليفيري التاسع، وأثناء عملية الترحيل أجبرتهن الشرطة على الخضوع إلى تفتيش ذاتي يُجردن فيه من الملابس، ولا يقابلن إلا بالضرب إذا اعترضن على ذلك، وقالت ريزيمي فاتنسفر، ودينيز تيبيلي: "وضعت كاميرات المراقبة في مواجهة دورات المياه الخاصة بنا، وعندما نسدل الستائر على النوافذ يأتي الحراس من الرجال فيقومون بإزالتها، ولا يجاب عن أي التماس نقدمه"، كما يأملن أن نقدم لهن يد العون ضد الاعتداءات الجنسية.

بعض قضايا التعذيب الموثقة في العشرة شهور الأخيرة

1- قضية رجب شلبي

أثناء جلسة الاستماع المنعقدة بمحكمة الجنايات العليا بمدينة كريكال في السادس عشر من فبراير عام 2017، وصف المعلم رجب شلبي الذي قبض عليه بتهمة العضوية في حركة كولن، ما كابده من قساوة التعذيب، وقد سمحت هيئة المحكمة بتسجيل نسخة مختصرة فقط من شهادته.

وخلال دفاعه لم يكن هناك تسجيل للصوت والصورة، وحسبما ذكر مراقبون في قاعة المحكمة قال في شهادته: "لقد جردوني من ملابسي إلى أن أصبحت عاريًا، ثم تركوني لأنتظر في مياه مثلجة، واغتصبوني بعصا غليظة في مؤخرتي، ولم يتوقفوا عن ضربي، وما وقعت على شهادتي إلا بالإكراه"، كما وصف ثمانية وأربعون متهمًا بنفس القضية ما تعرضوا له من التعذيب، عندما أدلوا بشهادتهم في محكمة الجنايات العليا بمدينة كريكال.

2- قضية أردن أييلدز

طلب البرفسور وطبيب الأسنان إردن أييلدز من هيئة المحكمة إرسال ضباط الشرطة خارج قاعة المحكمة قبل أن يبدأ بالدفاع عن نفسه، ولم ينطق أييلدز بشهادته إلا تحت وطأة الحزن، تغلب عينيه دموع الأسى فقال: "لقد عُذبت وأنا رهن الاعتقال لمدة ثلاثة عشر يومًا، وكنت بمفردي لمدة أسبوع من تلك الفترة، كما عاملوني أسوء معاملة لدرجة أنني لم أعد أعرف كيف أتعامل مع الناس بشكل طبيعي، إنني عملت طبيب أسنان في مدينة كريكال والمناطق المجاورة منذ عام 2008، كما خدمت كأستاذ مشارك في الفترة

ما بين 2008 و 2013، ولم أتوان عن تقديم خدماتي ولم أتوقف عن معالجة الآلاف من المرضى.

ويعرفني أغلب سكان مدينة كريكال، وقد ذقت من الألم ما لا أقدر على نسيانه، وحينما لم أعترف، قالوا: "لم تفلح معك الخطة أ، ولكن الخطة ب سوف تناسبك تمامًا"، وفي غرفة التحقيق قام أحدهم بالتحرك بطريقة مفاجئة من خلفي، وانتزع قميصي ليجعله على رأسي، ثم سحبوني إلى دورة المياه، ويمكنك التحقق من سجلات كاميرات المراقبة إذا شئت في ظهيرة يوم الأربعاء الموافق 24 من أغسطس عام 2016، وسوف ترى أنهم سحبوني وأنا نصف عارٍ إلى غرفة أخرى، فهي غرفة دورة المياه.[1]"ثم صبوا عليّ الماء في دورة المياه، بواسطة خرطوم الحديقة، وذلك بعد أن قيدوني مجردًا عن ملابسي، ورأسي مغطاة بقميصي الداخلي، ولا أريد أن أصف مدى بشاعة الشتائم التي نعتوني بها، وهم يصبون عليّ الماء في حالة من الضحك، فظننت أنهم سوف يتوقفون بعد هذه الجلسة من الماء البارد، ولكنهم طلبوا من شخص أن يحضر سائل الصابون وعصا غليظة، ثم قاموا بإدخال تلك العصا في مؤخرتي.

وفي تلك اللحظة رضخت لما يطلبونه مني فقلت لهم: "حسنًا أوافق على ما تريدون"، ثم توقفوا عن تعذيبي...لقد كان بإمكاني تحمل التعذيب، ولكنهم هددوني بزوجتي وطفلي، وقالوا: "سوف نقبض على زوجتك أيضًا"، وقد كانت زوجتي حاملاً في هذا الوقت، فمن الذي يكون مسؤولاً إذا فقدت جنينها؟ فلم أتحمل هذه المخاطرة.

وحتى قبل أن يأخذونني إلى المحكمة قال لي ضباط الشرطة: "سوف نقبض عليك"، وبعد ما لاقيت من محنة التعذيب، ومرارة التنكيل، فعلت كل شيء أراده مني ضباط الشرطة، حتى إنني قمت برسم مخطط لهم، فلو سألوني "أأنت من فجر البرلمان؟" لأجبتهم بقولي: نعم أنا من قام بتفجيره، وبالطبع في ظل ما مررت به من ظروف وملابسات كنت سأعترف".

(1) Kırıkkale High Criminal Court's 35-page hearing minutes for the 3rd session dated, February 16, 2017.

3- قضية هارون أوزدمير

قص هارون أوزدمير الذي أدلى بشهادته في نفس الجلسة ما حدث له كما يلي: "اعتقلت في الثاني من أغسطس عام 2016، حيث عصبوا عينَّي وقالوا: "هل ما تقول هو كل ما تعرفه؟ أخبرنا"، فأجبتهم: "ما الذي يتوجب عليّ أن أخبركم به، إنني لا أعرف أي شيء، وبمجرد أن سمعوا ذلك تلقيت صفعة على وجهي، مع أني كنت معصوب العينين في ذلك الوقت، ثم صاحوا فيّ بقولهم: "تكلم"، ثم طمسوا رأسي في دورة المياه، إنني أشعر بالخزي عند التحدث بهذا.

فقد ذقت على أيديهم معاملة أقل ما توصف به أنها غير آدمية، ثم أجبروني على التجرد من ملابسي، وذلك أثناء سيل من السباب والشتائم، وكلما قاومت رموني بأفظعها، ثم قذفوني بالماء البارد، مع أني كنت عاريًا تمامًا إذ ليس على جسدي إلا عصابة العينين، فقد قذفوني بسيل من الماء المضغوط على منطقة فخذي

لقد اغتصبوني بعصًا في مؤخرتي، ثم قام أحدهم بعصر خصيتيّ، بعدها فقدت الوعي وظننت أنني أشرفت على الموت، ولكنهم أجبروني على أن أخبرهم بعض الأسماء، وهم يقولون: "أخبرنا وسوف ننقذك من التعذيب"، وخطر لي أن الله لن يسامحني إذا افتريت على شخص آخر، ولما أحجمت عن الكلام لكموني في معدتي، ثم بدا لهم أنني سوف يصيبني الإغماء فتنحوا عني، ولما جاء طبيب إلى سجن الحبس الاحتياطي لكتابة تقريره المنوط به، قصصت عليه ما حدث لي من تجريد الملابس، والماء البارد الذي قذفوني به، واللكمات التي أوجعوني بها في معدتي".

4- قضية حسن كوبلاي

أخبر هارون كوبلاي -الذي يعمل مدير مدرسة- تفاصيل ممارسات التعذيب التي لاقاها حال فترة الاحتجاز، حيث قال في شهادته الموثقة في محاضر المحكمة: "إنني لا أقبل أي تهمة من الاتهامات الموجهة إليّ، كما أدين محاولة الانقلاب الشنيعة، وأنا لست عضوًا في أي منظمة إرهابية، فقد اعتقلت في نازيللي أيطن، في الحادي والثلاثين من أكتوبر عام 2016، فسألت ضباط الشرطة: "لماذا تعتقلونني؟" فسألوني: "ما مجال عملك؟" ثم قالوا لي: "أنزل

بنطالك إلى الأسفل"، فأطعتهم، فقالوا: "سوف نقدم لك معاملة خاصة جدًا"، ثم عصبوا عيناي وقيدوني بالأصفاد.

وبعد ذلك أخرجوني من تلك الغرفة ليذهبوا بي إلى غرفة مقابلة لدورة المياه، كان ذلك في غضون الساعة: 30: 17، وهم قد جردوني من بنطالي مسبقًا، فلما وصلت إلى تلك الغرفة أزالوا عني كل ملابسي، بما في ذلك ملابسي الداخلية، فرجوتهم ألا يفعلوا فقلت لهم: "من فضلكم لا تفعلوا ذلك" وأنا أصرخ مقيد اليدين معصوب العينين لا حول لي ولا قوة، ولكن صوتي لم يخرج، إذ أغلقوا فمي بقطعة من القماش، وبعدها أخذوني إلى دورة المياه وأنا عارٍ تمامًا، ثم صبوا الماء البارد على كل قطعة من جسدي، ولكنهم تعمدوا تركيز الماء المندفع بشدة ليصيب خصيتّي وفخذيّ، ومازلت أعاني من الألم الناجم عن ذلك، وأريد أن أعالج خصيتيّ إذ ما زال الألم يضرب جسدي.

لقد عبثوا بكل جزء في جسدي، لقد فعلوا شيئًا في مؤخرتي ولكنني لا أدري ما هو، ثم مكثت هناك لمدة ساعة، بعدها قالوا لي: "سوف نحضر امرأتك ونفعل بها مثلما فعلنا بك"، فكان ذلك ما أسقطني أرضًا، [ثم انهمرت عينا المتهم بالبكاء]؛ لأن زوجتي وأطفالي الثلاثة هم كل ما أملك في هذا العالم، ثم أخذوني إلى غرفة، وشرحوا لي ما الذي يجب عليّ فعله، فقد كنت أرتعش عندما ذهبت إلى المستشفى، وقد حاولت أن أخبر الطيب عما جرى لي ولكن ضباط الشرطة الذين كانوا معي منعوني من ذلك.

وعندما ذهبت لأرى الطبيب للمرة الثانية أخبرته بما أعانيه من مرارة التعذيب، فقال لي: "ليس هناك أية آثار على وجهك"، ثم قاموا بحقني، وفي يوم الجمعة أخذوني إلى قسم الشرطة، الذي تعرضت فيه للضغط مرة أخرى، ولكنه كان ضغطًا نفسيًا تلك المرة، ولا يقارن ما مررت به أول يوم بما لاقيته من فظائع أخرى، فقد بدت خفيفة جدًا بالنسبة لأول يوم".

ثم أدليت بشهادتي في قسم الشرطة يوم الأحد في السادس من نوفمبر عام 2016، ولقد أثرت هذه التهديدات على حالتي النفسية، وذهب بي الخوف كل مذهب حتى خفت على حياتي، ولا يمكن لكلمات مثل: "التعذيب، والتهديدات،

والأسى وأي كلمات مشابهة إلا أن تبقى قاصرة عن وصف معاناتي، فأنا الآن أشعر بالخزي من كوني إنسانًا، [واستمر المتهم في البكاء أثناء نطقه بالشهادة]، وإنني أتبرأ من شهادتي أمام الشرطة".

بينما قال مراقبون ممن حضروا جلسة الاستماع أنهم سمعوا كوبلاي يقول: إن ضباط الشرطة وضعوا عصًا في مؤخرته، وهددوه بقولهم: "إننا سوف نعتقل زوجتك ونفعل بها مثلما فعلنا بك، ونزج بأطفالك إلى مراكز حماية الأطفال التابعة للحكومة".

5- قضية زد جي (Z. G)

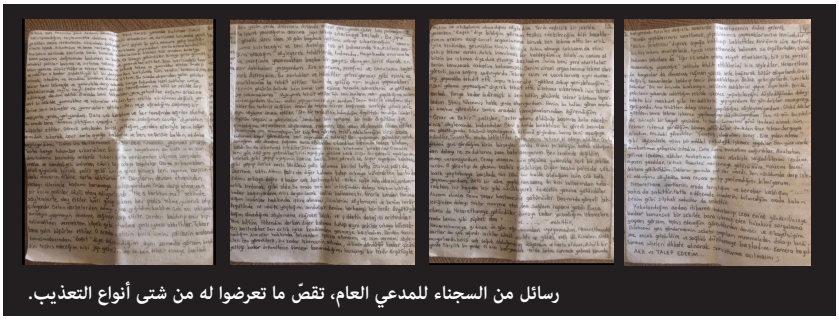

رسائل من السجناء للمدعي العام، تقصّ ما تعرضوا له من شتى أنواع التعذيب.

وصف زد جي (Z.G.) بالتفصيل التعذيب الذي قاساه أثناء فترة احتجازه في قسم شرطة أنطاليا، حيث تقدم بشكوى رسمية إلى مكتب المدعي العام، وقد حصل مركز ستوكهولم للحريات (SCF) على صورة من نسخة الشكوى التي كتبها بيده، حيث قال فيها: "إنه في يوم الخميس الموافق الخامس من يناير عام 2017، تناولت وجبة غذائي مع صديقي طالب الدكتوراه، ومستشاري في مطعم بالقرب من متجر ياقوت بجامعة أكدنيز، وبعدما غادرنا المطعم، أوقفنا اثنان من ضباط الشرطة يرتديان الزي المدني، ثم طلبا منا أن نظهر بطاقتي الهوية، دون إبداء أي تفسير لما يحدث، ثم أجبراني وصديقي لنركب سيارة واقفة، وفي السيارة أخذا هاتفينا رغمًا عنا.

ثم أُخذنا إلى ملحق ذي طابقين في الجانب الشرقي من دائرة شرطة أنطاليا الخاصة بمكافحة التهريب والجريمة المنظمة، وبمجرد أن دخلنا المبنى

تسارع ضباط الشرطة هناك إلى ركلي على رأسي ومن خلفي، وانهالوا على ضربًا إلى أن سقطت على الأرض في دورة المياه، ولم يتوقفوا عن ضربي أيضًا، وقد اشتدت وطأة هجومهم واعتدائهم على جسدي، لدرجة أنني أردت أن ألقي بنفسي خارج المبنى، وقد هممت أن أفعل ذلك بالفعل.

وعلى الرغم من ذلك لم يتوقف ضباط الشرطة خارج المبنى عن مهاجمتي، وتوجيه اللكمات، والركلات إليّ، ليدفعوا بي إلى الداخل مجددًا، وفي الداخل تكاثرت أعداد الضباط من حولي وهم لا يقومون بشيء سوى ضربي، ثم تمكنوا من إسقاطي على الأرض، وقاموا بضربي على رأسي بعنف وبشدة، وقد كنت مستلقيًا على الأرض من أثر الصدمة، فقد تمكن الألم من جميع أجزاء جسدي، فضلاً عن شعور الرعب الذي تملكني.

وفي تلك الأثناء تناولتني ألسنتهم بأشنع الشتائم وأقبح الأوصاف مثل: "ابن العاهرة، و..."، وقام أحد الضباط بخنق رقبتي إلى أن انحنيت بجسدي إلى موضع قدميّ، وفي تلك اللحظة فقدت القدرة على التنفس، فقد كنت على وشك الموت، ثم قالوا: "لا يزال يتصرف بجنون"، ثم دفعوني إلى الطابق العلوي، وحينئذ بدأت أختبر أصعب لحظات حياتي، حيث قاموا بوضعي في غرفة بالطابق العلوي، وفي داخل الغرفة طاولة وعدة كراسي، ثم دخل الغرفة كثير من الضباط الذين يرتدون زيًا مدنيًا، وطلبوا مني أن أنحني أسفل الجدار الذي يقع في مقابل الباب.

وعندما استمروا في ضربي حاولت جاهدًا أن أحمي رأسي بيديّ، بينما أخذ ضباط الشرطة الذي لم يضربونني بالسخرية مني، ولا يدخل أحد الغرفة إلا ضربني أو لكمني، وكنت قد بلغ بي النّصَب مبلغه نتيجة للضرب المبرح لدرجة أنني هويت إلى الأرض من التعب، ثم حملوني من على الأرض، وأمروني أن أقعد "كما يقعد الكلب"، وفي هذه الأثناء قام شخص بإحضار عصا، وبدأ يهددني بها، وقد عرفت اسمه أثناء المحادثة بينهم إذ يدعى "رافيت"، وأستطيع التعرف عليه إن قابلته شخصيًا.

وحينما كانت ركبتاي مثنيتين ووجهي إلى الأرض، بدأ يحرك العصا إلى

الأمام وإلى الخلف بين إصبعيه الإبهام والسبابة، ثم قال بنبرة التهديد: "سوف أدخل هذه العصا في مؤخرتك طوال الثلاثين يومًا القادمة، ولسوف أقذف بك إلى المخنثين في مجاورة بيل رقم 100، بأنطاليا".

"لقد كان هدفي الوحيد أن أكون قائدًا لحياة شريفة بشرف وكرامة، ولكنني مررت بأصعب لحظات قد تمر على إنسان في حياته، ففي الحقيقة كنت على وشك خسارة شرفي وكرامتي، وزيادة على ذلك أنهم هددوني بزوجتي وأبنائي، حيث هددني أحدهم بقوله: "سوف أحضر زوجتك، وأفعل بها ما أفعله بك نصب عينيك، ثم أغتصبك أنت وزوجتك، ولسوف أدخل هذه العصا في مؤخرتك".

"ثم وجدت من الصعب عليّ قبول هذه الفظائع الصادمة عقلاً، والتي بدأت في تجربتها بشكل غير متوقع على الإطلاق، فسألتهم: "لماذا تفعلون ذلك؟"، أجابوني بقولهم: "إنك إرهابي" فنفيت ذلك عن نفسي، ولكنهم استمروا في إلصاق تلك التهمة بي، فقالوا: "إنك إرهابي فأخبرنا كيف تعمل المنظمة؟ وما هي مهامكم؟ ومن هم الأعضاء الآخرون؟

ثم جاء شخص لا أعرفه (ولكن أستطيع تمييزه بسهولة) فأمر الضباط أن يجردوني من ملابسي، وقلت لهم راجيًا: "لا تفعلوا ذلك، لدي أطفال، أرجوكم إنها خطيئة"، ولكنهم جردوني من ملابسي بالقوة، ولم يتركوا لي إلا سروالي الداخلي، وقد حاولوا خلعه أيضًا ولكنني قاومت بشدة إلى أن استسلموا، ثم ثبتوني في وضعية المستلقي على ظهره، فقام أحدهم بالضغط على وجهي بقدمه، بينما ضغط آخر على قدمي، ليجعلني مستلقيًا على الوضع مائلاً، ثم ضغط ضابط ثالث على قدمي الأخرى بنفس الطريقة، وقام ضابط رابع بتثبيت إحدى ذراعيّ، وقام ضابط خامس بالركوب عليّ، وأمسك سادس بذراعي الأخرى وجذبها بشدة للخلف عن طريق لويها، والتوى ذراعي بشدة لدرجة أنني ظننت أنه قد كسر، ولم أستطع فعليًا الالتفات يمينًا أو يسارًا، وكنت أصرخ من شدة الألم.

واعتقدت أني لم أعد أطيق المزيد من هذا الألم، وقد أصروا على أن أعطيهم أسماء أناس لا أعرفهم افتراءً عليهم، ثم قاموا بزيادة وتيرة التعذيب عندما قلت لهم ليس لي أي علاقة بأي منظمة إرهابية، وفكرت أنني بلغت من

التعب منتهاه، ولكنهم قاموا بالضغط على ذراعي إلى الخلف، حتى أوشكت أن أصاب بالإغماء، وهم ينطقون أسماء أناس لا أعرفهم ويحثونني على أن أفتري عليهم، وبالرغم من شدة التعذيب ومرارته، فقد أخبرت ضباط الشرطة مرات عديدة أني لا أعرف هؤلاء الناس الذين ذكروهم، وأنني لست عضوًا في أي منظمة إرهابية.

وحينما كنت مستلقيًا على الأرض، وكنت أتنفس بصعوبة، قام الشخص الذي يدعى "رافيت" وأستطيع التعرف عليه، بتحريك رجليّ ثم ركل أعضائي الجنسية عدة مرات، وحينئذ شعرت بالرعب، وبدأت في الدعاء: "يا رب اقبض روحي وأنقذني من هذا التعذيب"، ثم أجلسوني على الأرض، وقد كنت منهكًا في غاية التعب، فلا أقدر حتى على التحدث، بينما كان الضابط الذي أستطيع تمييزه يصرخ فيّ بشدة.

ثم عاود تهديدي مرة أخرى بأنه سوف يفعل كل هذه الفظائع مع زوجتي وأطفالي، وأمسك بالعصا مجددًا وهددني قائلاً: سوف أدخلها في مؤخرتك، وأوسعها ثم أقوم بتمزيقها، وحاول أن ينزع سروالي الداخلي مرة أخرى، ونزعه إلى النصف، ولكني استجمعت كل قواي لألبس سروالي مرة أخرى.

وكنت جالسًا على الأرض في حالة وهن شديد، وعندما لاحظ ضباط الشرطة الذين التقطت أسمائهم أثناء الحوار وهم عمر وبكير حالة الإرهاق التي وصلت إليها قالوا: "كفى، إنكم سوف تقتلون رجلاً، وتجلبون لنا المتاعب"، وتركوني على تلك الحالة، بينما رآني ضابطان وأنا أستجمع قواي وأرتدي ملابسي، أخذاني إلى الأسفل، وجعلوني أنتظر بالقرب من دورة المياه، ثم أخذوني إلى غرفة أخرى، وهناك وجدت ضابطًا لم أره من قبل، وسألني عن شيء ولكنني لا أتذكر ما هو نظرًا لأنني كنت مستنفذًا نفسيًا وجسديًا، فلما لم أستطع الإجابة لأني كنت أشعر بتشويش شديد، لكمني بقوة في صدري ليجبرني على الإجابة، ويمكنني التعرف على ذلك الشرطي أيضًا.

بينما بدأ الضابط الآخر في إجباري على الركوع ثم الوقوف، وكنت غير قادر على تنفيذ ما يطلبه، فقد كنت أشعر بشعور سيء جدًا، وقد جاهدت نفسي

على أن أقوم بذلك، إلى أن اجتذبني شخصان من ذراعي، ثم جراني شخصان كأنهم يجران جثة حيوان ووضعاني بالقرب من دورة المياه، وفي المساء أخذوني إلى مستشفى سيما يازار، ليكتب لي الطبيب شهادة خلو من الأمراض دون أن يفحصني، إذ إن ضابط الشرطة كان يقف إلى جوارنا، وفي تلك الليلة أرسلوني إلى السجن الاحتياطي، وقد شهد كل المتهمين على ما لاقيت من تعذيب.

وفي السجن الاحتياطي، لم أستطع النوم لمدة ثلاثة أيام بسبب ما أقاسي من ألم، فقد كانت ظروف السجن الاحتياطي قاسية جدًا، وهي مضاءة طوال الوقت بمصابيح شديدة الإضاءة، وكانوا يقومون بتشغيل جهاز تكييف الهواء باستمرار، حتى أصابني المرض بسبب البرد القارس، وكنا أحد عشر شخصًا في غرفة لا تتسع إلا لخمسة فقط، إذ توجب علينا أن ننام على الأرضية الإسمنتية، وعندما يأتي ضباط الشرطة إلى السجن الاحتياطي في أوقات مختلفة، كانوا يجبروننا على الوقوف والجلوس، ويقولون: "يبدو أنكم نسيتم ما كنا نفعل بكم، إن ما فعلناه في الماضي يظل تذكيرًا بما نستطيع أن نفعله في المستقبل، انهضوا أيها الأوغاد"، وأثناء إقامتنا، لم يسمح لنا بالاستحمام على الإطلاق.

ومن بين المتهمين في السجن الاحتياطي كان هناك متهمون من منظمات إجرامية، حيث أخبرونا أن ضباط الشرطة يضغطون علينا لنقوم بتعذيبكم، ويهددوننا بالتعذيب إذا لم نقم بمضايقتكم وتعذيبكم، وبالرغم من وجود سيدات في السجن الاحتياطي، لم يتوقف ضباط الشرطة عن السباب بصوت مرتفع، فقد كانوا يجبروننا على الوقوف والمشي تجاه القضبان، ولم يكن من السجناء إلا أن قالوا لنا: "افعلوا ما يطلب منكم، ولا تضعونا في موقف حرج".

ولم يكن في استطاعتي إلا أن أفعل كل شيء كما فعل مانكورت (وهو مسجون تحول إلى عبد ذليل بسبب ما يلقاه من التعذيب الوحشي من سيده)، وبالرغم من زيارة الطبيب بصفة يومية ليقوم بالفحص إلا أنني لم أستطع أن أتحدث عما أعانيه من التعذيب بسبب التهديدات، وخفت أن يعذبوني مجددًا بعد مغادرة الطبيب، إذ تجرعت مرارة هذه المأساة وأنا قيد الاعتقال لمدة اثني عشر يومًا.

وفي يوم السبت الموافق الرابع عشر من يناير 2017 أعادوني إلى المبنى الذي عذبوني فيه لأدلي بأقوالي، وقد استجوبت مرة أخرى قبل شهادتي، حيث خاطبني ضباط الشرطة بقولهم: "انطق بالحقيقة أيها الحقير، ولا تخبرنا بالأكاذيب"، وقد كان هذا الاستجواب بمثابة التعذيب النفسي، ثم أصررت على أن أرى المحامي الموكل عني، ثم طلبوا المحامي، وعندما جاء المحامي أخذوا أقوالي، وعندئذ كتبوا كل ما أقول حرفيًا؛ نظرًا لوجود المحامي.

وفي يوم الاثنين الموافق السادس عشر من يناير، أخذت إلى المحكمة، وقبل ذهابي أخذوني إلى طبيب، وفي حضور عدد من ضباط الشرطة أخبرت الطبيب بآثار التعذيب التي كانت على جسدي، ولكنني لا أدري هل وثق ذلك في سجل الصحة الخاص بي أم لا، كما شهد على حالات التعذيب في السجن الاحتياطي أناس قابلتهم هناك، وشهد عليها أيضًا متهمون لا أعرف أسماءهم داخل السجن الاحتياطي.

وقد تقدمت بشكوى رسمية أطالب فيها باتخاذ الإجراءات القانونية ضد ضباط الشرطة الذين أستطيع التعرف عليهم، وهم من قاموا بتعذيبي بشكل وحشي، وقاموا باستجوابي بطريقة مجحفة غير شرعية، في فترة احتجازي ثم فترة إقامتي بالسجن، وقد تأخرت في تقديم هذه الشكوى الرسمية، بسبب أنني لم أتعافَ مما فعلوه بي إلا الآن، كما أطلب من سيادتكم إجراء تحقيق رسمي، آخذين في الاعتبار ما قامت كاميرات المراقبة بتصويره.

6- قضية جوكخان أشيكولو

في الثالث والعشرين من يوليو 2016 اعتقلت الشرطة جوكخان أشيكولو البالغ من العمر اثنين وأربعين عامًا، والذي كان يعمل مدرسًا للتاريخ في مدرسة أتاتورك الثانوية الفنية الصناعية في منطقة عمرانية بمدينة إسطنبول، وقامت الشرطة بتهديد زوجته أمام أفراد أسرتها، وذلك وزوجها قيد الاعتقال، فقد أصيب بالإغماء أولاً في الثامن والعشرين من يوليو، ثم أقلته سيارة الإسعاف إلى مستشفى هِسكي للتعليم والبحث العلمي.

فعلى الرغم من إصابته بمرض مزمن، أُصدر في حقه شهادة صحية تفيد

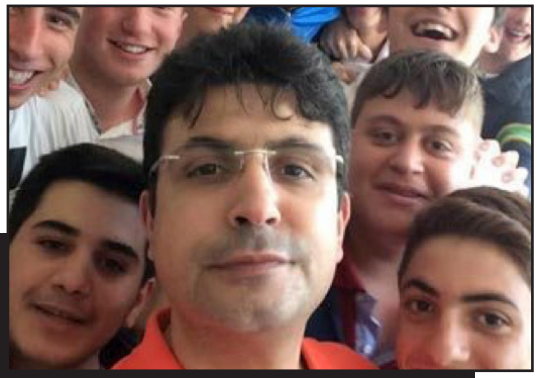

جوكخان أشيكولو

بأنه خالٍ من الأمراض، ومن ثم يمكنه الإقامة في السجن الاحتياطي، وبعدما أتم فترة علاجه إثر الإغماء، أعيد أشيكولو مرة أخرى إلى السجن الاحتياطي التابع لدائرة شرطة إسطنبول لإجراء التحقيق معه، ولم يستطع أقرباؤه أن يعطوه الدواء إلا بعد مرور ثلاثة أيام من احتجازه علمًا بأنه مصاب بمرض السكري، وفي ظل معاناة التعذيب ووطأة الضغط الذي يمارس على المحتجزين، ساءت حالته في الثالث عشر، ليسقط جراء ذلك مغمىً عليه في دائرة الشرطة للمرة الثانية في الخامس من أغسطس، ثم أقلته سيارة الإسعاف مرة أخرى إلى المستشفى، ولكنه قضى نحبه متأثرًا بمرضه، فرغم ما بذله الأطباء من جهود إلا أنهم لم يستطيعوا إنقاذ حياته.[1].

ومن جانبها أنكرت السلطات التركية حقه في أن يدفن وفقًا للشعائر الدينية، ولكنهم سمحوا لأفراد عائلته أن يدفنوه دون أداء هذه الشعائر الدينية، ولم يسمح لهم بإقامة أية مراسم شرعية للدفن بمنطقة تسمى "مدافن الخائنين"، لذلك قررت عائلته أن تدفن جثمان أشيكولو في مسقط رأسه، الكائن بحي بويوكوز، بمنطقة أهيرلي التابعة لمقاطعة قونية.

وقد امتنع إمام المسجد من أداء صلاة الجنازة عليه، ليقوم أحد الجيران بالصلاة عليه بدلاً من الإمام، وقد أجرى مكتب المدعي العام تحقيقًا في وفاة أشيكولو حالة كونه تحت حماية الدولة، ومع ذلك لم تعلن نتيجة هذا التحقيق، طبقًا لقرار سرية التحقيقات.

(1) "Gözaltında ölen öğretmenin babası gözyaşları içinde anlattı", May 2, 2016, http://www.cumhuriyet. com.tr/haber/turkiye/580062/Gozaltinda_olen_ogretmenin_babasi_gozyaslari_icinde_anlatti.html

7- قضية بوراك أشيكلين

أعلنت وسائل الإعلام المملوكة للدولة انتحار بوراك أشيكلين الذي كان يعمل مهندسًا للحاسب الآلي، بإدارة التخابر التابعة لرئاسة مجلس الوزراء، إذ إنه انتحر في السجن بعد ما تم القبض عليه في أعقاب محاولة الانقلاب، بينما صرحت عائلته أنه مات نتيجة للتعذيب، حيث قالوا: "إن ابننا مهندس الحاسبات عُذب حتى الموت، ولكنهم دبروا الأمر ليبدوا كأنه انتحار"، وذكروا أن الجناة الذين قاموا بالتعذيب أُرسلوا إلى سجن كيريكال من الخارج، وأن هناك شهودًا على هذه الحقيقة، وسوف يتم حل هذا الأمر في النهاية بمحاكمة المجرمين الذي قاموا بذلك.

وأشارت عائلة أشيكلين إلى وجود جراح على جثة ابنهم، ويعتقدون أنه ربما كان يعاني من النزيف الشديد مما أودى بحياته، ولكن دبرت جريمة موته لتبدو وكأنها جريمة انتحار، وشددوا على أنهم لن يتوقفوا عن تعقب هذا الأمر حتى ينتهي، وقالوا بأن دائرة الشرطة، ومكتب المدعي العام يحاولون إخفاء الحقيقة وراء هذا الحادث[1].

8- قضية قدير إيجا

عمل قدير إيجا البالغ من العمر ثلاثة وثلاثين عامًا ضابطًا للشرطة متخصصًا في مسرح الجرائم، لمدة ثمانية أعوام، وقد عانى إيجا من مشكلات صحية نظرًا للضغوطات النفسية والجسدية وسوء المعاملة في المعتقل، ومع أنه كان معافى البدن وفي حالة صحية جيدة عندما ألقي القبض عليه، إلا أنه خرج من السجن في حالة عجز غير قادر على المشي، معتمدًا على الآلات، وسرعان ما فقد حياته، وانقضى أجله.

ويذكر أن إيجا لم تتم إحالته إلى المستشفى في الوقت المناسب كلما استدعت حالته ذلك، فقد تحول إلى مشلول فاقد الوعي، يحتاج إلى عملية القسطرة، حيث كان إيجا يقوم بعمله في منطقة زارا بمدينة سيواس عندما ألقي القبض عليه، لإجراء التحقيق معه بتهمة العضوية في حركة كولن، في أكتوبر

(1) "Bilgisayar mühendisi oğlumuz işkenceyle öldürüldü", Mağduriyetler, February 9, 2017, http://magduriyetler.com/2017/02/09/ailesi-iskenceyle-olen-oglumuza-intihar-susu-verildi-dedi/

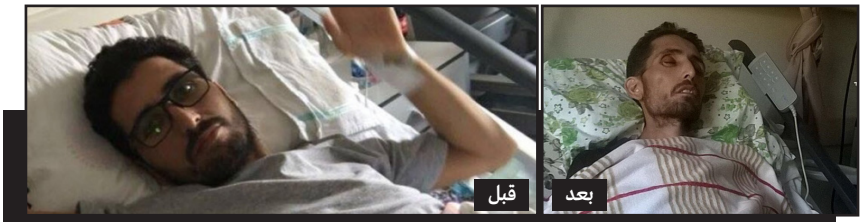

قدير إيجا

عـام 2016، ثـم أرسـل إلى محكمة السـلام للعدالـة الجنائية، التي قـررت القبض عليـه بتهمـة "امتـلاك حسـاب في بنك آسـيا" وهي مؤسسـة ماليـة مرتبطة بحركة كولن، وانتهى به الأمر في سجن سيواس (إي) المغلق.

وعندمـا اعتقـل إيجا كان بصحة ممتازة؛ حيث كان يربو وزنه على تسـعين كيلو جرامًا، وأثناء اعتقاله أجبر على الإخبار عن الأشـخاص الذين يعرفهم ممن هـم عـلى صلة بحركة كولن، وعـلى الرغم مما ذاقه إيجا من ويلات التعذيب، وما مـر بـه من قسـاوة الضغوطات النفسـية الجسـدية إلا أنـه كان متمسـكًا بقوله إنه بريء من الاتهامات المنسوبة إليه.

كما عانى إيجا في المعتقل من مشكلات غذائية، فقد أُرغم على النوم في درجة حرارة باردة، ولم تنقطع عنه الضغوطات النفسية التي يتعرض لها، وأكره على خوض حالات التوتر الشديد، ونتيجة لذلك بدأ إيجا يقاسي آلامًا شديدة في بطنه، فلم تقدم له أي مساعدة طبية على الرغم من تقدمه بطلب للحصول عليها.

وفي داخل السجن اشتدت وتيرة الألم الذي يشعر به إيجا في بطنه؛ فتقدم بعشرات الطلبات ليحصل على أية مسـاعدة طبية، ولكن لم تقابل هذه الطلبات إلا بالرفض، (وكأنه ينادي في أموات)، وقد كان يزداد هذا الألم حينما يذهب إلى دورة المياه، حتى فرغت من بين يديه الحلول، فلم يجد إلا أن يأكل قليلاً فقليلاً[1].

وبعد مرور عدة أشهر، لم يعد إيجا قادرًا على المشي وحده، وفي النهاية قـررت سـلطات السـجن أن تحيلـه إلى المستشـفى، فأُرسـل أولاً إلى مستشـفى

(1) "Sağlam girdiği cezaevinde felçli çıktı ve öldü", Kronos, April 12, 2017, http://www.kronos.news/tr/ saglam-girdigi-cezaevinden-felcli-cikti-ve-oldu/

نوميون سيواس، ثم إلى مستشفى جمهوريت الجامعي للبحث العلمي، ومع ذلك -وكما أخبر إيجا- لم يقدم أطباء مستشفى جمهوريت العلاج الملائم له، فضلاً عن عدم استكمال الفحص التفصيلي لحالته، وبالتالي لم يبدأ العلاج، ومن ثم حُرم من حقه في الرعاية الطبية، من خلال تأجيل الفحص ليوم آخر، كما أخبر إيجا مؤخرًا عائلته ومحاميه، "إنني لا أقدر على الذهاب للخلاء، ولهذا إنني لا أقدر على النوم، وكأنني بين نارين: نار الجوع ونار الألم".

وبعد إطلاق سراحه في الثامن عشر من يناير أخذته زوجته إيميل إيجا وعائلته إلى مستشفى جامعة ميرسين، وهناك أظهرت الفحوصات وجود ورم بين المعدة والأمعاء، ولكن الوقت كان قد فات؛ فلا يجدي التدخل الطبي نفعًا حينئذ، ولم يعد التدخل الطبي اختيارًا، ولكنه صار حتمًا لازمًا، فقام الأطباء بفتح فتحتين في بطن قدير إيجا، لإخراج البول، ولإخراج الغائط، وقد خصص له الأطباء طعام الأطفال ليكون غذاؤه الذي يعيش عليه.

وأوضح الأطباء أن إصابته بدأت بورم صغير كان يسهل تدميره بالأدوية، ولكنه انتشر بسرعة ليهدد جهازه الهضمي نظرًا لعدم التدخل الطبي المناسب، بالإضافة إلى سوء التغذية، والعوامل النفسية، وبالتدريج فقد إيجا الوعي تمامًا، فوضعه الأطباء على الأجهزة الطبية للمحافظة على حياته، حيث كان يعاني من الألم الشديد الذي لا يتوقف، وسرعان ما فقد وزنه، وتوفي في الحادي عشر من أبريل 2017، ويذكر أن عائلة إيجا فقدوا ابنًا صغيرًا لهم أيضًا يدعى مراد طلحة، كان يبلغ من العمر ثلاث سنوات، إثر إصابته بمرض السرطان، قبل ذلك بسنة.

9- قضية مصطفى زمرة

اعتقل مصطفى زمرة الذي يعمل مهندس حاسب آلي بتهمة العضوية في حركة كولن، وبعد إطلاق سراحه أخبر أقاربه بكافة أساليب التعذيب التي تعرض لها، ولم يكد ينعم بالحرية إذ أصدرت محكمة السلام للعدالة الجنائية في إزمير أمر اعتقال حديث في حق زمرة، ولكنه كره أن يرجع للتعذيب مرة أخرى، فقد أخبر أقاربه واتخذ الخطوات ليهرب من تركيا، حيث قال: "لو أخذوني مجددًا لن أخرج حيًا". فقرر أن يدخل اليونان عن طريق نهر ماريج، بصحبة زوجته وطفليه،

ضحيةٌ تعرض للتعذيب داخل السجون، وتوفي أثناء محاولته الهرب من الاعتقال للمرة الثانية.

اللذيْن بلغا من العمر سنة ونصف، وثلاث سنوات، وفي العشرين من ديسمبر 2016 رآهم رجال الشرطة يحاولون عبور النهر، فما كان من زمرة إلا أن ودع أسرته سريعًا، ثم قفز إلى النهر، ولم يقبل الغطاسون أن يبحثوا عن جثته، وبعد مرور ثلاثة أشهر وفي الثامن من مارس 2017، وجد بعض القرويين في قرية سوباشي بمدينة تكير طاغ جثمانه متحللاً إلى جانب الشاطئ[1].

10- قضية أيوب برنيسي

أيوب برنيسي، معلم تم اعتقاله من قبل دائرة شرطة أنطاليا، وهو ضحية أخرى من ضحايا جرائم التعذيب الوحشية، اعتقل برنيسي بواسطة ضباط الشرطة الذي يعملون في قسم مكافحة التهريب والجريمة المنظمة بأنطاليا، في الرابع والعشرين من يوليو 2016، وقد حرم من حقه في رؤية المحامي، وحقه في رؤية عائلته، مما أدى إلى القلق الشديد الذي أصاب أسرته، فقد تقدموا إلى دائرة الشرطة بعدة طلبات زيارة، ولكن بلا جدوى.

وبعد مرور أيام، أسرع رجال الشرطة من قسم مكافحة التهريب والجريمة المنظمة بـ برنيسي إلى المستشفى، ولم يخبروا عائلته بشيء، فقد خضع لعملية جراحية في أمعائه، وبقي في العناية المركزة دون معرفة عائلته، ويُذكر أن الأطباء قد استأصلوا جزءًا يقدر طوله بعشر سنتيمترات من أمعائه الممزقة.

وحينما علمت أسرة برنيسي مؤخرًا أنه كان في جناح الجراحة العامة في

(1) "Turkish IT Technician Found Dead While Fleeing to Greece", The Globe Post, March 15, 2017, http://theglobepost.com/2017/03/15/turkish-it-technician-found-dead-while-fleeing-to-greece/

مستشفى أتاتورك، ذهبوا إلى المستشفى لزيارته وعلى الرغم من ذلك سارع ضباط الشرطة ليخرجوهم من الغرفة، ومما هو معلوم أن أيوب برنيسي كان يؤخذ إلى مستشفى سيما يازار كل يوم في الفترة من 24 إلى 29 من أغسطس، وفي شهادته أمام المدعي العام أوضح برنيسي كيف كان ضباط الشرطة يعاملونه فقد عصبوا عينيه، وجردوه تمامًا من ملابسه، وضربوه على وجهه، وأصابع قدميه، وبطنه، وقاموا بعصر خصيتيه، وقذفوه بالماء، وضربوه بالعصا.

وأشار برنيسي إلى أن الطبيب الذي قام بفحصه في اليوم الذي اعتقل فيه عالج آثار التعذيب التي في جسده على أنها "جروح عادية، وليست خطيرة"، ولكن عندما أصابه الإغماء أثناء التحقيق لاحقًا شخص الطبيب حالته بأنه يعاني من نزيف داخلي، وأُرسل إلى المستشفى، ومن ثم خضع لعملية جراحية هناك[1].

وقامت زوجة أيوب برنيسي بكتابة خطاب رسمي وصفت فيه الحادث من وجهة نظرها، حيث قالت فيه: "اعتقل زوجي الذي كان يعمل مدرسًا في بيتنا بأنطاليا، في شهر يوليو، إذ قبض عليه رجال الشرطة من قسم مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، التابع لدائرة شرطة أنطاليا، ولم نجد محاميًا نوكله للدفاع عنه، ولم نستطع التواصل معه أثناء فترة اعتقاله.

"وذات يوم، أذهلتنا صدمة المفاجأة حينما اتصل شخص ليقول بأنه رأى برنيسي في المستشفى، بعدها توجهنا إلى دائرة الشرطة لنسأل عن حالته، ولكنهم طردونا من القسم بشتائم شديدة الوقاحة، وقالوا: "ليس لديه أي مشكلة"، وقد هموا بضربنا إلا أن قام بعض الناس المتواجدين هناك بتهدئتهم، وعلى ما يبدو أنهم كانوا قلقين أن أعرف أي شيء عن حالة زوجي، وزيادة على ذلك فقد طلبوا مني إحضار خفين لزوجي في نفس اليوم، وكان أبي وأخي معتقلين أيضًا، ولكنهم لم يطلبوا خفًا لهم، وطلبوا ذلك لزوجي مما زاد الشك في نفوسنا.

وعندما ذهبنا لرؤية المدعي العام، وشرحنا له ما حدث اتصل بدائرة الشرطة وأخذ منهم بعض المعلومات، ثم أخبرنا أن زوجي كان في المستشفى، ولكننا لم

(1) İşkenceden Bağırsak Ameliyatı Oldu", Zulme Dur De! November 15, 2016, https://www. zulmedurde.com/iskenceden-bagirsak-ameliyati-oldu/

نستطع أن نعرف مكان المستشفى، فقمنا بالبحث عنه في جميع المستشفيات، وأخيرًا عرفنا أنه بجناح الجراحة العامة بمستشفى الولاية، فأسرعنا في الذهاب إلى هناك، وعثرنا على غرفته، ثم دخلنا أثناء جلسة العلاج في العناية المركزة، ولم يستطع أن ينطق إلا بجملة واحدة "لقد أجريت لي عملية جراحية"، وعندما شعر ضباط الشرطة بوجودنا أرغمونا على الخروج من الغرفة.

وفي هذه الأثناء، علمنا شيئًا مهمًا، وهو أن زوجي كان يُرسل إلى مستشفىً خاص بصفة يومية تقريبًا أثناء الخمسة أيام الأولى من فترة اعتقاله، حيث تمكنا من الاطلاع على سجلات إقامته بالمستشفى، حيث أجريت له عملية جراحية سرية في أمعائه، وإننا نعتقد أنه تعرض للعنف الجسدي أثناء التحقيقات، وأنه تم تعذيبه بواسطة إدخال جسم صلب إلى جسده.

وقامت زوجة أيوب برنيسي بإجراء مقابلة مع أحد المواقع الإخبارية، وصفت فيها تفاصيل التعذيب التي مر بها زوجها حيث قالت: "لقد قاموا بضربه على وجهة بلفة سميكة من الجرائد، فأصابوا عينيه، ورأسه بمنتهى الكراهية، وأدخلوا عصيهم إلى فمه، ودفعوها بشدة حتى فقد قدرته على التنفس، ولم يتوقفوا عن صفع وجهه حتى اتشح بالدماء، وقاموا بتحطيم يديه وذراعيه، وقاموا بركل بطنه، حتى إنه كان يصرخ من الألم، وقد كان ينزف الدم بغزارة، من فمه وأنفه.

وعلى الرغم من أنه كان يتنفس بصعوبة، وجه إليه ضابط الشرطة محسن توكيس -وغيره من الضباط عديمي القيمة الذين لم نعرف أسمائهم- الشتائم بقوله: "أيها الحقير سوف نجعلك تندم على كونك حيًا"، وقد صبوا الماء البارد على جسده العاري، بالإضافة إلى التهديد المستمر بقولهم: "سوف نجعلك تتوق إلى الموت، وليس أمامك إلا أن تتحدث أو تموت، أيها الكلب الحقير"، وقد عذبوه كلما أجابهم بقوله لا أعرف، ولم يلبث أن تحولت أيامه ولياليه على أيديهم إلى جحيم من التعذيب؛ فقد اضطهدوه وعذبوه في كل لحظة قضاها في المعتقل.

وأجبروه على أن يركع على ركبتيه، وسألوه: "ماذا كنت تفعل في أنطاليا؟ ثم ضربوه من الخلف على فخذيه لتمزيق أربطته، وقاموا بالضغط

على منطقة غطاء ركبتيه حتى يجعلوه يصرخ من الألم، ثم ضربوه على أصابع أقدامه بهراوة حتى تورمت بالبثور، وكانوا يقولون له: "سوف نقتلع أظفارك"، كما قاموا بعصر خصيتيه، وقد أغلظوا عليه في التهديد بقولهم: "سوف نحضر زوجتك، وابنتك التي لم تتجاوز التسع سنوات إلى هنا، ونجردهما من ملابسهما أمام عينيك، ثم نأخذهما إلى بيت الدعارة".

ولم يطق زوجي مجزرة التعذيب وأغشي عليه، فأخذوه أولاً إلى مستشفى التعليم والبحث العلمي، وحينها ضغط عليه ضابط الشرطة المدعو سليمان بقوله: "لا تجلب لنا المتاعب، ولكن قل: إني سقطت وأصبت بهذه الجروح"، ووافق زوجي على ذلك مخافة أن يقتلوه، ولكن إصابته لم تبدُ كإصابة شخص وقع على درجات السلم، إذ كان يتحتم عندئذ أن يخضع لعملية جراحية على الفور، في ظل ما يعانيه من النزيف الداخلي، وذلك على حد قول الطبيب، ولكن ضباط الشرطة الذين يعملون بقسم مكافحة التهريب والجريمة المنظمة رفضوا ذلك، وقالوا: "ألا يوجد هناك حل آخر سوى إجراء عملية جراحية؟" ولم يسمحوا له بالإقامة في المستشفى ليتلقى العلاج.

وفي الفترة من 26 إلى 28 يوليو أخذوه إلى مستشفى سيما يازار لإجراء الفحص الطبي عليه، في تلك الأثناء تسارعت وتيرة الألم، إثر ما يعانيه من النزيف الداخلي، ولم يأبه طبيب الجناح بمتابعة حالته على الإطلاق، بينما قال زملاؤه في السجن سوف نشهد جميعًا بما حدث له من سوء المعاملة في حالة موته، ومن ثم شعر ضباط الشرطة بضرورة معالجته، وفي الثلاثين من يوليو تلقينا اتصالاً من مستشفى أنطاليا يطلبون إحضار ملابس داخلية وخف، وفي نفس اليوم خضع برنيسي لعملية جراحية طارئة، في مستشفى ولاية أتاتورك، فقد استأصل الأطباء جزءًا يبلغ طوله عشر سنتيمترات من أمعائه الدقيقة، ثم مكث بالمستشفى لمدة عشرين يومًا[1].

11- قضية فيليز يافوز

ولم يتوقف التعذيب عند قضية أو قضيتين فقط، بل تعدى ليشمل العديد

(1) "İşkence Tutanağı (Çınar Ağacı Serisi-2)", Mağduriyetler, January 22, 2017, http://magduriyetler. com/2017/01/22/iskence-tutanagi/

فيليز يافوز

والعديد من ضحايا التعذيب وسوء المعاملة، ومن هؤلاء: امرأة حامل عذبَّها رجال الشرطة تدعى فيليز يافوز، التي أقيلت من عملها حيث كانت تعمل معلمة في مدينة مرسين، وقد اعتقلت يافوز بعد مرور أربع وعشرين ساعة من وضعها لمولودها، وعلى الرغم من اعتراضات الطبيب على رجال الشرطة، إلا أن رجال الشرطة قبضوا عليها، واقتادوها على كرسي متحرك، بينما قام أقاربها بنشر الواقعة على صفحات التواصل الاجتماعي بعنوان: "الشرطة تحتجز أمًّا فور ولادتها بعد عملية قيصرية، وتضعها على مقعد في دائرة الشرطة[1].

كما اعتقلت سيدات كثيرات من غرفة الولادة باتهامات العضوية في حركة كولن، ومنهن سيدات اعتقلتهن الشرطة بعد يوم واحد من الولادة، وقاموا بإجراء التحقيق معهن وإساءة معاملتهن في مراكز الاعتقال، ولم يسمح لهن بإرضاع أطفالهن، أو إكمال إرضاعهم في حينها، وذلك بالإضافة إلى عديد من النساء الحوامل اللاتي اعتقلن قبل حلول موعد الولادة بوقت قصير.[2]

12- قضية السيدة التي وضعت وليدها وحدها في المعتقل

اضطرت سيدة حامل إلى الولادة وهي وحيدة في زنزانتها، بعدما رفضت السلطات أن تأخذها إلى المستشفى لتلد، حسبما روت إحدى النزيلات التي شهدت الواقعة في السجن الاحتياطي، بدائرة شرطة أنقرة، جاء ذلك على لسان زوجها نقلاً عنها[3].

(1) "Bu sefer zulmün adresi Mersin. Yeni doğum yapmış anneyi, tekerlekli sandalye ile gözaltına aldılar", TR724, February 7, 2016, http://www.tr724.com/sefer-zulmun-adresi-mersindogum-yapmis-anneyi-gozaltina-almak-polis-kapida-bekliyor/

(2) "Doğum yaptıktan 1 gün sonra gözaltına alındı", Cumhuriyet, January 30, 2017, http://www.cnnturk. com/turkiye/dogum-yaptiktan-bir-gun-sonra-gozaltina-alindi

(3) "Hamile kadın hücrede kendi kendine doğum yaptı", Siyasi Haber, March 27, 2017, http://

إذ صرح بقوله: "اعتقلت زوجتي في الثلاثين من أغسطس 2016، وأرسلت إلى سجن سيكان، والسبب وراء اعتقالها أنها كانت تعمل في مكتب استشارة لديه حساب في بنك آسيا، وكانت تتبرع بخمس ليرات تركية لمؤسسة "هل من أحد؟" الخيرية، وفي الأسبوع الماضي سنحت لي الفرصة لمقابلة زوجتي في زيارة حرة، إذ وصفت لي حالة رأتها في السجن الاحتياطي بدائرة شرطة أنقرة؛ فقالت: "لن أنسى ما رأيت قطّ ما حييت"، مشيرة إلى المأساة التي رأتها، فعندما كانت تنتظر في السجن الاحتياطي، ضرب المخاض أحشاء سيدة حامل، وهي وحيدة تصرخ دون أي مساعدة طبية من ممرضة تخفف عنها، أو طبيب يمد لها يد الغوث، في بيئة لا يتوافر فيها حتى الماء للتطهير والنظافة، فقد كانت تقيم في زنزانة ونزيلات السجن يقمن في زنازين أخرى، يشاهدنها تصرخ من ويلات الألم، وفي تلك الليلة ارتفعت صرخاتها في كافة جنبات السجن، ولم نستطع أن نفعل لها أي شيء، وكعادة ضباط الشرطة تعاملوا مع الأمر بوحشية، فلم يأخذوها لطبيب النساء، وبعدما قامت بإجراء عملية الولادة لنفسها بمدة قليلة، شعروا بأنهم لابد أن يأخذوها إلى الطبيب.

13- قضية الضحية التي كانت تعاني من حالة الهوس الاكتئابي نتيجة التعذيب

تقول السيدة زوجة السجين الذي فقد اتزانه العقلي نتيجة التعذيب الشديد: "تعرض زوجي للتعذيب الشديد لمدة خمسة أيام منذ اعتقاله في دائرة شرطة أنقرة، فقد أصيب بمرض الهوس الاكتئابي، فما قصَّه عليّ وهو يبكي كان مثيرًا للرعب، حيث قال: "لقد ظننت أنني مت، واعتقدت أني لن أراكِ مجددًا، كما أنهم هددوني بكِ كثيرًا، وقالوا إنهم سوف يأخذونك لو لم أدلهم على الأشخاص الذين يريدونهم. فقد كان في أتم حالة من الصحة والعافية حينما أخذته الشرطة، وهم من أوصلوه إلى تلك الحالة، وفي كل مرة أزوره لا يستطيع أن يتحكم في فمه، ويقوم بهز رأسه بطريقة مستمرة، وقد كان يحاول تثبيت رأسه بواسطة يديه، لدرجة أنني بالكاد تعرفت عليه في أول زيارة، فقد مرّ بضغوطات نفسية شديدة القسوة، وخضع لألوان من التعذيب أثناء فترة اعتقاله، أما الآن

siyasihaber3.org/hamile-kadin-hucrede-kendi-kendine-dogum-yapti

فيرسلونه إلى طبيب نفسي لتلقي العلاج كل أسبوع.

وعلى الرغم من تشخيص الطبيب لحالته بأنه مصاب بحالة من الهوس الاكتئابي، إلا أن الطبيب النفسي بالسجن يتجنب إصدار تقرير طبي يصف الحالة التي وصل إليها المريض؛ بدافع الخوف، ورغم تسليمه تقارير الفحص ومستندات أخرى خاصة بالحالة إلى المحامي المعين بموجب قانون الإجراءات الجنائية (CMK)، لم يسلم تلك الأوراق إلى مكتب المدعي العام".

14- قضية توغبا يلديز

اعتقلت توغبا يلديز في الخامس عشر من يناير2017 في مقاطعة تكير داغ، مع زوجها، وقد مارست عليها الشرطة جرائم التعذيب وهددتها بأخذ أطفالها، وفي النهاية ظهرت عليها أعراض الاضطراب النفسي، وفقدت عقلها أثناء فترة إقامتها غير العادية في المعتقل لمدة أربعة وعشرين يومًا، وعلى الرغم من أن تقارير الأطباء كشفت عن خضوع الضحية إلى التعذيب الشديد لأيام؛ مما عرَّض سلامة عقلها للخطر الشديد، إلا أن محكمة تكير داغ أصدرت قرارًا باعتقالها وإرسالها إلى السجن، وهي مازالت قيد الاعتقال منذ ذلك الحين، ويذكر أن الضحية لها من الأبناء ابن يبلغ من العمر أربعة عشر عامًا، وبنتان تبلغ إحداهما عشرة أعوام وأحد عشر عامًا، من بينهما طفلة مصابة بمرض السرطان، وبحاجة إلى الرعاية الدائمة، وليس للأطفال من يرعاهم إلا أجدادهم.

ويذكر أن يلديز كانت تتحدث إلى ابنتها المريضة بالسرطان أثناء نومها، وبدأت في مناداة أطفال لأمهات مسجونات معها في الزنزانة بأسماء أطفالها، وفقدت قدرًا كبيرًا من الوزن، وأصابها الإعياء نتيجة سوء التغذية؛ إذ كانت تعاني من اضطراب في الأكل نتيجة توهمها وخوفها من أن يقوم أحد بتسميمها، بينما أكد الأطباء النفسيون بمستشفى باكير كوي أن يلديز مصابة بمرض انفصام الشخصية، بعد تعرضها لمستوى عالٍ من الصدمة في حينها، وهي لا تزال حبيسة القضبان في السجن إلى الآن. [1]

(1) "Gözaltında akli dengesini yitiren öğretmen cezaevine kondu", Mağduriyetler, February 27, 2017, http:// magduriyetler.com/2017/02/27/gozaltinda-akli-dengesini-yitiren-ogretmen-tekrar-cezaevine-kondu/

15- قضايا كل من مورات كيه، وسيمي سي، أبوزر واي.

اعتقل مورات كيه على أيدي شرطة مكافحة الإرهاب التابعة لدائرة الشرطة بمدينة كارس، وفقد عقله بانتهاء مدة اعتقاله، حيث قضى ثلاثين يومًا تعرض فيها لأقسى ألوان التعذيب النفسي، فضلاً عن العنف الذي تعرض له، ومن بين السجناء المعذبين في نفس المكان رجل يسمى سيمي سي، لديه كسور في وجهه نتيجة الضرب، ومن المؤكد أن وجه سيمي قد تغير نتيجة الجروح والشقوق التي أصيب بها في وجهه ولم تتم معالجتها، حيث كان ينزف بشكل متكرر من أذنه؛ مما جعله يعاني من مشكلات في السمع.

وبالمثل فقد قاسى أبوزر واي من الإصابة المفرطة في أذنيه؛ مما نتج عنها انفجار في طبلتي الأذن، كما كان لديه كسور في وجهه، ولم تنفِ السلطات إلى الآن ممارسات الضرب، والتهديدات، واغتصاب زوجات السجناء، والتعذيب النفسي، في دائرة شرطة كارس[1].

16- قضية كامل أولوش

اعتقل كمال أولوش على خلفية اتهامه بالتورط في علاقة بحزب العمل الكردستاني (PKK) المحظور، في شهر أغسطس، ولكنه أطلق سراحه لعدم كفاية الأدلة، وقد مارست الشرطة عليه أفظع ألوان التعذيب في المعتقل لمدة ثمانية عشر يومًا، كما أوضح أولوش أن ضباط الشرطة في دائرة شرطة إسنلر في إسطنبول وجهوا بندقياتهم صوب المحتجزين، لدرجة أنهم لم يستطيعوا منع أنفسهم من التبول في ملابسهم، وأضاف أنه ضُرب بشكل متكرر في دائرة شرطة فاتان، وأفاد أولوش أنه عرض عليه من 150 إلى 200 شخص طلبت الشرطة منه اتهامهم، ولما رفض قاموا بتعذيبه على ذلك[2].

كما صرح أولوش لوكالة بي بي سي الإخبارية BBC بقوله: "لقد كانوا يقومون بعمليات التعذيب ليلاً حتى لا يسمعهم أحد، وقاموا باختيار غرفة

(1) "Cezaevleri işkence merkezlerine dönüştü: İşkenceden akıl sağlığını yitirdi", Haberdar, January 5, 2017, http://www.haberdar.com/gundem/cezaevleri-iskence-merkezlerine-donustu-iskenceden-akil-sagligini-yitirdi-h38753.html

(2) "Gözaltında işkence iddiaları: Yüreğimin en pis yerine yazdım", BBC Türkçe, November 28, 2016, http://www.bbc.com/turkce/haberler-turkiye-38126711

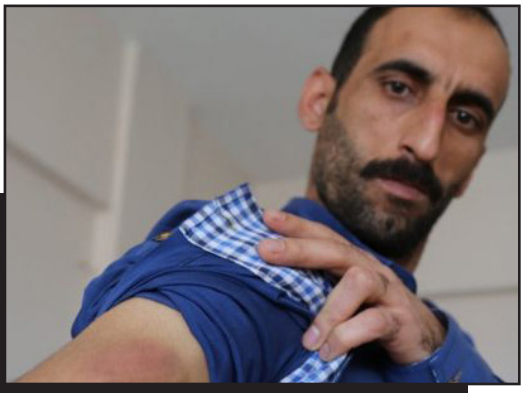
كامل أولوش

مخصصة للتعذيب، وكانوا يستخدمون من وسائل التعذيب أشنعها وأقساها، مثل التقييد بالأصفاد، والتعليق على الجدار، والجَلد بالعصا على أخمصَي القدمين، إلى غير ذلك، بل إنهم كانوا يربطون الأثقال بالأعضاء الجنسية للضحايا، ويتركوننا نتلوى من الألم لساعات، وكانوا يقولون: "لا تتحدثوا عما رأيتم من التعذيب، ولا ينطق أحد بأسمائنا".

لقد جردونا من ملابسنا تمامًا وصبوا علينا الماء وانهالوا علينا ضربًا بالعصيان الخشبية والألواح، بينما قال أحدهم: "أنت متزوج، أليس كذلك؟ إذا لم تخبرنا عما نريد، سوف نأتي بزوجتك ونغتصبها أمام عينيك، إننا في الأيام الأخيرة للحساب، وسوف نزيد من جرعة التعذيب والتنكيل".

وبعدها أوقفونا عراة كيوم ولادتنا والتقطوا لنا صورًا ونحن على هذه الحالة، ثم أخذوني إلى غرفة مظلمة، حاولوا فيها أن يغتصبوني عن طريق إدخال عصا في مؤخرتي، ومازلت أعاني من عظمة مكسورة، فلا أستطيع الجلوس إلى الآن، كما أنني لا أستطيع التعافي من صدمة الاعتداء الجنسي، فربما أنسى ممارسات التعذيب، ولكني لن أستطيع نسيان الاعتداءات القذرة على أعضائي الجنسية، فقد نقشت ذكراها في أقذر جزء من قلبي".

17- قضية رازيت أوزانتي

اعتُقلت أعداد غفيرة من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة، حيث ألقي القبض عليهم في حملة صيد الساحرات التي أطلقها حزب العدالة والتنمية الحاكم ضد حركة كولن، ومع كثرة المعاقين إلا أن الحكومة لم تطلق سراح أي منهم رغم إعاقتهم، ومن بينهم رازيت أوزانتي

المدرس المعاق بنسبة 75 بالمائة، والذي عمل لصالح وزارة التربية بمدينة دينيزلي.

فقد سُرِّح أوزانتي من وظيفته بشكل نهائي كغيره من مئات الآلاف من الموظفين العاملين بالقطاعات العامة في الدولة، وذلك عقب أحداث الخامس عشر من يوليو، ويذكر أن أوزانتي خضع لعملية جراحية قبل القبض عليه بوقت قصير، حيث كان يعاني من مشكلات في الغدة النخامية، بالإضافة إلى إصابته بانقطاع النفس أثناء النوم، كما أنه احتاج إلى آلة حتى يستطيع النوم، هذا إلى جانب إعفاء زوجته أيضًا من وظيفتها كمسؤول طبي، إذ كانت تمثل له الدعم الأكبر والرعاية المثلى، فقد حرما من كافة امتيازاتهم في التأمين الاجتماعي.

وبعد تسريحهما من العمل، داهم ضباط الشرطة منزلهما واعتقلوا المدرس المعاق، باتهامات العضوية في منظمة إرهابية، وقد حكم القاضي أتيلا كايا بحبسه، وإرساله إلى سجن دينيزلي كوكاباس (دي)، دون اعتبار لحالته الصحية من الإعاقة أو احتياجه الدائم للرعاية ومساعدة الآخرين[1].

18- قضية أو كيه

اعتقل أو كيه (O.K.) إثر بلاغ في زانغولداك في غرة شهر أغسطس 2016، وقد بقي قيد الاعتقال لمدة اثنين وعشرين يومًا، وذلك قبل الحكم عليه وإرساله إلى السجن، وقد قام أو كيه (O.K.) بكتابة ما مر به خلال تلك الفترة داخل المعتقل، كما تقدم بشكاوى رسمية للسلطات المختصة، سرد فيها تفاصيل ممارسة فظائع التعذيب.[2]

وبعد القبض على أو كيه (O.K.) من قبل فرع الأمن العام بمقاطعة كايدامار، ودائرة شرطة سوجكسو لمدة أسبوع، غُمِّيت عيناه في اللحظة الأولى من القبض عليه، بعدها انفجرت طبلة أذنه بسبب تلقي ضربة قوية

(1) "Engelli öğretmeni cezaevinde ölüme terk ettiler", Aktif Haber, April 4, 2017, https://6a3nny-6zpg23dj7g.onion.to/gundem/engelli-ogretmeni-cezaevinde-olume-terk-ettiler-h94054.html

(2) "Çırılçıplak soyuldu, 22 gün dövüldü, eşine tecavüzle tehdit edildi", Shaber, February 20, 2017 http:// www.shaber3.com/cirilciplak-soyuldu-22-gun-dovuldu-esine-tecavuzle-tehdit-edildi-haberi/1280839/

على أذنه في مركز الشرطة، ومن ثم أرسلته الشرطة ليتلقى علاجه في المستشفى، وبعدها كتب الأطباء تقريرًا طبيًا يشهد بذلك الاعتداء ويعد دليلاً عليه، ومع ذلك لم يعامل بشكل جيد، ولكنه أرسل إلى مركز الشرطة ثم أرسل إلى دائرة شرطة زونغولداك.

ثم اشتدت عليه وتيرة التعذيب في غرفة بالطابق العلوي بدائرة الشرطة غير مزودة بكاميرات تصوير، وقد وجه إلى أو كيه (O.K.) في بادئ الأمر تهمة "التجمهر لأداء شعائر دينية مع مواطنين مدنيين"، ولكن سرعان ما تغيرت إلى "إمامة ضباط الشرطة" في دائرة الشرطة، وفي اللحظة الأولى من القبض عليه غُمِّيت عيناه، وجردوه تمامًا من ملابسه، وقد أرغمه ضباط الشرطة على البقاء في وضع الركوع لمدة ساعات، بمعنى الانحناء بزاوية تسعين درجة، كما حاول ضباط الشرطة أن يتعدوا على رجولته من خلال كشف أعضائه الجنسية، حيث ظل عاريًا، بالإضافة إلى إخضاعه لأوضاع التوتر الشديد لعدة ساعات، حتى سقط هاويًا على الأرض نتيجة الإعياء والإرهاق الشديد، وفي هذه الأثناء لم تزل ألسنتهم تقدح في عرضه، بأبشع الشتائم، وأقبح الألفاظ، حتى إنهم كانوا ينادونه بقولهم: "أيها الوغد الحقير".

ولم يسلم أو كيه (O. K.) أيضًا من القدح في زوجته، إلى أن اضطربت حالته النفسية حتى ظل يكرر قوله: "أنا لست وغدًا حقيرًا"، كما أوضح أو كيه (O. K.) أن ضباط الشرطة كانوا يقدمون له مشروب الشاي أحيانًا، وفور شربه لا يمكنه التركيز، مما جعله يعتقد أن الشاي يحتوي على عقار مخدر.

ورغم الضغط والتعذيب رفض أو كيه (O.K.) أن يوقع على بيان مكتوب مسبقًا، أعده له ضباط الشرطة، وعندما رفض التوقيع بدأوا في النيل منه بزيادة الاعتداء، وحسبما جاء عن أو كيه (O.K.) فقد كان يرتد إلى الحائط من قوة الركلات واللكمات الشديدة، فيترك أثرًا في الحائط، وبسبب الركلات المستمرة على رجليه، وتعرضه لأوضاع التوتر عاريًا؛ بدأ يعاني من مشكلات في أوردة رجليه، وحيث لم تعالج هذه الكدمات، ولم يتوقف الضباط من تجديد الضرب على تلك الكدمات، أصيب أو كيه (O.K.) بانسداد في الأوعية الدموية في رجليه، وبالتالي أسفر ذلك عن تدهور إيقاع ضربات القلب.

كما اضطربت حالة أو كيه (O.K.) النفسية أيضًا بسبب تهديدات ضباط الشرطة له بأنهم "سوف يأخذون زوجته إلى الصخور ويغتصبونها"، وغير ذلك من سوء المعاملة، ولكنه صبر على ذلك، وفي اليوم الحادي والعشرين من التحقيقات، أكره أو كيه (O.K.) على كتابة قائمة بأسماء ستة أشخاص ووقع عليها، وذكر أنه مكتوب فيها: "لقد شاركت في محاولة الانقلاب مع هؤلاء الستة المذكورين"، وقد تعرض عديد من الأشخاص للتعذيب في مراكز الاعتقال، ووقّعوا على مذكرات معدة مسبقًا مثل التي وقع عليها أو كيه (O.K.) مجبرين تحت آلة التعذيب الغاشمة.

وبسبب التعذيب المكثف، والحرمان من الرعاية الطبية، وسوء التغذية، أصيب أو كيه (O.K.) باضطراب في نظامه القلبي، وتصلب في شرايين رجليه، وانسداد أوعية دموية في ذراعه، وفي السجن تقدم بطلبات للعلاج بشكل متكرر، ولم يسمح له بتلقي العلاج في المستشفى إلا لعدة أسابيع في وقت متأخر، وقد انتظمت حالته الصحية ببطء بسبب فقدان الوزن، وضعف بنيته الجسدية، إذ كان يتلقى العلاج من انسداد الأوعية، كما أصيب بفقدان دائم للسمع، بينما واظب أو كيه (O.K.) على تسجيل كل شيء مر به، حيث ذكر أن شهادته لم تكتب كاملة في مكتب المدعي العام، كما أوضحت عائلة أو كيه (O. K.) أنه يتعاطى أدوية الاضطراب النفسي بسبب التجربة القاسية التي خاضها، كما تأثرت الحالة النفسية لأطفاله، ومستوياتهم التعليمية تبعًا لذلك.

19- قضية أبدي أيكوت

عندما أعلن حظر التجوال في قرية كوروكوي، في مقاطعة نصيبين التابعة لمدينة ماردين، في الحادي عشر من فبراير 2017، وقطعت وسائل الاتصال عن القرية لعدة أيام، ذكرت مصادر أنه ألقي القبض على 39 قرويًا بتهم العضوية في منظمة إرهابية، وقامت الشرطة بتعذيبهم في المعتقل، بينما قتل ثلاثة أشخاص أثناء تلك المداهمات.[1]

(1) "Nusaybin Koruköy 9 gündür abluka altında: 39 gözaltı 2 kayıp 3 ölüm", Siyasi Haber, February 19, 2017, http://siyasihaber3.org/nusaybin-korukoy-9-gundur-abluka-altinda-39-gozalti-2-kayip-3-olum

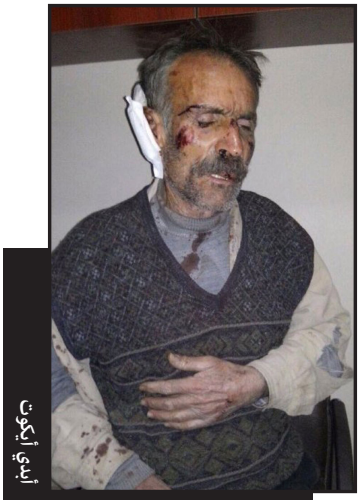

أبدي أيكوت

وقد ذهب وفد حزب الشعب الديمقراطي (HDP) إلى القرية للتحقيق في دعاوى التعذيب، ولكن لم يسمح لهم بدخول القرية، وقال نائب حزب الشعب (HDP) بمحافظة بطمان محمد علي أصلان: "فرض حظر التجول في القرية منذ أسبوع، وهناك تقارير تفيد بأن أهل القرية يخضعون للتعذيب، وعندما ذهب وفد منا إلى هناك لمنع التعذيب لم يسمح له بالدخول، وقد وردت إلينا أخبار بأن هناك مواطنين مرضى، وفي حاجة إلى الطعام والشراب".

وأوضح إن دي (N.D) وهو رجل من القرية بأن خمس طائرات هليكوبتر طافت حول القرية لمد 75 دقيقة في مساء يوم السبت الموافق الحادي عشر من فبراير، وأنه ذهب إلى مستشفى نصيبين ليزور مريضًا هناك في نفس اليوم، ولكن لم يسمح له بالعودة إلى القرية.

كما قال إن دي (N. D) لصحفي: "ولم أكن أعرف الجرحى، ولا القتلى، ولا الأشخاص الناجين، وفي يوم الإثنين، ذهبت مع أقارب مريض إلى مستشفى نصيبين، ومنذ ذلك الوقت وأنا أحاول أن أتواصل مع أقاربي في القرية عن طريق التليفون، وفي القرية أناس مسنون يعانون من ضغط الدم المرتفع، وهناك أطفال مرضى، وفي أغلب الوقت يكون الاتصال مقطوعًا، ولا يمكننا أن نتصل إلا بالسيدات في القرية دون الرجال، فقد أخذوهم جميعًا قيد الاعتقال.

كان أهل القرية يشربون من مياه البئر الملوثة لمدة ثمانية أيام، إذ إن مشكلة المياه هي المشكلة الكبرى، ففي الماضي كنا نحضر الماء من القرى المجاورة، أما الآن فلا يستطيع أحد الخروج من القرية بسبب الحظر، وقد أدى ذلك إلى تكدس الشوارع بآلاف الحيوانات النافقة، مما قد يؤدي بدوره إلى زيادة احتمالية انتشار الأوبئة قريبًا داخل القرية، نظرًا لانعدام المياه النظيفة".

وأوضحت إتش إيه (H.A) أن الجنود اقتحموا منازلهم في اليوم الأول من

الحظر، فقالت: "في اليوم الذي أعلن فيه الحظر داهمت الشرطة جميع المنازل تقريبًا، ومنزلنا أيضًا، حيث قاموا بتفتيش المنازل ولكنهم لم يجدوا أي شيء مما كانوا يبحثون عنه، وفشلوا في إيجاد أي شيء بعد أن حولوا المكان إلى فوضى عارمة، ولما لم يجدوا أي شيء أخذوا الجميع حتى الأطفال إلى الفناء، وقام الجنود بضرب زوجي أمام أطفالي دون أي سبب، فلا يوجد أي سبب لذلك، ثم ذهبوا بعدها إلى منازل أخرى.[1]

وقام سيزغان تانريكولو نائب حزب الشعب الجمهوري (CHP) برفع أمر تعذيب أهل القرية إلى أجندة أعمال البرلمان، كما نشر تانريكولو على صفحات التواصل الاجتماعي صورة القروي أبدي أكيوت الرجل الذي خضع للتعذيب، حيث وجه بذلك تساؤلاً لرئيس الوزراء: "هل ستفعل أي شيء بشأن أبدي أكيوت، الذي عذب في قرية كوروكوي التابعة لمدينة نصيبين؟"، وعلى الرغم مما يعانيه أبدي أكيوت من مشكلات صحية فقد قبض عليه بتهمة "معاونة منظمة إرهابية".

20- قضية ناجيهان كوكشك

في الثالث والعشرين من يناير 2017 اعتقلت ناجيهان كوشك، وهي أم لخمسة أبناء، أحدهم مصاب بمتلازمة داون للمرة الأولى، ثم اعتقلت مرة أخرى عندما كانت في السجن تزور زوجها عبد الله كوكشك، لتترك أبنائها الخمسة ينتظرون وقتًا طويلاً في موقف السيارات التابع للسجن، إلى أن أتى أقاربهم ليأخذوهم، حيث يظهر الفيديو بقاء الأطفال وحدهم يذرفون الدموع أمام السجن، بعدما احتجزت والدتهم، وسرعان ما انتشر هذا الفيديو انتشارًا فيروسيًا على صفحات التواصل الاجتماعي، مما أثار حالة من الاحتجاج.

وصرح محمد تانال عضو لجنة حقوق الإنسان في البرلمان التركي، ونائب حزب الشعب الجمهوري (CHP)، وهو حزب المعارضة الرئيس في البلاد بقوله: "إن ترك الأطفال وحدهم في هذا الموقف ضد معاهدة حقوق الطفل وكافة

(1) "Nusaybin Koruköy'den yardım çığlığı: Bize ses verin", BirGün, February 22, 2017, http://www.birgun.net/haber-detay/nusaybin-kurukoy-den-yardim-cigligi-bize-ses-verin-147828.html

القوانين الأخرى، إننا سوف نتتبع هذه المسألة".[1]

كما جاء في الفيديو طفل يفتح باب السيارة في موقف السيارات الخاص بالسجن، مما أظهر إخوته يبكون، ويقول: "نحن خمسة إخوة ليس معنا أحد، ولدينا أخ معاق، حسبنا الله ونعم الوكيل، هو يعاقب هؤلاء الناس"، بينما ظهر الطفل المصاب بمتلازمة داون وهو يجلس في المقعد الخلفي للسيارة، وعلى وجهه علامات الخوف والفزع، إذ لا يتجاوز سنه الخمس أو الست سنوات.

وقد نُقلت الأم لاحقًا إلى سجن آخر في توكات الذي يبعد مئات الأميال عن أبنائها في أنقرة، وقد أطلقت حملة لجمع الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة تلك العائلة، ثم أطلق سراح الأم مقابل كفالة قدرها 50.000 ليرة تركية، (14.000 دولار)، ومازالت قضيتها قيد النظر.

21- قضية عائلة بونلو

تعاني عائشة سينا بونلو الطفلة ذات الخمسة عشر شهرًا من متلازمة داون، إذ ابتليت بمشكلات صحية، فأبواها كانا يعملان ضابطي شرطة، ولكنهما أقيلا من وظائفهما، وسجنا على خلفية اتهامات مثيرة للشك، وقد كان أبو عائشة سينا يعمل رئيسًا للشرطة في مقاطعة أفيجلار بإسطنبول، وسرعان ما أقيل من منصبه، ليسجن في أعقاب محاولة الانقلاب، بينما أقصيت أمها روكاي من وظيفتها أيضًا في ديسمبر الماضي، ولم تجد تلك الطفلة الصغيرة من يحنو عليها ويرعاها سوى جديها، في ظل غياب والديها خلف قضبان السجن.

وقالت بيلور يلديز جدة عائشة: "إن الطفلة ليست مريضة بمتلازمة داون فحسب، ولكنها أيضًا تكابد مشكلات في القلب، بل إنهم كانوا يلجأون لغرفة الطوارئ كل يوم تقريبًا منذ احتجاز والديها، وذكرت يلديز: "إننا نطالب بالإفراج المشروط لأمها ووضعها تحت المراقبة القضائية على الأقل، وإننا بذلك لم نحكم بكونها مذنبة، أو العكس، ولكنها في حاجة لأن تبقى مع طفلتها"، وأضافت الجدة أيضًا أن "عائشة سينا يجب أن تخضع للعلاج الطبيعي، ولكن يستحيل

(1) "Babalarını ziyarete gittikleri cezaevinde anneleri de gözaltına alındı; 5 çocuk ortada kaldı!", T24, January 23, 2017, http://t24.com.tr/haber/babalarini-ziyarete-gittikleri-cezaevinde-anneleri-de-gozaltina-alindi-5-cocuk-ortada-kaldi,384702

الحصول على التقرير الذي يمكنها من هذا العلاج في ظل غياب أبويها".

وأضافت يلديز: "لا نعرف ماذا نفعل، ولكننا نريد أن نجد حلاً لتلك المعضلة، إننا نعتني بها ولكن كيف لنا أن نوفر لها حنان الأم؟ وعلى الرغم من كونها لا تقدر على نطق أي كلمة بشكل عادي، إلا أن عائشة سينا تصرخ قائلة: "أماه".[1]

22- قضية بلال كونكاشي

توج كونكاشي باعتباره بطلاً عندما استدعي لقيامه بواجبه باعتباره خبير القنابل الوحيد في إزمير الشمالية، على خلفية بلاغ من مواطن عن قنبلة في الخامس من فبراير 2009، ولكن القنبلة انفجرت أثناء تدخل كونكاشي لإبطالها، مما أسفر عن إصابته بشكل بالغ، وقد أخذ كونكاشي إلى العناية المركزة في كلية الطب بجامعة إيجي أي (EGE)، وهو الآن معاق بنسبة 98 بالمائة، ثم جاء القبض عليه بعدها بسبع سنوات على خلفية اتهامات ملفقة، ليثير حنقًا عامًا في البلاد، مما عجل بإطلاق سراحه في الخامس والعشرين من يناير 2017، بسبب عدم أهليته طبيًا للإقامة في السجن، ومع ذلك منع من "السفر خارج البلاد أو مغادرة منزله".[2]

بلال كونكاشي

23- قضية جهاد ساعاتْجي أوغلو

في السادس من نوفمبر 2016 اعتقل جهاد ساعاتْجي أوغلو ابن نائبة حزب الشعب الديمقراطي (HDP) هدى كايا، في أعقاب تجمع للاحتجاج

(1) "15 aylık down sendromlu Ayşe Sena'nın çığlığına ses verin", Shaber, March 23, 2017, http://www.shaber3.com/15-aylik-down-sendromlu-ayse-senanin-cigligina-ses-verin-haberi/1283325/

(2) "Bilal Konakçı tahliye edildi", Yeniçağ, January 25, 2017, http://www.yenicaggazetesi.com.tr/bilal-konakci-tahliye-edildi-155620h.htm

جهاد ساعاتجي أوغلو

على اعتقال نواب حزب الشعب الديمقراطي، وقد ذكر ساعاتْجي أوغلو أنه تعرض للتعذيب أثناء فترة اعتقاله قائلاً: "لقد تعرضت للضرب الشديد في المعتقل، إذ تلقيت الضربات المتواصلة حتى أخذوني إلى المستشفى، فقد كان ضباط الشرطة جميعًا ينهالون علينا باللكمات والركلات بشكل عشوائي، وكنوع من التعذيب جعلونا نصطدم بالجدران في مركز الشرطة، ثم نَحُّوني جانبًا، وقد خطر إلى ذهني أنهم سوف يعاملونني بشيء من الرحمة لأنني ابن عضوة في البرلمان، ولكن ما حدث كان على النقيض من ذلك، إذ إنهم صعَّدوا وتيرة التعذيب، لدرجة أنني أعاني من الآلام في كل جزء من جسدي من الفخذ إلى الرقبة، وقد تضررت كل عظامي، فضلاً عن الكدمات والخدوشات، ولا يحتسب أي من ذلك على أنه جريمة تعذيب إذا لم يحدث كسر بالعظام.

ولكنني كسرتُ عظمة بجسدي مما جعل ضباط الشرطة يخافون، حيث جاء في التقرير الطبي عن حالتي: كسر في الفقرة الرابعة بالعمود الفقري، وفقا لما ظهر في صور أشعة إكس، والأشعة المقطعية، وأشعة الرنين المغناطيسي، وقد حاول ضباط الشرطة جاهدين إخفاء ذلك الأمر، ولكنهم أخفقوا، إذ إن الأمر لو كان مقتصرًا على قلة منهم، لكان ذلك من قبيل الاستثناء، ولكن جميع وحدات الشرطة قامت بتعذيبنا بوضوح، وعلانية، وفي كل مكان، مما يعكس ثقة شديدة في النفس من جانبهم"[1].

24- قضية أعضاء مجموعة مخترقي الشبكات الإلكترونية "ريد هاك"

أعلنت مجموعة مخترقي الشبكات "ريد هاك" حصولها على الحسابات

(1) "Gözaltında işkence iddiaları: Yüreğimin en pis yerine yazdım", BBC Türkçe, November 28, 2016, http://www.bbc.com/turkce/haberler-turkiye-38126711

الإلكترونية لوزير الطاقة والموارد الطبيعية بيريت ألبيراك، صهر الرئيس أردوغان، وذكروا أنهم سوف ينشرون تلك الرسائل الإلكترونية للعامة، في حالة عدم إطلاق سراح سياسي المعارضة ألب ألتينورس، والكاتبة أسلي أردوغان، وقد احتجزت الشرطة سبعة أشخاص باتهامات العضوية في الجماعة سالفة الذكر، في أغسطس وسبتمبر عام 2016، كما ذكر محامو المتهمين أن السبعة قد تعرضوا للتعذيب في المعتقل.

فقد أعلن فيرات دوراك المحامي الموكل عن تايلان كولاكوغلو-أحد المتهمين- أن السبعة أكرهوا على الجلوس على الأرضية الإسمنتية الباردة، وقيدوهم في الأصفاد من الخلف، وهم يحنون رؤوسهم إلى الأمام، ولم يقدم لهم الطعام، ولم توفر لهم احتياجاتهم الأساسية، وقد تعرضوا للضرب في دائرة شرطة أنقرة، كما أوضح دوراك أن المحتجزين خضعوا للضرب المستمر فقال: "لم يدخل أحد على الغرفة إلا أوجع أجسادهم ضربًا، وليس لديهم دليل في أيديهم على الإدانة؛ لذلك يحاولون تلفيق تلك الاتهامات، ويسعون لاستخراج تلك المعلومات عن طريق الاعتداء[1].

كما أشار المحامي دوراك أنهم استطاعوا رؤية كولاكوغلو واثنين آخرين، فقط في الثامن والعشرين من سبتمبر، فقد اعتقل في الخامس والعشرين من سبتمبر في تمام الساعة: 30: 02 بدائرة شرطة إسطنبول، وأرادوا أن يفتشوه تفتيشًا ذاتيًا، ولم أستطع رؤيته عندما كان محتجزًا في إسطنبول، وقد صرح لي أنهم أخضعوه للتعذيب الممنهج في دائرة شرطة أنقرة، بعدما نقلوه إلى هناك.

(1) "RedHack'ten gözaltına alınanlara soğuk beton üzerinde işkence", Diken, September 28, 2016 http:// www.diken.com.tr/redhackten-gozaltina-alinanlara-soguk-beton-uzerinde-iskence/

وقد استخدمت حالة الطوارئ كذريعة (للتقييد)، إذ إنني لاقيت صعوبة في مقابلته حتى بصفتي محاميه، فقد أخبرني بأن معذبيه قالوا له: "لديك حسابات الرجل الإلكترونية، وركزوا في محادثتهم على حياته الخاصة"، كما أوضح دوراك أنه منع من رؤية موكله لمدة ثلاثة أيام، وعندما سأل عن السبب في دائرة شرطة أنقرة، أجابوه بأن ذلك بسبب "تعليمات المدعي العام المشددة"، ولما أطلق سراح تايلان كولاكوغلو بعد ما قضى اثني عشر يومًا في الحجز، وصف ممارسات التعذيب التي خضع لها، كما أوضح كيف هدده ضباط الشرطة بالاغتصاب، وقد أجبروه على الإبلاغ عن أناس آخرين، حيث قال كولاكوغلو:[1]

"كنا ثلاثة عشر رجلاً، وقد أرغمونا على الانتظار وقوفًا على أقدامنا لمدة ساعات، في زنزانة حبس انفرادي، ودائمًا ما كانوا يهاجموننا ويوجهون الركلات إلى رؤوسنا، كما أنهم خططوا لينالوا مني بالتعذيب بعد شخص يدعى أوغور، بالإضافة إلى التهديد المتكرر، وبعدها تمكنت من رؤية المحامي، والفضل يرجع إلى ضغط الرأي العام، إذ قام المحامي بالكشف عما يحدث في الداخل، فلم أقع تحت طائلة التعذيب مجددًا ولكن تهديداتهم لي لم تتوقف".

كما ذكر كولاكوغلو أن أوغور سيهان أوكوتولموس البالغ من العمر خمسة وعشرين عامًا وُضع على الفلقة (حيث تضرب أصابع قدميه)، وقالوا له: "إنك ستكون زوجة لكل واحد هنا، ولسوف نقص شعرك، ثم يتعامل معك كل واحد منا بشكل منفرد، فليست الإقامة هنا كالإقامة بالخارج، فأنت لا تدري ما يحدث بالداخل، فلم نعد في عام 2013 بعد".

25- قضية هانم بشرى أردال

ألقي القبض على بشرى هانم أردال _ التي عملت محامية أيضا على خلفية اتهامات بالعضوية في منظمة إرهابية، بالإضافة إلى عمودها الصحفي، وقصصها الإخبارية، وتغريداتها على حسابها في تويتر، لتقبع حبيسة بين جدران السجن، إذ أقام المدعي العام دعوى قضائية يطالب فيها بالحكم عليها بعقوبة السجن لمدة

(1) "Taylan Kulaçoğlu gözaltında gördüğü işkenceyi anlattı: Tecavüzle tehdit ettiler", Cumhuriyet, May 7, 2017, http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/611114/Taylan_Kulacoglu_gozaltinda_gordugu_ iskenceyi_anlatti__Tecavuzle_tehdit_ettiler.html

بشرى أردال

عشر سنوات، وقد كانت أردال ضمن ستة وعشرين صحافيًا كانت المحكمة قد أطلقت سراحهم بصورة مؤقتة إلى حين محاكمتهم أثناء جلسة الاستماع الأولى.

ولكنّ الصحفيين المؤيدين لحزب العدالة والتنمية، ومتصيدي أخبار وسائل التواصل الاجتماعي الموالين للحكومة، سارعوا إلى تهديد القضاة والمدعين العموم؛ حتى يحولوا دون تنفيذ حكم إطلاق سراح الصحفيين، بينما هدد البعض بانتظار الصحفيين خارج السجن وإعدامهم دون محاكمة، يأتي ذلك في ظل تطورات غير عادية تبعت حملة خطاب الكراهية، وعلى الرغم من اعتقال الصحفيين لمدة تسعة شهور، والإفراج عن ثلاثة عشر فقط منهم، صدم الصحفيون لما علموا بقرار إجراء تحقيق بشأن اتهامات أخطر من سابقتها، تصل عقوباتها إلى السجن المؤبد، ولما قضت المحكمة باحتجازهم فورًا، لم يسمح لهم بمغادرة السجن، ولكنهم أخذوا إلى غرف التحقيق في دائرة الشرطة.

وفيما يخص ثمانية صحفيين من بينهم أردال، أُعلن أن المدعي العام تقدم باعتراضات على إطلاق سراحهم، وأصدرت المحكمة مذكرات اعتقال في حقهم، دون أن تنظر في ملف القضية، من جانبها قامت أردال بإعداد ترتيبات لتغادر السجن؛ إذ كانت تتوقع الإفراج عنها، فهي لم ترَ عائلتها لمدة تسعة شهور من الحبس، ولكنها علمت أنها سوف تحبس مرة أخرى، وحتى يطبق قرار الحبس توجب عليها أن تذهب مع الشرطة إلى المحكمة، ليُقرأ سبب إصدار قرار حبسها في حضورها، وذلك قبل أن ترسل مرة أخرى إلى السجن، وبعدما اضطربت حالتها بسبب هذه الإجراءات غير العادية، ابتليت بصدمة نفسية مرة أخرى.

وعلى الرغم من أنها لم تلبث أن تفارق السجن إلا أنهم طلبوا منها أن

تتجرد من ملابسها؛ لتخضع للتفتيش الذاتي، ولما رفضت وقاومت قام ضباط الشرطة بإزالة ملابسها عنها بالقوة، فلم يتركوا لها إلا ملابسها الداخلية، وقد خضعت من جديد لكافة ألوان إساءة المعاملة في يوم واحد من الاعتقال، ثم حكمت عليها المحكمة بالسجن وأرسلتها إلى سجن باكير كوي.

وصرح محاميها أوميت كارداس لمركز ستوكهولم للحريات (SCF) أن موكلته لم تستفق من تلك الصدمة النفسية التي أصابتها حتى بعد مرور شهر من صدور الحكم، وذكر كارداس: "بعدما جهزت أردال ترتيباتها وانتظرت الإفراج عنها، عارض المدعي العام ذلك القرار، فقد انتظرت قرار المدعي العام لمدة ست ساعات".

وبينما هي تنتظر أن تنعم بالحرية مجددًا وتجتمع بعائلتها، إذ صعقت بإصدار مذكرة اعتقال جديدة، لتسجن مرة أخرى حتى قبل أن تغادر السجن الذي مكثت فيه لمدة تسعة أشهر، فقد أخذوها إلى شرطة مكافحة الإرهاب، بدائرة شرطة إسطنبول، وهناك منيت بالمعاملة اللاإنسانية، التي تسمى تعذيبًا أو سوء معاملة فالأمر سيان، حتى إن موكلتي غير قادرة على تجاوز تلك الصدمة النفسية إلى الآن.

26- قضية عائشَنور باريلداك

اعتقلت عائشَنور باريلداك وهي صحفية تبلغ من العمر سبعة وعشرين عامًا للمرة الثانية، بعد ساعات من إطلاق سراحها في الثاني من مايو 2017 بموجب حكم محكمة أنقرة، بعد قضاء تسعة شهور قيد الاحتجاز قبل المحاكمة، فيما فسر بأنه شكل جديد من أشكال القمع ضد الصحفيين المنتقدين والمستقلين في تركيا.

وأثناء جلسة المحاكمة بالمحكمة الجنائية العليا الرابعة عشر في أنقرة، في الثاني من مايو، استجوبت المحكمة عائشَنور باريلداك بشأن صحة المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، والمقدمة من قبل المدعي العام كدليل جنائي ضدها، وادعى المدعي العام أيضًا أن الصحفية استخدمت تطبيق "بايلوك" الخاص بالهواتف الحديثة، وهو برنامج حاسوب يتيح التواصل عن طريق الرسائل بشكل علني، وقد أخبرت باريلداك القضاة أثناء جلسة الاستماع أنها فكرت في الانتحار عدة مرات في السجن، عن طريق شد حبل غسيل حول

رقبتها، ولكنها كانت تمتنع عن ذلك بتأجيل الفكرة إلى وقت لاحق، ثم انفجرت عيناها بالدموع عندما سمعت بقرار إطلاق سراحها في محاكمتها المؤجلة.

كانت المحكمة قضت بالإفراج عن باريلداك في محاكمتها المؤجلة؛ بالنظر في جميع الأدلة التي جمعت ضدها، إذ تبين أنها ليس لديها أي فرصة للتلاعب بالأدلة، وجاء حكم المحكمة بمنعها من السفر، وعليها أن تذهب إلى مركز الشرطة كل أسبوع لتسجيل تواجدها في البلاد.

وبينما كانت باريلداك وعائلتها في انتظار الإفراج عنها، تقدم مكتب المدعي العام في أنقرة بعريضة يطالب فيها بإعادة اعتقالها، مدعيًا أن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (BTK) أرسلت دليلاً جديدًا توصلت إليه عن طريق هاتفها المحمول، ومن ثم أصدرت المحكمة حكمًا بإعادة اعتقالها قبل إطلاق سراحها من السجن في المقام الأول.

وقد انتابت الصدمة كلاً من أفراد العائلة والأصدقاء بعد سماعهم قرار إعادة الاعتقال في حق باريلداك، التي قضت بالفعل تسعة أشهر قيد الاحتجاز دون البت في قضيتها، الأمر الذي أقلقهم حيال تدهور حالتها النفسية، إذ تلقت صدمة الاتهامات الكاذبة التي ألصقها بها المدعي العام كأنها صاعقة حلت بها.

ويذكر أن باريلداك اعتقلت في الحادي عشر من أغسطس 2016، أثناء حضورها الامتحانات في كلية القانون، بموجب قوانين مكافحة الإرهاب والإساءة إلى البلاد في تركيا، وذلك بناء على تغريداتها على تويتر، إذ كانت تغطي قصص المحكمة لصالح جريدة زمان اليومية -المغلقة حاليًا-، وهي لا تزال طالبة في كلية القانون بجامعة أنقرة، حيث خططت للتخرج بحلول الصيف، لتستمر في مهنتها كمحامية بعد طردها من الجريدة على يد الأوصياء الجدد على الجريدة، الذين قامت الحكومة بتعيينهم.

وفي خطاب أرسلته باريلداك إلى جريدة جمهوريت اليومية من داخل السجن في شهر أكتوبر من السنة الماضية، قالت باريلداك: "لقد خضعت للعنف والاعتداء الجنسي، ويستجوبني ضباط الشرطة ليلاً ونهارًا لمدة ثمانية

عائشنور باريلداك

أيام. إنهم يستجوبوني وهم تحت تأثير الكحول، ولم ينكروا ذلك، ثم بدأت المحكمة في إجراءاتها، وها أنا الآن أقبع في زنزانة مشتركة لمدة شهر. لقد أخذوا عشرين شخصًا من الزنزانات المشتركة ليوضعوا في الحبس الانفرادي.. وإنني أخشى أن أُنسى هنا "[1].

ويضاف إلى ذلك أن المدعي العام طالب بتوقيع عقوبة السجن لمدة خمسة عشر عامًا في عريضة الاتهام، وذكرت باريلداك في خطابها أنها شاهدت امرأة مسنة تبلغ من العمر ستين عامًا وهي تجرد من ملابسها لتفتش مرتين، كما قامت قاضية بجرح رسغي المرأة من خلال الضغط عليهما، وقد اعترفت باريلداك في جلسة الاستماع في المحكمة أنها أيضًا فكرت في الانتحار.

27- قضية عدنان موميك

ذكرت جريدة آزاديا ولات أن عدنان موميك اعتقل في سيارته بعدما أوقفه ضباط الشرطة وهو مسافر من بدليس إلى سِعرت، في السابع من سبتمبر 2016، وذكر موميك أنه خضع لممارسات التعذيب أثناء فترة اعتقاله لمدة يومين، كما أوضح أن ضباط الشرطة تحفظوا عليه داخل مبنى مهجور بدلاً من دائرة الشرطة، وقاموا بصهر بطاقتي الصحفية، حيث جعلوا البلاستيك المذاب يتساقط من البطاقة على رجليّ.

ويصف موميك الحادث بقوله: "لقد وضعوني داخل سيارة شرطة وشرعنا في السفر إلى بدليس، وخلال الرحلة تناولتني ألسنتهم بكافة أنواع الشتائم، ولم يتوقفوا عن ذلك، واعتقدت أنهم سوف يأخذوني إلى دائرة الشرطة، ولكنهم

(1) 'Darp edildim, tacize uğradım", Cumhuriyet, October 4, 2016, http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/ turkiye/610115/_Darp_edildim__tacize_ugradim_.html

أخذوني إلى مبنى مهجور في أطراف مدينة بدليس بدلاً من ذلك، وقد أخضعوني للتعذيب، حتى إن آثار التعذيب والحروق لا تزال على جسدي، وقد تورمت رجلاي إلى رضفات ركبتي"[1].

28- قضية أسلي أردوغان

في السابع عشر من أغسطس 2016 قام عشرات من ضباط الشرطة الملثمين بالأقنعة والمسلحين بالبنادق الآلية بمداهمة منزل الروائية التركية المشهورة أسلي أردوغان، على خلفية المقالات التي نشرتها في جريدة أوزغور غوندم، وقد وضعت في الحبس الانفرادي لمدة ثمانية أيام، بعدما صدر قرار اعتقالها رسميًا في التاسع عشر من أغسطس 2016، وقد وصفت أسلي ما كابدته من عناء وشقاء خلال خمسة شهور قضتهم في المعتقل قائلة: "لقد كانت الزنزانة قذرة للغاية، إذ اتسخ السرير بالبول، ومنعوا عني الماء لمدة ثمانية وأربعين ساعة، وبما أنني ليس لدي أخ أو أخت، اعتقدت أن الزنزانة المنفردة أفضل من الجناح المشترك بالنسبة لي، وفي تلك الأجواء يفقد المرء قدرته على نطق العبارات بشكل صحيح، وإذا ما أخرجوك تكاد تفقد قدرتك على التنفس بعد المشي لمدة عشر دقائق بسبب عدم الحركة، وقد رأيتني قد تقدم بي السن خمسة عشر عامًا بعد قضاء ثمانية أيام فقط في الحجز"، وأوضحت أسلي أنها فقدت قدرتها على الكتابة منذ إطلاق سراحها، وقالت: "إنني أشعر بالرعب عندما أتذكر ما حدث لي، إذ إن التجربة التي مررت بها تذخر بالكثير من الأحداث التي يجب أن تسجل".[2]

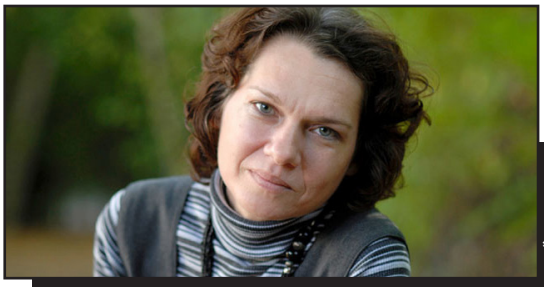
أسلي أردوغان

(1) "Azadiya Welat muhabirine işkence iddiası: Polis kartımı eritip bacaklarıma damlattı", Diken, October 8, 2016, http://www.diken.com.tr/azadiya-welat-muhabirine-iskence-iddiasi-polis-calisma-kartimi-eritip-bacaklarima-damlatti/ 8.10.2016

(2) "Erdoğan's blacklist, Voices of Turkey", Turkey Purge, May 4, 2017 https://ig.ft.com/vj/turkey-purge-victims-voices/

29- قضية مظفر بيرم

مظفر بيرم كان الأمين العام للهيئة العليا للقضاة والمدعين العموم (HSYK)، والمجلس القضائي التركي، والمدعي العام السابق وقد أقيل من منصبه في أعقاب فضيحة الفساد والرشاوى في السابع عشر من ديسمبر 2013.

اعتقل بيرم في الثالث والعشرين من نوفمبر 2016، ووضع في الحبس الانفرادي رغم كسر ذراعيه من جهة الرسغ، وطالبت عائلته أن يوضع بيرم في زنزانة مشتركة، أو يوضع معه سجين آخر إذ إنه غير قادر على الاعتناء بنفسه، ولكن طلبهم قوبل بالرفض.

كما قام نائب حزب الشعب الجمهوري (CHP) باريس ياركاداس بكتابة بيان عن حالة بيرم، مشيًرا فيه إلى أن انتهاك حقوق الإنسان داخل السجن قد فاض عن الكيل، وناشد وزارة العدل أن تضمن تمكين بيرم من قضاء حاجاته اليومية، ومع ذلك لم يحدث أي تغيير بشأن حالة بيرم، يأتي ذلك في ظل ما ذكر من الادعاءات بأن ذراعي المدعي العام السابق مظفر بيرم قد كسرتا نتيجة ما لاقاه من التعذيب في السجن[1][2].

(1) "Eski HSYK Genel Sekreterinin iki kolu kırılıp tek kişilik hücreye konuldu", Haberdar, April 7, 2017, http://www.haberdar.com/gundem/eski-hsyk-genel-sekreteri-nin-iki-kolu-kirilip-tek-kis-ilik-hucreyekonuldu-h48056.html

(2) "Eski HSYK Genel Sekreteri Muzaffer Bayram, tek kişilik hücrede", Justice Held Hostage, April 23, 2017, http://justiceheldhostage.blogspot.se/2017/04/eski-hsyk-genel-sekreteri-muzaffer.html

تدهور الظروف داخل السجون

تكتظ سجون تركيا في الوقت الحالي بـ 221.607 نزيل، بزيادة تسعة بالمائة على قدرة استيعاب السجون التركية التي يمكنها أن تتسع لـ 203.000 نزيل، حسبما ورد عن وزارة العدل، بينما أقر بصري باجسي نائب وكيل وزارة العدل بأن المشكلة تكمن في ذلك، حيث اعترف أثناء جلسة استماع في تحقيق باللجنة البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان في التاسع عشر من مايو 2017، وأخبر واضعي القوانين بقوله: "هذا هو سبب حدوث المشكلات، وأرى أن المنتقدين محقون تمامًا بشأن هذا الأمر، أقصد أنه نظرًا لاكتظاظ بعض السجون يضطر نزلاء السجن إلى النوم بالتناوب"، وأوضح باجسي أن الاكتظاظ له آثار سلبية على المراكز الصحية، والتعليمية، والصالات الرياضية، وغير ذلك من الأماكن المخصصة لاستيعاب أعداد السجناء الغفيرة[1].

لا تزال مشكلة ازدحام السجون قائمة لم تحل، رغم قرار الحكومة التركية بإطلاق سراح 38.000 مجرم مدان من السجون في أغسطس 2016، وذلك حتى يتسنى إخلاء مكان للمسجونين السياسيين، حيث قامت الحكومة بإطلاق حملة تطهير واعتقالات غير مسبوقة، في أعقاب محاولة الانقلاب في الخامس عشر من يوليو، فقد ألقت الحكومة القبض على 50.000 شخص في تركيا، في حملة صيد الساحرات التي أُطلقت بدوافع سياسية، وذلك في العشر شهور الأخيرة فقط، مما من شأنه أن يعطي الحق في الانتهاكات، ويصير من المستحيل أن يحصل نزلاء السجن على حقوقهم الأساسية مثل حق النوم والطعام.

(1) Türkiye Büyük Millet Meclisi İnsan Haklarini İnceleme Komisyonu tutanak dergisi, Sayfa: 19, May 17, 2017, https://www.tbmm.gov.tr/develop/owa/komisyon_tutanaklari.goruntule?p-TutanakId=1898

وبعد وصول نسبة الزيادة في أعداد السجناء إلى 207 بالمائة دون محاكمتهم؛ أوقفت الحكومة التركية نشر أي إحصاءات تتعلق بأعداد المحتجزين والسجناء على موقع وزارة العدل الذي كانت تنشر عليه تلك الإحصاءات بشكل يومي حتى الثامن عشر من مارس 2017.

وعلى ما يبدو شعر مسؤولو الحكومة بالخزي بسبب الارتفاع غير المسبوق في عدد المحتجزين، الذين لم توجه لهم التهم فضلاً عن عدم إدانتهم، وقد توقفت الحكومة التركية عن نشر الأرقام الرسمية لأعداد السجناء الواقعية داخل سجون تركيا، إذ كانت تنشر تلك البيانات على صفحة الإحصائيات بواسطة جهاز النظم المعلوماتية للقضاء الوطني التي تديرها وزارة العدل.

وكان آخر تحديث في الثامن عشر من مارس 2017، عندما أظهرت الإحصائيات أن هناك 80,482 شخصًا قيد الاحتجاز لم يحاكموا بعد، و108,734 مدانًا يقضون العقوبة في السجن، كما أوضحت البيانات أنه تم إطلاق سراح 401,942 وفق آليات الرقابة القضائية، مما يعني أنه يتوجب عليهم التوقيع في مركز الشرطة بصفة منتظمة، وقد يطبق عليهم المنع من السفر.

وهذا يشير إلى قفزة كبيرة في أعداد السجناء بالمقارنة مع الأرقام المنشورة على الموقع منذ سنة ماضية في الثامن عشر من مارس 2016، حيث تظهر البيانات أن هناك 26,257 شخصًا محتجزين في انتظار المحاكمة، و141,739 متهمًا محكوم عليه، مما يوضح أن هناك ارتفاع بنسبة 207 بالمائة خلال سنة واحدة بالنسبة لعدد الأشخاص المقبوض عليهم ولم يحاكموا بعد.

وفي مسودة تقرير بعنوان: "الإساءة الناجمة عن الاحتجاز السابق للمحاكمة، في البلاد الأطراف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان"[1]، التي صدقت عليه الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) في يونيو 2015، تصدرت تركيا كل البلاد فيما يخص عدد المحتجزين غير المحكوم عليهم بمعدل 100,000 بنسبة 89.2، وتبعتها ألبانيا بنسبة (86.1)، ثم روسيا بنسبة (65.6).

(1) Türkiye Büyük Millet Meclisi İnsan Haklarini İnceleme Komisyonu tutanak dergisi, Sayfa: 19, May 17, 2017, https://www.tbmm.gov.tr/develop/owa/komisyon_tutanaklari.goruntule?p-TutanakId=1898

وقد ورد نفس الشيء في تقرير أعده ربورتيور بيدرو أجرومنت، الرئيس الحالي للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE)، كما ذكر أيضًا أن تركيا قد احتلت المركز الثاني بنسبة 49.6 بالمائة من حيث نسبة المحتجزين المحكوم عليهم بعقوبة غير نهائية كجزء من العدد الإجمالي لنزلاء السجون.

وبالنظر في الحملة الضخمة التي تشنها الحكومة على منتقديها في تركيا في العشرة شهور الأخير، التي تستهدف بشكل خاص الجمعية المدنية المعروفة باسم حركة كولن، والحركة السياسية الكردية، فقد ارتفعت نسبة الأرقام لتصبح أسوء مما جاء في تقرير أجرومنت في 2015.

وفي أوائل شهر مايو أصدرت لجنة تحقيقات معنية بممارسات السجون، وتتبع حزب الشعب الجمهوري (CHP) تقريرًا عن تدهور حالات النزلاء في سجن سيليفري، حيث جاء في هذا التقرير أن الظروف المطبقة بموجب حالة الطوارئ من الصعب جدًا وصفها بأنها إنسانية، كما يشير التقرير أن القانون المتبع في السجون هو القانون العرفي منذ إعلان حالة الطوارئ في أعقاب محاولة الانقلاب في الخامس عشر من يوليو، ومما ورد فيه أيضًا: "وقد لاحظنا أن الضغوطات التي يمارسها مديرو السجون على السجناء قد تفاقمت بشكل غير مسبوق من قبل، ونود أن نؤكد على أن ظروف السجون بالكاد توصف بأنها آدمية، بالإضافة إلى تكرار تطبيق عقوبة الحبس الانفرادي في الوقت الحالي، فضلاً عن التضييق الشديد على الزيارة الحرة".[1]

وفي شهر مايو أعربت نائبة حزب الشعب الجمهوري سافاك بيفي عن انطباعاتها عن الزيارات التي قامت بها لعدد من السجون المعروفة في تركيا، حيث ذكرت أن هناك انتشارًا لسوء المعاملة، والسب والتعذيب في حق نزلاء السجون.

كما قالت نيفي: "بناء على ما رأيت (أثناء زياراتي) لم يشهد تاريخ تركيا فترة تنتهك فيها حقوق السجناء، والمدانون بهذه الفظاعة من قبل، إذ يمارس الضغط الاجتماعي، والإداري، وغير الشرعي (على السجناء) بشكل غير مسبوق،

(1) "CHP'den Silivri raporu", Hürriyet, May 4, 2017, http://www.hurriyet.com.tr/chp-den-silivri-raporu-40447673

ويرجع سبب اختلاف هذه الفترة عن باقي الفترات التي أعلنت فيها حالة الطوارئ، أن انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت فيها قد اتخذت الشكل المؤسسي، هذا بالإضافة إلى سعي الحكومة لإضفاء الشرعية على الممارسات في تلك الفترة، ليس فقط على المستوى السياسي ولكن أيضًا على المستوى الاجتماعي".

ويعتبر سجن طرابزون أحد السجون التي شهدت انتشار ممارسة الانتهاكات على السجناء، حيث ثبت إقامة اثنين وثلاثين سجينًا في زنزانات مشتركة بنيت لِتَسَعَ عشرة نزلاء فقط، وفي ظل اكتظاظ الزنازين بالسجناء، بمقدار ثلاثة أضعاف عن طاقتها الاستيعابية العادية يلاقي النزلاء صعوبة شديدة في إيجاد مساحة للنوم، إذ ضاقت الأرضية بالسرائر، لتوضع أمام دورات المياه، فضلاً عن ضيق الأماكن المخصصة للجلوس بسبب ذلك.

وحسبما ورد في التقارير بلغ الوضع من التردي أن اضطر أربعة أشخاص للنوم على سرير واحد بالتناوب، مما أدى إلى تعرض السجناء إلى اعتلالات جسدية عديدة، يأتي ذلك وسط مزاعم بمنع السجناء من النوم في بيئات غير صحية، كما لا يوفر الطعام بكميات تكفي عدد الأفراد في الزنزانة الواحدة، ونتيجة لذلك يخضع السجناء لحالة من المجاعة داخل السجون[1]، ولا تأبه إدارة السجن بالشكاوى التي تقدم إليها، ومن الجدير بالذكر أن الطعام المقدم للسجناء لا يكفي إلا لإبقائهم على قيد الحياة.

بينما تتفاقم المشكلات في ظل وجود دورة مياه واحدة في الأجنحة التي تأوي عشرات الأفراد، إذ يشتكي النزلاء من مشكلات الطهارة والنظافة الشخصية، فضلاً عن إجبارهم على الانتظار لساعات طويلة حتى يسمح لهم باستخدام دورة المياه، ومن الممارسات اللاإنسانية أن المسؤولين في سجن طرابزون يتعمدون تقصير مدة إتاحة الماء الساخن بشكل تعسفي.

(1) "Trabzon cezaevinde insanlık dışı muameleler devam ediyor", Mağduriyetler, April13, 2017, http://magduriyetler.com/2017/04/13/trabzon-cezaevinde-insanlik-disi-muameleler-devam-ediyor/

خاتمة

صارت جرائم التعذيب وإساءة المعاملة تمثل نظامًا ممنهجًا، منذ محاولة الانقلاب العسكري في الخامس عشر من يوليو 2016 على وجه التحديد، تلك المحاولة التي وصفها حزب المعارضة الرئيسي بأنها "انقلاب منظم" على يد أردوغان والحكومة التركية. فباسم قانون الطوارئ علقت حكومة حزب العدالة والتنمية AKP بعض الحقوق الأساسية والحريات التي تكفَّل الدستور بحمايتها، إلى جانب القوانين التركية، والمواثيق الدولية، والسوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وذلك رغم ما أشار إليه رأي خبراء القانون الدستوري لمجلس أوروبا -بلجنة البندقية- من أن السلطات التركية قد تخطت حدود ما نص عليه الدستور التركي، والقانون الدولي[1].

بينما لا تمثل القضايا التي اشتمل عليها التقرير إلا جزءًا صغيرًا من حجم الانتهاكات واسعة الانتشار، ولسوء الحظ لم يبلغ عنها أو قلَّما تنشر علانية، ومما لا شك فيه أن ما تقوم به الحكومة التركية يمثل خرقًا للمادة 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تحظر العقوبة أو المعاملة اللاإنسانية والمهينة للكرامة، فلا يجوز ذلك حتى بموجب قانون الطوارئ، ولا يمكن لتركيا أن تهضم هذا الحق، وعليها أن تجري تحقيقًا فعليًا دون تأجيل، في أي ادعاء بشأن سوء معاملة المعتقلين؛ حتى لا يتسنى لأحد أن يفلت من العقوبة.

(1) Turkey- Opinion on Emergency Decree Laws Nos 667-676 adopted following the failed coup of 15 July 2016, adopted by the Venice Commission at its 109th Plenary Session, December 9-10 2016, http:// www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2016)037-e

إن ما ترتكبه الحكومة التركية من اعتقال مناصري حقوق الإنسان، والمحامين، والصحفيين الذين يلعبون دورًا بارزًا في الدفاع عن ضحايا التعذيب وسوء المعاملة، وما تقوم به من إغلاق منظمات حقوق الإنسان بموجب القانون، لهو خير دليل على أن أردوغان وحكومته ليس من مصلحتهم الحدّ من جرائم التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاعتقال والسجون، بل إن الحكومة عملت على إرسال إشارات تشجع الشرطة على اللجوء إلى التعذيب.

وقد مررت الحكومة المراسيم التي تمهد السبيل لقرارات المحكمة بمنع إنزال العقوبة بأفراد الشرطة إذا لجأوا إلى العنف أو أي موظف آخر، وفي قضايا عديدة علمت فيها الحكومة أسماء الضحايا وأسماء معذبيهم، وأماكن إقامتهم، وعلى الرغم من المخاطرة بزيادة حدة جرائم التعذيب وإثارة حنق السلطات لم تقم الحكومة باتخاذ أي إجراء قانوني، إذ تنتهي التحقيقات قبل أن تبدأ الحكومة في التحري بشكل حقيقي أو فعَّال في الادعاءات القائمة.

ويضاف إلى ذلك أن تركيا عرقلت عمل مجموعات المراقبة التابعة للأمم المتحدة والمجلس الأوروبي (COE)، وغير ذلك من الهيئات الدولية، من خلال عدم الالتزام بطلبات إتاحة المعلومات، وإلغاء أو تأجيل الزيارات، وعدم تلبية طلبات مقابلة الضحايا أو زيارتهم، وفرض الحظر على نشر تقارير المراقبة، وحينئذ يصدق في تركيا أنها دولة أبعد ما تكون عن حكم القانون، إذ تجتمع خيوط القوة في يد رئيس استبدادي كأردوغان يسيطر على جميع أشكال السلطة بما في ذلك السلطة القضائية وهيئات التشريع.

وعلى الصعيد الإعلامي فقد أُبيد الإعلام المعارض؛ إذ يقبع ما يزيد عن 250 صحفيًا خلف القضبان، وأُغلقت ما يقرب من 200 نافذة إعلامية، بينما يعاني المجتمع المدني من القمع الوحشي، تحت حكم النظام القمعي العازم مسبقًا على إبادة المجتمع التركي المتنوع والنابض بالحياة.

وعلى الرغم من توافر البراهين المؤكدة من منظمات حقوق الإنسان

الموثوقة،والتي تؤكد انتهاج الحكومة التركية نهج التعذيب، والمعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة للكرامة، أو إنزال العقاب، تستمر مع ذلك الحكومة التركية في إنكار أي ادعاءات بشأن التعذيب وفقًا لما ورد في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ولسوء الحظ فإن ذلك يكشف عن عدم وجود إرادة سياسية على الإطلاق من جانب الحكومة التركية للحد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

تقارير صادرة
يمكنكم تحميلها من
www.nesemat.com

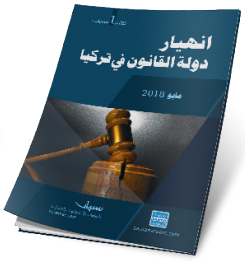

كلمات للتاريخ!

- وزير الاقتصاد السابق نهاد زيبكجي في حكومة حزب العدالة والتنمية وسط جمع من الموالين للحزب متحدثًا عن المعتقلين:
"سوف نذيقهم من كأس العقاب حتى يقولوا "نتمنى الموت".
"لن ترى أعينهم وجوه البشر، ولن تسمع آذانهم صوت الآدميين، ولسوف يموتون كما يموت فئران المصارف في زنزانة مساحتها لا تزيد عن ٢-١,٥ متر مربع".

- سلشوك كوزاغاشلي رئيس رابطة القضاة المعاصرين، التي راقبت الانتهاكات والتجاوزات: "إن شرطة أردوغان التي تؤدي الصلاة جماعة في مسجد المحكمة ينتزعون أظفار المحتجزين في أقسام الشرطة، ويغتصبونهم داخل السجن، فقد رأيت بعيني من الضحايا من يخضع لعملية جراحية في أمعائه الغليظة نتيجة الأشياء التي أدخلوها في مؤخرته...بالإضافة إلى انتحار ثمانية عشر شخصًا، من بينهم مدعون عموم، ورؤساء للشرطة ومحافظون سابقون".

- حسن كوبلاي أحد المعتقلين ومدير مدرسة سابق: "لا يمكن لكلمات مثل: التعذيب، والتهديدات، والأسى وأي كلمات مشابهة أن تصف معاناتي، فأنا الآن أشعر بالخزي من كوني إنسانًا".
- "لقد وضع ضباط الشرطة عصًا في مؤخرتي، وهددوني بقولهم: "سوف نعتقل زوجتك ونفعل بها مثلما فعلنا بك، ونزج بأطفالك إلى مراكز حماية الأطفال التابعة للحكومة".

- ربط الأيدي والأقدام، والإغراق إلى حد الاختناق، والصعق بصدمات كهربية، وطمس الرأس في مياه المرحاض، من أكثر أنواع التعذيب شيوعًا وفقًا لشهادات الضحايا في المحكمة.